جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبة

العنوان:

دور التدقيق الداخلي واهميته في تحسين الاداء المالي في المؤسسة

دراسة حالة شركة تحويل المعادن SOTRAMET

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص: محاسبة و تدقيق

إعداد الطالبين: – بن يوسف محمد علي

– وليحين ياسين الأستاذ المشرف : سفاحلو رشيد.

نوقشت علنا امام اللجنة المكونة من:

ا/ظريف عبد الله.....(استاذ محاضر ب /جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا

ا/ سفاحلو الرشيد.....(استاذ محاضر أ /جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا

ا/ قويدر قوشيح بوجمعة.....(استاذ محاضر أ /جامعة الجيلالي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية : 2019/2018.

الشكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد..

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخراً.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لنا يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذنا المشرف على الرسالة فضيلة الأستاذ الدكتور/ سفاحلو الرشيد الذي لم يدَّخر جهداً في مساعدتنا، كما هي عادته مع كل طلبة العلم،

و نشكر مؤطرنا اسرير محمد على جهده و تعبه معنا

و توفيره لكل احتياجتنا .

وشكرا جزيلا.

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى

إلى من علَّمتني الصبر والجدَّ والاجتهاد في كافة مناحي الحياة... أُمِّي الحبيبة خديجة.

إلى من كانت نعم السَّند في هذه السنوات الثلاثة الأخيرة نصفي الافضل أسماء.

إلى الأستاذ الدكتور/سفاحلو الرشيد الذي لم يضنَّ عليَّ بأي معلومة علمية في تخصُّص مالية و المحاسبة

إلى جميع أهلي وأصدقائي...

علي

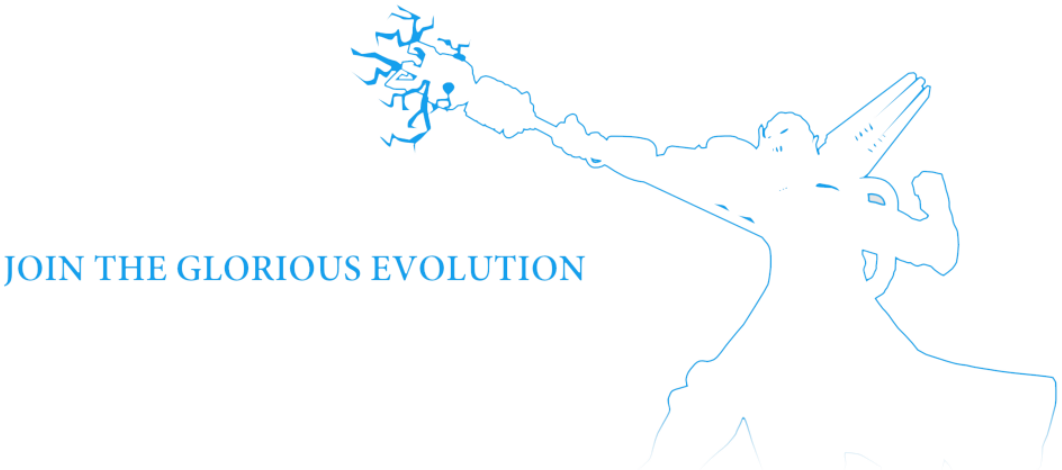

إهـــــداء

الى التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها وأول الناس بصحبتي

الى نبع الحنان الصافي ذالك القلب الكبير وتلك النعمة الغالية الطاهرة التي صاحبة الفضل علي التي مهما فعلت وقلت كتبت لن أوفيها حقها ولن أرد لها فضلها الأبدي

" أمي العزيزة "حفظها الله و أطال الله في عمرها.

الى أبي الغالي .

الى من شاركوني أفراحي وأحزاني وكانوا لي سندا في هذه الحياة إخوتي

والى كل من يعرفني من قريب ومن بعيد.

ياسين

ملخص:

عرف التدقيق الداخلي خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا فلم يعد تلك العملية المحدودة التي تقتصر على تدقيق القيود المحاسبية والقوائم المالية، بل وصل إلى أبعد من ذلك حيث أصبح اليوم وظيفة لا يستغنى عنها، بإعتباره وظيفة حيوية تقوم عليها جميع أنشطة المؤسسة.

وتهدف الدراسة التي بين أيدينا إلى معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر، وبالضبط في شركة تحويل المعادنSOTRAMET حيث قمنا بإجراء عدة مقابلات مع المدقق الداخلي للمؤسسة و مدير المالية و المحاسبة.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن التدقيق الداخلي بالمؤسسة يتسم بالموضوعية، توصلنا أن التدقيق الداخلي يساهم في تحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية : التدقيق الداخلي ، الأداء المالي.

Abstract:

In recent years, internal auditing has become a major development. It is no longer this limited process, which goes through accounting entries and balance sheet, it is far more beyond that ;it is no longer dispensable, becoming a vital function for all the activities of the institution. Our study aims at understanding the role of internal auditing in improving the financial performance of the economic institution in Algeria and specifically in SOTRAMET where we conducted several interviews with the internal auditor of the institution and the director of finance and accounting.

Keywords: Internal Auditing, Financial Performance.

فهرس المحتويات

الاهداء

الشكر

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة الملاحق

المقدمة.....01

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي ودوره في تحسين الأداء المالي ومناقشة الدراسات السابقة.....05

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي و معاييره 07

المطلب الأول :تعريف وأهداف التدقيق المحاسبي 07

الفرع الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي 07

الفرع الثاني :تعريف التدقيق.....08

الفرع الثالث : أهداف و أهمية التدقيق.....09

الفرع الرابع :التمييز بين التدقيق الداخلي و الخارجي.....11

المطلب الثاني :الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي.....13

الفرع الأول: نشأة التدقيق الداخلي وتطوره.....13

الفرع الثاني: تعريف التدقيق الداخلي.....14

الفرع الثالث: أنواع وأهداف التدقيق الداخلي.....15

الفرع الرابع: مراحل تطبيق التدقيق الداخلي وهيكلته.....16

المطلب الثالث : معايير التدقيق الداخلي وآليات تطبيقه.....21

الفرع الأول: مفهوم معايير التدقيق الداخلي 21

الفرع الثاني: أهمية وأهداف المعايير في ممارسة التدقيق الداخلي.....22

الفرع الثالث: الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي وأهميته.....25

الفرع الرابع : مواصفات المدقق الداخلي وإجراءات اختياره وتقييمه.....26

المبحث الثاني: الأداء المالي و دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.....29
المطلب الأول :ماهية الأداء 29
الفرع الاول : تعريف الاداء.....29
الفرع الثاني: أنواع الأداء.....32
المطلب الثاني :ماهية الأداء المالي.....36
الفرع الأول: تعريف الأداء المالي.....37
الفرع الثاني: الأهداف المالية ومصادر معلومات المؤسسات الاقتصادية.....38
الفرع الثالث: مؤشرات الأداء المالي.....40
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.....49
الفرع الاول : الطرق المتبعة للتحسين من الاداء المالي.....49
الفرع الثاني: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات.....50
الفرع الثالث : تقييم المدقق الداخلي لنتائج المؤسسة.....51

المبحث الثالث :مناقشة و تحليل دراسات سابقة.....53
المطلب الأول: تحليل و مناقشة دراسات محلية 53
الفرع الاول : اطروحة الدكتورة.....53
الفرع الثاني: مذكرات ماجستير.....54
المطلب الثاني: تحليل و مناقشة دراسات خارجية.....54
الفرع الاول : الدراسات العربية.....54
الفرع الثاني : الدراسات الاجنبية 56
خلاصة الفصل.....58

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي في شركة تحويل المعادنSOTRAMET.....59
تمهيد الفصل.....60
المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة.....61
المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة.....61
المطلب الثاني: أهداف المديرية العامة للمؤسسة.....62
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة SOTRAMET 63

المبحث الثاني: طريقة التدقيق الداخلي و الأداء المالي في شركة تحويل المعادنSOTRAMET.....66
المطلب الأول: كيفية التدقيق الداخلي في المؤسسة.....66
المطلب الثاني: واقع الأداء المالي في المؤسسة.....71
المطلب الثالث: تحليل الحالة المالية للمؤسسة.....77
المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في شركة تحويل المعادنSOTRAMET
المطلب الأول: تقرير المراجعة الداخلية لعام 2017.....79
المطلب الثاني: نتائج الدراسة في المؤسسة (إيجابيات – سلبيات).....82
المطلب الثالث: تحليل و تفسير نتائج الدراسة.....83
خلاصة الفصل.....87
الخاتمة.....88
المراجع.....91
الملاحق.....95

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التمييز بين التدقيق الداخلي والخارجي	12
02	معايير التدقيق الداخلي الحديثة(معايير السمات)	23
03	معايير التدقيق الداخلي الحديثة(معايير الأداء)	24
04	الميزانية المالية المفصلة للأصول المؤسسة	71
05	الميزانية المالية المفصلة لخصوم المؤسسة	72
06	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة	73
07	الميزانية المالية المختصرة 2016-2017	74
08	مؤشرات التوازن المالي	75
09	النسب المالية * السيولة *	76
10	النسب المالية * النشاط *	76
11	النسب المالية * الربحية *	77
12	الميزانية العمومية	78
13	مقارنة بين المحقق والمتوقع لعام 2017	81

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأداء من منظور الكفاءة و الفعالية	31
02	أداء المؤسسة حسب معايير الوظيفة	34
03	الأداء الداخلي والخارجي في المؤسسة	36
04	هيكل تنظيمي لشركة تحويل المعادن	63

الرقم	الملحق	الصفحة
01	جدول النتائج01	95
02	جدول النتائج02	96
03	جدول النتائج03	97
04	جدول تطور الميزانية العمومية	98
05	جدول النتائج04	99
06	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة	100
07	الميزانية المالية المفصلة للأصول	101
08	الميزانية المالية المفصلة للخصوم	102

المقدمة

المقدمة

التوطئة

لقد أبرزت الفضائح المالية ودعاوى الاحتيال المالي التي حدثت في السنوات الماضية ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في العديد من الشركات والمؤسسات مما أدى بنا إلى الاهتمام المتزايد بالتدقيق الداخلي ودوره في منظمات الأعمال الحديثة، وقد ربط الكثير من الباحثين هذا الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية إلى عدم اعتماد هذه المؤسسات بشكل كاف على وظيفة التدقيق الداخلي وعدم إعطائها الأهمية المستحقة لتحقيق ما تسعى إليه لتفعيل النظم الرقابية، تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة في المؤسسات الاقتصادية اليوم نظرا للتوسع الكبير في حجم الأعمال، والتطورات الكبيرة التي حدثت في المجالات المالية والإدارية، وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية وبالتالي عدم قدرة وتفرغ الإدارة للقيام بالوظائف الرقابية والتدقيقية المنوط بها.

تستطيع وظيفة التدقيق الداخلي أن تساهم في سيطرة الإدارة على المؤسسة وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر « Risk Management » والحماية منها وتقديم المشورة في ماهية السبل الأنجع لإدارتها، وكذلك قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتقييم الأداء والفاعلية و بتالي المساعدة في تحقيق أقصى درجات الكفاءة في إدارة المشروعات الاقتصادية مما يعزز فرص هذه المشروعات في الاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلى الجودة الشاملة و بالتالي الصمود في وجه المنافسة العالمية.

إشكالية البحث

*من خلال ما سبق فإننا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ؟

*و للإجابة على هذه الإشكالية لابد من الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما المقصود بالتدقيق الداخلي وماهية أهدافه و أنواعه ؟

2- ماهي فروض و معايير وإجراءات التدقيق الداخلي ؟

3- ماهية الأداء، الأداء المالي، ومفهوم تقييمه ؟

4- كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ؟

فرضيات البحث

في ضوء إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية يمكننا أن نقدم بعض الإجابات المؤقتة لإشكالية البحث كما يلي:

1- التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية يساعد على تحسين الأداء وترشيد القرارات و يتوقف نجاحه على إتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها.

2- للمدقق الداخلي دور هام وفعال في تحقيق فعالية الأداء في المؤسسة.

3- يؤثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء في المؤسسة بحيث يلعب دورا معتبرا في ذلك بإتباعه لمنهجية تمكنه من الإلمام بكل المعلومات المالية والمحاسبية وهذا لاكتشاف الأخطاء والنقائص.

أسباب اختيار الموضوع :

1- أهمية مهنة التدقيق الداخلي بالنسبة للمؤسسات.

2- توضيح و إبراز الدور الفعال للتدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات و إلزامية التقيد و العمل به و تسهيل الخدمة للمدقق في قيامه بعمله.

3- مطابقة الموضوع مع تخصصنا والاستفادة منه مستقبلا وخاصة في الجانب المهني.

4- إثراء المكتبة ومواصلة البحث العلمي في هذا المجال وتوسيعه .

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في إظهار دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية من خلال اعتباره الركيزة و الأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات في المؤسسة وهذا من خلال التوصيات والاقتراحات والخدمات التي يمنحها الإدارة المؤسسة، كما يساعد على نجاح هذه الأخيرة وضمان استقرارها واستمراريتها مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

أهداف البحث:

نهدف من وراء هذه الدراسة إلى:

- التنبيه إلى ضرورة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة و العمل على تطويرها من خلال كل الأساليب الحديثة

- التعرف على مختلف أدوار التدقيق الداخلي التي تسمح بتحديد كفاءة وفاعلية الأداء المالي.

– إبراز الخدمات أو المهام التي يقدمها التدقيق الداخلي والتي من شأنها أن تساهم في تحسين الأداء المالي.

– التحقق من وضعية المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح وضمان البقاء والاستمرارية.

صعوبات البحث:

– الحدود الموضوعية: سنتطرق إلى موضوع " دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على الأداء مع التركيز على التدقيق الداخلية أهميته و دوره الفعال في المؤسسة.

– الحدود المكانية: قمنا بتطبيق دراستنا في مؤسسة اقتصادية " شركة تحويل المعادنSOTRAMET "

– الحدود الزمنية : تمت هذه الدراسة خلال الفترة ما بين 02/ 01 إلى غاية 05 / 23 من السنة الحالية وفترة التربص كانت لمدة 3 أشهر من خلال إجراء مقابلة مع محاسب المؤسسة (السيد أسرير محمد)

الدراسات السابقة :

لإنهاء هذا البحث استعنا ببعض الدراسات محلية والخارجية التي انقسمت بدورها إلى عربية وأجنبية التي خصصنا لها المبحث الثالث من الفصل الأول

منهجية البحث:

للتأكد من صحة الفرضيات و للإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة اتبعنا المنهج الوصفي لتوضيح أهمية ودور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على أساسيات التدقيق الداخلي وكذلك تقييم الأداء والتطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية، والمنهج التحليلي الذي ينسجم في تحليل المعطيات المتوفرة في المؤسسات محل الدراسة.

هيكل البحث :

ينقسم بحثنا إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة، تطرقنا من خلال المقدمة العامة إلى نطاق الدراسة محل البحث كتمهيد لطرح الإشكالية الرئيسية للبحث، والتي جاءت تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية، كما تضمنت المقدمة العامة مجموع الفرضيات التي يقوم عليها البحث إضافة إلى أسباب اختيار الموضوع، أهمية الموضوع، أهداف الموضوع، المنهج المتبع والدراسات السابقة.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتدقيق الداخلي ودوره في تحسين الأداء المالي ومناقشة الدراسات السابقة مقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول عموميات حول التدقيق الداخلي ومعاييره والثاني الأداء المالي ودور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة والمبحث الثالث تطرقنا إلى مناقشة و تحليل دراسات سابقة.

أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة الحالة وجاء بعنوان « الإطار التطبيقي في شركة تحويل المعادنSOTRAMET » متضمنا بدوره ثلاث مباحث، خصصنا المبحث الأول منها لتقديم المؤسسة محل الدراسة والتعريف بها، والمبحث الثاني فقد تطرقنا إلى طريقة التدقيق الداخلي والأداء المالي في المؤسسة، أما المبحث الثالث والأخير تضمن دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.

و كان ختام بحثنا خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها و الاقتراحات والتوصيات المناسبة لضمان نجاح عملية التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق الداخلي ودوره في تحسين الأداء المالي ومناقشة الدراسات السابقة

تمهيد:

إن زيادة حجم الأعمال في المؤسسات وتعدد أوجه نشاطها أدى إلى الاهتمام بمهنة التدقيق، التي أخذت حيزا كبيرا لما لها من أدوار على عدة مستويات، فالهدف من التدقيق هو التحقق من مدى صلاحية وصحة البيانات المحاسبية والمالية المقدمة من طرف المؤسسة ومستوى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي ومدى تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة وذلك للمحافظة على الممتلكات المؤسسة وحساباتها.

ونظرا للتطورات التي حدثت في مجال الأعمال بشكل عام و بمجالات المحاسبة والتدقيق بشكل خاص تطور التدقيق ليشمل التدقيق الداخلي ليصبح أوسع نطاقا وأكثر شمولا، حيث أصبح يشمل جميع مجالات عمل المؤسسة المالية والتشغيلية وذلك بسبب كبر حجم هذه الأخيرة.

وتعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة التي تعمل على تقييم أداء المؤسسة.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل على العناصر التالية:

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي و معاييره

المبحث الثاني: الأداء المالي ودور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الثالث :مناقشة وتحليل دراسات سابقة.

المبحث الأول : :الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي و معاييره

يمتلك التدقيق الداخلي جانب نظري وفير يسمح بإمكانية العمل به في ظل تغييرات البيئة الاقتصادية حيث يعتبر ظهوره أمرا حتميا لكبر حجم المؤسسات و تشعب أنشطتها.

وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم مفاهيم حول التدقيق والتدقيق الداخلي، تتمثل في تعريفهما، أهدافهما، أهميتهما والتمييز بينهما.

ثم تطرقنا الى معايير التدقيق الداخلي وآليات تطبيقه وأهمية وأهداف المعايير في ممارسة التدقيق الداخلي.

المطلب الأول : تعريف واهداف التدقيق المحاسبي

للتدقيق المحاسبي جانب نظري وفير لذا اضطررنا لتقديم مفاهيم حول التدقيق المحاسبي، تتمثل في تطوره التاريخي تعريفه، أهدافه وأهميته، ومن ثم التطرق إلى أنواعه

الفرع الأول : التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي

إن المتتبع لأثر التدقيق عبر التاريخ يدرك بأنه جاء نتيجة الحاجة الماسة له بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم، فإن التدقيق يرجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين استخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة .

وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات و الأخطاء و بالتالي صحتها، حيث أن كلمة التدقيق "AUDIT" مشتقة من الكلمة اللاتينية "AUDIRE" ومعناها يستمع"[1]

ثم اتسع نطاق التدقيق فشمل وحدات القطاع الخاص الإقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج كما ورد في موسوعة لوقا باشيلبو تحت عنوان**Akiw. Arithmetica. Geometria. Proprtioni Et Proportionalita summade** 1494 م ، ولقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينيسا بإيطاليا عام 1581م.

حيث تأسست كلية ROXONATI وقد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669م شرط من شروط مزاولة مهنة التدقيق، ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة. وقد كان لبريطانيا فضل السبق في هذا التنظيم المهني، حيث أصبحت مهنة التدقيق مستقلة في بريطانيا عندما أنشئت "جمعية المحاسبين القانونيين" عام 1854م.

وقد جاء قانون الشركات عام 1862م ينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم ، أما الدول التالية في هذا السياق فكانت فرنسا عام 1881م ، والولايات المتحدة الأمريكية

[1] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ،"**المراجعة وتدقيق الحسابات**" ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، 2003 ، ص6 .

عام 1882م المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين 1916م) وألمانيا عام 1896م، وكذا عام 1902م، وأستراليا عام 1904م، وفنلندا عام 1911م، وهكذا حتى أصبح لا يخلو منها بلد في عالمنا الحاضر.

وتتمتع جميع الدول العربية حاليا بتشريعات منظمة للمهنة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، مصر، الإمارات العربية المتحدة، تونس، الجزائر، المغرب.... الخ.[1]

الفرع الثاني :تعريف التدقيق

نظرا لكثرة التعريفات التي تناولت التدقيق نوجز في النقاط الموالية أهم التعاريف التي اتفقت عليها الهيئات المهنية و الأكاديميين وهي :

التعريف الأول:

" هي فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات " .[2]

التعريف الثاني:

" عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة التدقيق على أنه " عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية ، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة ،ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية ". [3]

التعريف الثالث:

وعرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق على أنه "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل من مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا إلى معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم ". [4]

[1] خالد أمين عبد الله ، "**علم تدقيق الحسابات**" ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ،الطبعة الرابعة 2007 ، ص ص 18-20.

[2] محمد مصطفى سليمان ،"**الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** "،الدار الجامعية ،الإسكندرية مصر ، 2014، ص 14.

[3] عبد الفتاح الصحن ،محمد سمير الصبان ،شريفة علي حسن ،"**أسس المراجعة** "،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2004 ص 13.

[4] محمد التهامي طواهر ،مسعود صديقي ،مرجع سابق ،ص10 .

الفرع الثالث : أهداف و أهمية التدقيق

1- الأهداف العامة:

تتمثل الأهداف العامة للتدقيق المحاسبي فيما يلي:

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش لشعور مرتكب الغش بأن ما يقوم به خاضع للرقابة.
- مساعدة الإدارة على وضع السياسات الملائمة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.
- التأكد من صحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدقها وعدالتها استنادا إلى أدلة وبراهين ملائمة وكافية، وبالتالي خدمة الأطراف ذات المصلحة التي تعتمد على القوائم المالية الختامية للمؤسسة بغرض اتخاذ القرارات و رسم السياسات الاستثمارية.
- اكتشاف حالات الغش والأخطاء في الدفاتر و السجلات المحاسبية.
- التأكد من وجود نظام رقابة داخلية جيد و إمداد إدارة المؤسسة بالمعلومات عنه وأوجه القصور فيه.
- حماية جميع أصول المؤسسة من الاختلاس.

و مؤخرا أصبح التدقيق المحاسبي يهدف إلى ما يلي:

- مراقبة الخطط والسياسات ومتابعة درجة التنفيذ وأسباب الانحرافات.
- تقييم نتائج أعمال المؤسسة في ضوء الخطط الموضوعة.
- اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدفاتر و السجلات المحاسبية إن وجدت.
- المصادقة على الوثائق و التقارير المالية المودعة من طرف الإدارة و إعطائها مصداقية أكبر.

2- الأهداف الميدانية:

وتتمثل الأهداف الميدانية للتدقيق المحاسبي في :

- عرض القوائم المالية (الإفصاح)
- شرعية و صحة العمليات المالية.
- الملكية (الحقوق و الالتزامات)
- استقلال الفترة المالية.
- التقويم و التخصيص.
- الوجود أو الحدوث.
- إبداء الرأي الفني المحايد.

ثانيا: أهمية التدقيق:

إن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات و رسم خطط مستقبلية ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد[1]:

1- إدارة المؤسسة:

تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا، و بالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة و يزيد من نسبة الاعتماد عليها، كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.

2- الملاك والمساهمين:

إن ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الإقليمي و انفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق فكان لابد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين و منع حدوث اختلاس و تلاعبات كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن.

3- الدائنين والموردين:

يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة و سلامة القوائم المالية، و يقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام، وكذا درجة سيولة لدى المؤسسة، مل يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة.

4- الزبائن

اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية ، وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، و إذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي و أساسي للبضاعة أو المواد الأولية.

5- العاملين:

اعتماد نقابة العاملين على القوائم المالية من أجل مفاوضة مع الإدارة من أجل وضع سياسة عامة للأجور وتحقيق مزايا العمال.

6- البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى:

بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي، تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر و معرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلا ، وتعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صنف القوائم المالية و تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة.

---

[1] محمد امين مازون ، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية و مدى إمكانية تطبيقها في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، عام 2011، ص 10.

7- الهيئات الحكومية:

تعتمد بعض أجهزة الحكومة في الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية و سليمة، و قد بينت لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين عند إصدار المعايير سنة 2002 أن أهمية التدقيق (المصلحة العامة تكون في :

- يساعد في رفع القرارات الإدارية السليمة.
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي
- استغلال موارد المؤسسات بكفاءة وفعالية .

الفرع الرابع : التمييز بين التدقيق الداخلي و الخارجي

يمكن تبويب التدقيق إلى عدة أنواع أساسية حسب نوع العمل الذي يتم من خلاله سواء كان هذا العمل مرتبط بالتشغيل الإداري أو بالتحقق من مدى إلتزام العميل بقواعد و إجراءات محددة أو بتدقيق القوائم المالية ، كما يمكن تبويب التدقيق إلى عدة أنواع أخرى يمكن النظر إليها من زوايا مختلفة، وسوف نتطرق إلى نوع واحد من أجل التمييز بين التدقيق الداخلي و الخارجي، ألا و هو من حيث القائم بعملية التدقيق الوردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01 : التمييز بين التدقيق الداخلي والخارجي:

أوجه التشابه والاختلاف	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
من حيث الهدف من التدقيق	– خدمة الإدارة عن طريق التحقق من سلامة البيانات المقدمة في النظم المحاسبي – اكتشاف ومنع الأخطاء و الغش والتلاعب	– كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لها – اكتشاف التلاعب والأخطاء والغش – ابداء الرأي في صحة القوائم المالية
من حيث القائم بالتدقيق	–موظف من داخل المؤسسة يعين من طرف الإدارة	–متخصص مهني مستقل من خارج المؤسسة.
من حيث توقيت أداء التدقيق	–يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية	– يتم التدقيق لمرة واحدة في نهاية السنة المالية – قد يكون على فترات متقطعة خلال السنة (مستمر)
من حيث نطاق العمل	– يتحدد نطاق عمله عن طريق الإدارة، وفقا للصلاحيات والمسؤوليات المعطاة له.	– يتحدد نطاق العمل عن طريق العقد الموقع معه و العرف السائد وما تنص عملية التشريعيات و المعايير
من حيث الاستقلالية	– يوجد لديه استقلال جزئي حيث أن يخدم الإدارة ويعين من قبلها	– يتمتع المدقق باستقلالية تامة لأنه شخص معابد ومن خارج المؤسسة
من حيث المسؤولية (من يقوم بتعيينه)	– يعاني من قبل الإدارة المؤسسة ويقدم تقريره بعد عملية التدقيق للإدارة	– يعين من قبل الملاك لذلك فهو مسؤول أمامهم ليقدم التقرير النهائي لهم

المصدر: غسان فلاح المطارنة. "**تدقيق الحسابات المعاصر**". دار المسيرة للنشر والتوزيع طبعة الأولى، الأردن 2006، ص 26

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييم مستقل تنشأ من داخل المنشأة لفحص و تقييم كافة أنشطتها .

و ذلك للمحافظة على موضوعيته وإصدار أحكاما غير مميزة بحيث تطور هذا الأخير تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بسبب توسع المؤسسات وكبر حجمها وزيادة وظائفها، مما جعله ضرورة حتمية في مختلف المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الأول: نشأة التدقيق الداخلي وتطوره

لقد كان للتدقيق الداخلي خلال القرنين الماضيين أثر واضح على العمليات المالية حيث ازدادت أهميتها خلال نصف القرن الماضي من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته ، و التأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات

حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين و اليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة ، وكان المدقق يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها و لقد أدى التقدم العلمي و التكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى تغيرات هائلة ناتجة عن الفضائح المالية في المنظمات الأعمال وقد ترتب على ذلك قيام المؤسسات الدولية وضع إطار جديد لممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. فضلا عن تعقيد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطاتها و حجم أعمالها و تأخير نتائج التدقيق الخارجي وتدني أخلاق إدارات المنظمات ومكاتب التدقيق العالمية نتيجة لذلك فقد المجتمع الثقة في الأنظمة الإدارية والرقابة المحاسبية. ولذلك كان أمرا حتميا وجود التدقيق الداخلي في الإدارة العلمية الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة واطمئنان مجالس الإدارة من سلامة العمل وحاجاتها إلى بيانات دورية دقيقة المختلف النشاطات من أجل اتخاذ القرار المناسب واللازم لتصحيح الانحرافات ورسم السياسة المستقبلية.[1]

إن وظيفة التدقيق الداخلي تعتبر عملية سلوكية نظرا لارتباطها بالسلوك و التصرف الإنساني حيث أن طرفيها المدقق و الخاضع للتدقيق فهم أفراد من البشر كما أنها سلوكية أيضا لأن هدفها التأثير في السلوك أو التصرف عن طريق خضوع الأفراد أو تصرفاتهم للفحص و التقييم.

يرجع بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي في إنشاء معهد المدققين الداخليين Institute of internal auditors (iia) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941.

وجاء هذا المعهد بعد انتشار مفهوم التدقيق الداخلي والاعتراف كمهنة لأنه فرض نفسه و بجدية كحاجة ملحة أساسية للأعمال و في مختلف الأنشطة وتعتبر أحد الجهود الفعالة لمعهد التدقيق الداخلي على صعيد التطور المهني للتدقيق الداخلي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي. حيث تم

[1] خلف عبد الله الواردات، **دليل التدقيق الداخلي الصادرة عن IIA** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان 2014، ص 23.

تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي ، وفي عام 1977 انتهت اللجان من أعماله وقدمت تقريرا بنتائج دراستها ، وتم التصديق النهائي على هذه المعايير في المؤتمر الدولي السابع والثلاثين في سان فرانسيسكو عام 1978 وبحق فإن هذه المعايير التي تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها الممثلين في معهد التدقيق الداخلي و الجهات التابعة له تعد بمثابة ولادة وبزوغ مهنة جديدة .[1]

الفرع الثاني: تعريف التدقيق الداخلي:

يمكن تعريف التدقيق الداخلي على أنه: التدقيق الداخلي في اللغة يعني إحكام بحث، تحقيق.. إفراط في الدقة عرف معهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي حسب آخر نشرة:

"على أنه نشاط تأكيدي استشاري مستقل و موضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة و تحسين عملياتها.

و هو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منج منظم و صارم لتقييم و تحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة، و التوجيه التحكم)[2]

التدقيق الداخلي هو وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل المنظمة لفحص وتقييم الأنشطة كخدمة للمنظمة

بهدف مساعدة أفراد المنظمة على تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية من خلال تزويد الأفراد بالمنظمة بالتحليلات والتقييمات و التوصيات و المشورة والمعلومات المتخصصة بفحص الأنشطة و تشمل أهداف التدقيق أيضا توفير رقابة فعالة بتكلفة معقولة[3]

عرفت لجنة المنظمات الداعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل ، التدقيق الداخلي بانه عمليات تتأثر بإدارة المؤسسة، يتم تصميمها لتعطي تأكيد معقولا حول تحقيق المؤسسة الأهدافها في النواحي التالية كفاءة العمليات و فعاليتها و الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين و الأنظمة المعمول بها.[4]

والتدقيق الداخلي هو أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية ، ويمكن تعريفه بأنه:

"مجموعة من الأنظمة أو أوجه النشاط مستقل داخل المشروع تنشئة الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات و القيود بشكل مستمر داخل لضمان دقة البيانات المحاسبية و الإحصائية و في التحقق من اتباع

---

[1] خلف عبد الله الواردات، "**التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدخلي الدولية**" ، دار الوراق للنشر و التوزيع الطبعة الأولى عمان 2006 ص 30.

[2] خلف الله الواردات، المرجع السابق، ص 36.

[3] أحمد حلمي ، "**جمعة التدقيق الداخلي و الحكومي**" دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى 2011 ص 16

[4] عثمان عبد اللطيف، "**دور التدقيق الداخلي في تحسين الرقابة والأداء**" مذكرة ماتير التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير الجزائر جامعة مستغانم 2015 ص4 .

موظفي المشروع بالسياسات و جميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح تحسينات اللازم إدخالها عليها، و ذلك حق يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى .[1]

الفرع الثالث: أنواع وأهداف التدقيق الداخلي:

أولا : أنواع التدقيق الداخلي:

بالرغم من تعداد أنواع التدقيق الداخلي إلا أنه من الصعوبة التمكن من فصل هذه الأخيرة عن بعضها أثناء التدقيق ، إلا أن معهد المدققين فقد عمد على تقسيم التدقيق الداخلي إلى الأقسام التالية من أجل تبسيط فهم كل نوع و تسهيل التعامل معه من أجل تحقيق أهداف التدقيق.[2]

1- التدقيق المالي

و هو النوع الشائع من التدقيق يقوم به المدققين التابعين للمؤسسة وذلك من أجل حماية أموالها ،لتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للوحدة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

2- تدقيق العمليات التشغيلية:

تدقيق العمليات يتم من قبل المدققين الداخليين لكن في بعض الحالات يشارك مدققين خارجيين في أداء هذا النوع من التدقيق.

3- تدقيق نظام المعلومات:

إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب و صحيحة و كاملة ومفيدة.

4- تدقيق الأداء :

إن الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الفعالية والكفاءة والاقتصادية لأداء الموظفين ومدى الالتزام بالأنظمة والقوانين، يطلق على هذا النوع من التدقيق التدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات و الأساليب الإدارية.[3]

5- التدقيق البيئي:

يهدف هذا النوع من التدقيق إلى قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة و التلوث و ما يمكن أن يواجه المنشأة و الحفاظ على الأنظمة البيئية و مواردها و حماية البيئة من الاستنزاف أو الانقراض.

---

[1] خالد أمين عبد الله، **علم التدقيق الحسابات من الناحية النظرية و العملية** الطبعة الأولى عمان دار وائل 2000 ص 181.

[2] خلف الله الواردات، المرجع السابق، ص 55.

[3] خلف الله الواردات، المرجع السابق، ص 59.

ثانيا : أهداف التدقيق الداخلي:

تطورت أهداف التدقيق الداخلي مع تطور الزمن واختلف مفاهيمه بحيث تمكن من التمييز بين الأهداف التقليدية والأهداف الحديثة.[1]

1- الأهداف التقليدية :

قد انحصرت في المراحل الأولية في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب وضاق نطاقه في العمليات المالية أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات المالية. بعدها حدث تطور منطقي لأهداف التدقيق الداخلي التشمل نشاط تقييمي و وقائي وإنشائي إلا أن هذه النظرة قد تطورت وأصبحت ذات صبغة تأكيدية واستشارية لإضافة قيمة للمنشأة.

2- الأهداف الحديثة :

كما حددتها نشرة المعايير الدولية سنة 1999 المتعلقة بالممارسة العملية للتدقيق الداخلي، واعتبرت هدفه الأساسي هو مساعدة جميع أعضاء المنشأة على تأدية عملهم بفعالية.

ويتم ذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بتزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها.

و يتم تحقيق هذا الهدف عن طريق مجموعة من الأعمال :

- مراجعة وتقويم فعالية وكفاية و تطبيق الرقابة المالية والرقابة على العمليات الأخرى، والعمل على جعلها أكثر فعالية و بتكلفة معقولة.
- التحقق من مدى الالتزام بسياسات المنشأة وخططها وإجراءاتها الموضوعية.
- التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المنشأة من جميع أنواع الخسائر.
- التحقق من إمكانية الاعتماد أو الوثوق بالبيانات الإدارية.
- تقويم نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلف بها العاملون.
- رفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق التدريب باقتراح اللازم منها.
- إجراء الدراسات والاختبار الخاصة بناءا على طلب من الإدارة.

الفرع الرابع: مراحل تطبيق التدقيق الداخلي وهيكلته:

أولا: مراحل تطبيق التدقيق الداخلي:

التنفيذ أعمال التدقيق لابد من تتبع المراحل التي تمثل أنشطة التدقيق الداخلي بحيث يحتاج المدقق الداخلي في مزاولة هذه الأنشطة إلى أن يفحص ويراجع ما يراه ضروريا من مستندات وسجلات و تقارير إلى جانب قيامه بالتتبع و الملاحظة.

[1] خلف الله الواردات، المرجع السابق، ص 64.

و يكون ذلك من خلال تتبع المراحل التالية:

المرحلة الأولى: التخطيط:

– يستند التخطيط في التدقيق على تغطية جميع أنشطة المؤسسة على الأقل مرة في السنة وفق ما ورد في نص البند 2000 من معايير الأداء (على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة التحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي)، منسجمة مع أنظمة المنشأة وأن توضع خطة التدقيق الداخلي منسجمة مع أنظمة المنشأة وأن توضع خطة التدقيق الداخلي المبنية على أساس تقييم المخاطر على الأقل مرة سنويا، ويجب الأخذ بعين الاعتبار توجهات الإدارة العليا و مجلس الإدارة.

وتتم عملية التخطيط طبقا للخطوات التالية والتي تتمثل في التحضير لمهمة التدقيق وتحديد أهداف التدقيق وتحديد نطاق العمل الذي يشمل نظام الرقابة الداخلية و تقييم الأداء[1] كذلك اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق واختبار فريق التدقيق.

– بعدها يأتي المسح الأولي الذي يهدف إلى الحصول على فهم عام للعمليات والمخاطرة وأنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بالنشاط، ويشمل المسح الأولي في إجراء المقابلات والقيام بالاتصالات التمهيدية مع الجهة الخاضعة للتدقيق من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات ثم التحضير برنامج التدقيق الداخلي بحيث نصت معايير التدقيق الداخلي بأنه يجب على المدققين الداخليين وضع تدوين خطة لكل مهمة متضمنة الأهداف والنطاق والوقت وتوزيع المصادر والهدف من وضع برنامج التدقيق هو توثيق المعلومات خلال المهمة، ويتم وضعه قبل البدء بالعمل الميداني، وتقع مسؤولية إعداد برنامج التدقيق الداخلي على رئيس الفريق بمساعدة باقي أعضائه وفي نهاية يصادق عليه مدير التدقيق.

– تقييم نظام الرقابة الداخلية تحتاج المؤسسات إلى نظام رقابة فعال و قوي كي تقوم بتحقيق أهدافها بنجاح لذلك على المدقق الداخلي دائما التنبه بأن الرقابة تكون كافية ومفيدة فقط إذا صممت لتحقيق هدف معين والهدف من الرقابة الداخلية هو الحصول على توكيد معقول بأن أهداف الإدارة سوف يتم تحقيقها حيث نص معيار الأداء على نشاط تدقيق الداخلي تقييم كفاءة و فعالية الرقابة شاملة وأنظمة التوجيه، العمليات والمعلومات، يجب أن يتضمن ذلك على صحة المعلومات و قابليتها للاعتماد عليها ، والالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين ، حماية الأصول، استغلال موارد المنشأة بكفاءة واقتصادية .

المرحلة الثانية: العمل الميداني (المعاينة):

– العينة في أدلة التدقيق:

يتم الحصول على أدلة من مزيج مناسب من اختيارات الضبط والإجراءات الجوهرية الهامة فإن نوع الاختيار مهم في فهم تطبيق إجراءات التدقيق عند جمع أدلة التدقيق للاختيارات التالية:

[1] خلف عبد الله الواردات، **دليل التدقيق الداخلي الصادرة عن IIA** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان 2014، ص 511.

– يتم استخدام العينة في تدقيق الاختبارات الضوابط والإجراءات الجوهرية.

– كذلك اختبار الأرصدة والتي تتضمن إجراءات تحليلية واختبارات تفصيلية لمعاملات وأرصدة تتضمن الاختبارات إجراءات للحصول على دليل، وتعتمد على الأساليب التالية أهمها:

الملاحظة، التفتيش، التثبت، التحليل، الاحتساب، الاستفسار وجداول تسلسل الخطوات، والملفات الالكترونية أو الشرائط أو أقراص الكمبيوتر... إلخ بحيث يحدد الرئيس التنفيذي الداخلي الوسيلة المستخدمة في توثيق وتخزين أوراق العمل.

– هناك ملفات الأوراق العمل، ملفات السنة الحالية وهي ملفات أعمال التدقيق الجارية، والملفات المستمرة تسمى بالملفات الدائمة وملف المراسلات[1]

– الملف الدائم:

يشمل على البيانات الخاصة بالنشاط والمذكرات المستمرة لما يتضمنه من بيانات سوق تستمر طوال السنين دون تقييد، ما لم يطرأ عليه التغيرات، بحيث يحتوي على :

– وصف النشاط .

– الهيكل التنظيمي بما فيه عدد الموظفين العاملين، أسماء كبار الموظفين ونماذج التوقيع.

– برامج التدقيق.

– طلبات اعتماد المهمات.

– خطط التدقيق.

– الاتفاقيات المهمة والعقود والقرارات والقوانين والأحكام ذات العلاقة بالنشاط.

– النماذج المستخدمة لدى النشاط.

– ملخص تقارير التدقيق الداخلي وأهم التوصيات الرئيسية.

– ملخص لأعمال التدقيق القادمة.

– الملف الجاري:

يجب أن يكون هناك ملف مفتوح لأوراق العمل كل عملية تدقيق، يمثل هذا سجلا مفصلا بأعمال التدقيق والاختبارات التي أجريت أثناء التدقيق.

ويعد هذا الملف لحفظ المستندات والمذكرات والبيانات المتعلقة بالتدقيق لكل مهمة ولمرة واحدة.

ويفيد الملف الجاري الأساس الذي يعتمد عليه المدقق الداخلي في إعداد التقارير النهائية كما أنه يمثل قرائن أدلة الإثبات التي تستند إليها عند الإفصاح عن الرأي وعدالة التقارير والبيانات .

[1] أحمد حلمي جمعة ." **مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا لمعايير الدولية للتدقيق**" ، دار الصفاء، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص 290

- ملف المراسلات:

يحتوي ملف المراسلات على جميع أنواع المراسلات من والي دائرة التدقيق الداخلية منها والخارجية.[1]

هذه الملفات الثلاث هي الملفات الأساسية للتدقيق الداخلي، قد يكون له ملفات أخرى قد تكون لدى مسؤول أو الرئيس التنفيذي للتدقيق.

المرحلة الثالثة: النتائج والتوصيات:

بعد إتمام تقييم نظام الرقابة الداخلية وإجراء الاختبارات الجوهرية لهذا النظام ومن تم إعادة تضمينها إلى استنتاجات في ورقة خاصة في ملف العمل يتم إدراج هذه التوصيات في التقرير الذي سيتم إعداده عن نتائج التدقيق ويجب على المدققين الداخليين إيصال نتائج المهمة مباشرة.

- النتائج: يجب أن تحتوي على الملاحظات، النتائج والتوصيات، وكذلك خطة عمل لتطبيق تلك التوصيات.

- التوصيات: هي عبارة عن رأي المدقق الداخلي عن مدى تقييمه لتأثير الملاحظات والتوصيات على النشاطات المختلفة، ويتم ترتيبها بمدى تأثيرها على سير أعمال المنشأة.

- المرحلة الرابعة: المتابعة:

كما هو مطلوب من قبل معهد المدققين الداخليين في المعايير والممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (معيار الأداء 2500) " ينبغي وضع آلية للمتابعة لضمان تنفيذ الأعمال بفعالية وأن الإدارة العليا قد قبلت المخاطر عدم اتخاذ اجراءات على ملاحظات التدقيق الداخلي المعلقة"

- المتابعة: تعرف بأنها عملية يقوم بها المدققون الداخليون من خلال تحديد مدى كفاية وفعالية وحسن توقيت الإجراءات التي تتخذها الإدارة بشأن الملاحظات و التوصيات التي يتم تبليغها إياها.

تتضمن عملية المتابعة " أيضا من تحديد ما إذا كانت الإدارة العليا أو مجلس الإدارة قد تحملا مخاطر عدم اتخاذ إجراءات تصحيحية حول الملاحظات التي تم تبليغها.

- خطوات المتابعة:

1- تقوم الإدارة العليا بالاستفسار من الجهة الخاضعة للتدقيق لاتخاذ قرار فيما إذا كان من الممكن تطبيق هذه التوصيات ومتى سيتم تطبيقها وكيف.

2- تقوم الجهة الخاضعة للتدقيق المباشرة في تنفيذ التوصيات.

3- يقوم التدقيق الداخلي بعد منح الجهة الخاضعة للتدقيق مهلة كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة بمتابعة اتخاذ هذه الإجراءات أو التأكد من أن الإدارة تتحمل مسؤولية عدم اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

---

[1] أحمد حلمي جمعة ." **مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا لمعايير الدولية للتدقيق**" ، دار الصفاء، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص 291-292.

فإنه يتم متابعة الإجراءات العمل بالتوصيات وتصحيح الوضع خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ إصدار النسخة النهائية من التقرير وعند الانتهاء من انجاز جميع التوصيات يتم كتابة عن ذلك ويرفع لجميع الجهات التي استلمت نسخة من التقرير.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي:

يمثل التدقيق الداخلي جزءا ممثلا في الهيكل التنظيمي للمؤسسة بحيث يقوم بأداء وظيفة طبقا الإجراءات وقوانين موضوعة من طرف الإدارة العليا وهي بدورها تقوم بتحديد أهداف قسم التدقيق الداخلي ومسؤولياته الممكن الاعتماد عليها.

يكون موقع قسم التدقيق الداخلي مستقل عن الإدارات التشغيلية من أجل تنفيذ مختلف أعماله باستقلالية أكبر وشمولية أكثر، كذلك مساعدة الإدارة العليا في الرقابة على أعمال المؤسسة و توجيه بعض الإدارات الأخرى يجب أن يحدد موقعه عند المستوى الذي يؤكد دعم الإدارة العليا له، كذلك أن لا يقوم المدققين الداخليين بتأدية أي أنشطة تنفيذية من أجل تجنب تعارض المصالح.

- المراكز الوظيفية في إدارة التدقيق الداخلي:

يعتمد التنظيم الداخلي لقسم التدقيق الداخلي على عدة عوامل من بينهم حجم المؤسسة ونوعها وطبيعة نشاطها، إضافة إلى عدد العاملين في قسم التدقيق الداخلي و مؤهلاتهم العلمية و العملية كما يجب أن يكون التدقيق الداخلي إلى وحدات متخصصة لأنه أمر ضروري جدا و الاستفادة منه في الوقت المناسب.

- مدير التدقيق الداخلي:

يقوم بإدارة شاملة واسعة النطاق بغية تحديد الأهداف السنوية لقسم التدقيق الداخلي والتي تبنى على أساس خطط وسياسات المؤسسة كذلك حرية الإطلاع على جميع العمليات والسجلات وممتلكات المؤسسة مع تقديم تقرير مباشرة إلى الإدارة العليا.

- رئيس التدقيق الداخلي:

يعتبر مسؤول عن تنسيق خطط التدقيق والموافقة على أوراق العمل النهائية ويقوم برفع تقريره مباشرة إلى مدير التدقيق الداخلي".

- المدقق الرئيسي:

يعتبر مسؤولا عن عمليات التدقيق الجارية (التدقيق المالي وتدقيق العمليات). تحت إشراف رئيس التدقيق كما يكون مشرفا على المدققين المساعدين أثناء عملية التدقيق، التأكد من اتباع خطوات برامج التدقيق المعتمدة وإجراء بعض التعديلات على إجراء التدقيق عند الحاجة.

- المدقق المساعد:

يكلف بأداء الأعمال ومهام التدقيق التفصيلة تحت إشراف المدقق الرئيسي وتوجيهاته. يتعين على إدارة المؤسسة أن تجري التدريب اللازم للمدققين المساعدين خلال الستة أشهر الأولى من تعيينهم كونهم مبتدئين وبحاجة إلى كسب الخبرة ومجال التدقيق الداخلي[1].

المطلب الثالث: معايير التدقيق الداخلي وآليات تطبيقه:

إن نجاح التدقيق الداخلي أو فشله في تحقيق أهدافه يتوقف على مقدار الدعم الذي يتلقاه من الإدارة العليا. معايير التدقيق الداخلي هي مستويات الأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهمة والتي تهدف إلى توفير مستوى معقول من ضوابط عملية التدقيق الداخلي.

الفرع الأول: مفهوم معايير التدقيق الداخلي :

المعيار كمصطلح يعني درجة الأفضلية أو الامتياز المطلوب لغرض معين كمقياس أو وزن، وعلى الأخرون معه ومسايرته فهو ما يتم بواسطته الحكم على دقة أدائهم.[2]

و يعرف معيار التدقيق على انه " أداة الحكم على مستوى الكفاءة المهنية ودرجة الانسياق التي يصل إليها المدققين عند أدائهم لوظائفهم"

أما معايير التدقيق الداخلي تحديدا فتعرف على أنها "المقاييس و القواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم و قياس عمليات قسم التدقيق الداخلي حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون و ذلك وفقا لما تم التوصل إليه و اعتماده من قبل معهد المدققين الداخلين وهذا يعني أن معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها تمثل أساسا لعمل المدققين الداخليين و تحديد مسؤولياتهم الفنية ومتابعة أدائهم المهني.

لقد أخذ معهد المدققين الداخليين على عاتقة مهمة تطوير معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ومتابعة تطويرها و تحديثها وفقا لمتطلبات ما يستنجد من أحداث و تطورات مع مرور الزمن.

---

[1] شرقي أحلام حسنية. "**دور التدقيق الداخلي في تحسين المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] عبد الغني فضل علي ، "**مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك**". مذكرة ماجيستر، جامعة اليرموك ، عمان 2003، ص 51

الفرع الثاني: أهمية وأهداف المعايير في ممارسة التدقيق الداخلي:

أولا :أهمية معايير التدقيق الداخلي:

تكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي فيما يلي:[1]

– تعتبر ضرورة للمدققين الداخليين كونها تضع المبادئ الأساسية التي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارساتهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم.

– يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد.

ثانيا: أهداف معايير التدقيق الداخلي:

قد حدد معهد المدققين الداخليين أهداف معايير التدقيق الداخلي بأنها:

– بيان المبادئ الأساسية التي تحدد الكيفية التي يجب أن تكون عليها التدقيق الداخلي.

– وضع إطار عام لأداء التدقيق الداخلي و تعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن.

– وضع أسس لقياس أداء المدققين الداخليين.

–التأسيس لعمليات تنظيمية متطورة و تشجع إدخال تحسينات عليها.

– تعميق حالة الفهم لدى جميع المستويات الإدارية في منشآت الأعمال الحقيقة الدور المسؤوليات المرتبطة بالتدقيق، وتعزيز إدراكها الأهمية المساهمة في تحسين أداء التدقيق الداخلي.

ثالثا: معايير التدقيق الداخلي:

إن تأدية التدقيق الداخلي لوظائفه الحديثة و المتمثلة في خدمة التأكيد الموضوعي حول إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات التحكم الاستثمارية الموجهة لخدمة الزبون تتطلب مجموعتين من المعايير هما:

1– معايير السمات: المتمثلة في سمات أو خصائص الجهات التي تؤدي أنشطة التدقيق الداخلي.

2– معايير الأداء: التي تصف أنشطة التدقيق الداخلي و تضع المقاييس التي يتم من خلالها تقويم أداء تلك الأنشطة.

[1] بولنوار خيرة ." **التدقيق الداخلي كأداة لتحليل و تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية"**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، تخصص تدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2017 ، ص 13.

الجدول رقم 2: معايير التدقيق الداخلي الحديثة(معايير السمات):

المجموعة الاولى	معايير السمات
1000	الهدف و السلطة و المسؤولية
1100	الاستقلالية و الموضوعية
1110	الاستقلال التنظيمي
1120	الموضوعية الفردية
1130	العوامل التي تمدد الاستقلالية و الموضوعية
1200	الكفاءة و العناية المهنية اللازمة
1210	الكفاءة المهنية
1220	العناية المهنية اللازمة
1230	التطوير المهني المستمر
1300	تأكد الجودة و برنامج التحسين
1310	تقويم برامج الجودة (داخلي و خارجي)
1320	التقرير عن برامج الجودة
1330	استخدام عبارة (لقد دققنا وفقا للمعايير)
1340	الإفصاح عن عدم الإدمان
2000	إدارة أنشطة التدقيق الداخلي
2010	التخطيط
2020	الاتصال و الموافقة
2030	إدارة الموارد

المصدر: صالح العقدة و آخرون، " **التدقيق و الرقابة الداخلية على المؤسسات بحوث محكمة منتقاة**، مصر الجديدة القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث و دراسات 2012 ص 11-12

الجدول رقم 3: معايير التدقيق الداخلي الحديثة(معايير الأداء):

المجموعة الثانية	معايير الأداء
2040	السياسات والإجراءات
2050	التنسيق
2060	رفع التقرير إلى مجلس الإدارة و الإدارة العليا
2100	طبيعة العمل
2110	المخاطر
2120	الرقابة
2130	التحكم المؤسسي
2200	تخطيط العمل
2201	اعتبارات التخطيط
2210	أهداف العمل
2220	نطاق العمل
2230	تخصيص مصادر العمل
2240	برنامج العمل
2300	أداء العمل
2310	تحديد المعلومات
2320	التحليل و التقويم
2330	تسجيل المعلومات
2340	الإشراف على العمل
2400	توصيل النتائج
2410	معايير توصيل نتائج العمل
2420	جودة الاتصال
2430	الإفصاح عن عدم الإدعان للمعايير
2440	نشر النتائج
2500	برنامج الرقابة
2600	رضا الإدارة عم مستوى المخاطر

المصدر: صالح العقدة وآخرون، ،مصدر سابق 2012 ص 11-12

الفرع الثالث: الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي وأهميته.

أولا: الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي:

تتمثل في ما يلي:[1]

1- **تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة:** تقوم الإدارة بالتخطيط و التنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بان الأهداف وأنشطة المنشأة خاضعة لتقييم التدقيق الداخلي.

2- قابلية المعلومات للاعتماد عليها:

يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة الإدارة دقيقة و كاملة ومفيدة، وأن تكون قدمت في الوقت المناسب، حق يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

3- حماية الأصول:

يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة البحث في الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق، والتصرفات غير القانونية في ممتلكات المنشأة لذلك فإن الرقابة التشغيلية الجيدة تمنع سواء استخدام الأصول وحمايتها من المخاطر المحتملة و ذلك من خلال التأمين عليها.

4- الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية:

يتحقق التدقيق الداخلي بقيام موظفي المنشأة بما هو مطلوب منهم من إتباع السياسات و الخطط والإجراءات والتعليمات وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد أسباب ذلك وتحديد التكلفة الناتجة والمخاطر عن عدم الالتزام وما هي الطريقة التي تحقق التزام العاملين بالإجراءات والسياسات المحددة.

5- الوصول إلى الأهداف والغايات:

يتم وضع الأهداف و الغايات و إجراءات الرقابة من قبل الإدارة و يقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع الإدارة العليا أو مجلس الإدارة، وعلى المدقق التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها.

6- تحديد مواطن الخطر:

على المدقق الداخلي تحديد المناطق و الأنشطة التي تتضمن مخاطرة عالية و إعلام الإدارة عنها لتحديد فيما إذا تطلب الأمر إخضاعها للتدقيق و يتم تحديد أماكن الخطر من خبرة المتفق السابقة في المنشأة أو من معلومات مأخوذة من مصادر أخرى أو من مشاكل موجودة في شركائه ذات نشاط مشابه للمنشأة الخاضعة للتدقيق أو من خبرة المدقق و معرفة العامة.

[1] أحمد حلمي جمعة " **مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا لمعايير الدولية للتدقيق**"، مرجع سبق ذكره، ص 33.

7- منع و اكتشاف الغش والاحتيال :

تقع مسؤولية منع الغش و الاحتيال على إدارة المنشأة و على المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاءة و فعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة دون وقوع الغش ، وليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف الغش و لكن عليه أن يكون لديه معرفة كافية بطرق و احتمالات الغش ليكون قادرا على تحديد أماكن حدوث الغش و الاحتيال وقدرته على التحقيق في ذلك أو المشاركة مع جهات أخرى.

8- الشك المهني:

يجب على المدقق الداخلي إن يخطط وينفذ أعمال التدقيق باعتبار الشك المهني، إذا لا يجب على المدقق اقتراض عدم الأمانة للجهات الخاضعة للتدقيق كما ليس له اقتراض الأمانة للجهات الخاضعة للتدقيق كما ليس له اقتراض الأمانة المطلقة و بدلا من ذلك على المدقق تقييم قرائن التدقيق بموضوعية ، وعليه الاهتمام بالظروف والأحوال التي إن وجدت فلابأس عليه أخذ الحيطة و الحذر في تطبيق إجراءات التدقيق.

ثانيا- أهمية التدقيق الداخلي:

اكتسبت مهنة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة حيث أصبح لها دورا هاما في المؤسسات الاقتصادية من خلال ما أثبتته من ضبط للانحرافات و الأخطاء عن الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها.

ومن العوامل التي أدت إلى الاهتمام أكثر بالتدقيق الداخلي هي كالآتي:[1]

تطور حجم المؤسسات وانتشارها على نطاق واسع، مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة وكافة العاملين.

- ظهور شركات المساهمة وحاجتها للمعلومات من أجل سلامة استثمارها و صحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم المالية المنشورة.

- الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي، تعدد كذلك المستويات الإدارية في المؤسسة مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطة و ذلك لحاجة الإدارة و للتأكد من سلامة استعمال و تحمل المسؤوليات وفقا للإجراءات و القوانين المعمول بها.

- حاجة المجتمع إلى البيانات و المعلومات المثبتة في التقارير من أجل التأكد من سلامة نظام التدقيق.

الفرع الرابع : مواصفات المدقق الداخلي وإجراءات اختياره وتقييمه:

إن فعالية وظيفة التدقيق الداخلي تتوقف على توفر فئة من المدققين فيهم صفات مكتسبة سواء أثناء دراستهم أو أثناء ممارستهم لواجبهم المهني.

[1] عثمان عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 08.

أولا : ومن هذه الصفات ما يلي:[1]

1- الوعي الإداري:

يعني أن ينظر المدقق الداخلي إلى الأمور إلى داخل المنشأة من منظور إداري بحيث يربط بين العلاقات المتداخلة البشرية كانت أم مادية، ويوازن بين المهارات الوظيفية والإدارية، ويحلل الوضع الداخلي للمنشأة في ظل البنية الاقتصادية الخارجية.

2- الدافع الشخصي:

يعبر عن تطلعات ورغبات المدقق الداخلي في تحسين نوعية عمليات التدقيق التي يقوم بها، وهذا الدافع الذي يجعل المدقق تواقا إلى القيام بأعمال إدارية عالية المستوى، وتقديم خدمات رقابية أكثر فعالية فضلا على أنه يدفعه إلى محاولة تنفيذ واجباته الرسمية بطريقة مقبولة.

3- الحكم:

بعد النظر بخطط المدقق للعمليات التي سينفذها قبل ابتدائه بها أثناء مباشرته لعملية التدقيق يجب أن يكون مرنا بحيث يقوم بإجراء التعديلات اللازمة على البرامج التي خططها مسبقا في ضوء المستجدات من الظروف وعندما يختتم عملياته لا يتوانى عن الاعتراف بالمشكلات التي واجهها ويعكف على دراسته أسبابها لكي يستفيد من دروسها مستقبلا.

4- القدرة الاتصالية:

تتطلب وظيفة التدقيق الداخلي قدرة عالية على الاتصال تساعد المدققين على تبادل المعلومات حول العمليات بينهم وبين الأشخاص الخاضعين للتدقيق من جهة وبينهم وبين الإدارة العليا من جهة أخرى وهذه المقدرة يمكن للمدققين تنميتها بالخبرة لذلك فهي تختلف من مدقق إلى أخر ولكن المدقق الداخلي الناجح هو الذي يحرص على تحسين قدرته الاتصالية سواء كانت شفهية أم كتابية، حيث تمكنه هذه المهارة من تحقيق أهداف التدقيق بصورة واضحة وفعالة.

5- المثابرة:

يحتاج تنفيذ إجراءات التدقيق الداخلي جهود فكرية وجسدية كبيرة مدير التدقيق الداخلي أن يحاول باستمرار تدريب المدققين على الصبر والمثابرة ويعلمهم كيف يؤدون الأعمال الصعبة دون ملل أو ضجر.

6- الابتكارية:

يفترض بالمدققين الداخليين أن يكونوا محبين للإبداع والابتكار ودائمي البحث عن الطرق والأساليب المحسنة لإنجاز الأعمال التي يؤدونها وكذلك الأعمال التي يؤديها بقية العاملين في المنشأة.

7- اللياقة:

تنطوي صفة اللياقة على الطريقة الإيجابية التي يتعامل بها المدققون مع الأشخاص الخاضعين للتدقيق

[1] أحمد حلمي جمعة، "**مدخل إلى التدقيق الحديث** " ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2005 ، ص 55

وكذلك القدرة على إبداء الملاحظات وأحيانا الانتقادات البناءة دون استشارة غضب الشخص المنتقد.

8- قوة الشخصية:

يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بقوة الشخصية، بحيث لا يسمح لأي شخص أن يؤثر بشكل غير عادل على نتائج التدقيق وأن يكون صاحب رأي وقدرة على الدفاع عن رأيه.

9- الأمانة والموضوعية:

يجب أن يكون المدقق الداخلي مستقيما وأمينا ومخلصا في عمله وعليه أن يتوخى العدالة وأن يكون متحيزا، وأن يكون ذو استقامة حقيقية، وغير مرتبط بأي مصلحة تنال من أمانته أو تجرده مهما كان أثر تلك المصلحة.

10- السرية في العمل:

يجب على المدقق أن يحترم سرية المعلومات التي يحصل عليها أثناء عمله وأن لا يستخدم هذه المعلومات لغايات شخصية أو بطريقة تؤدي إلى إيذاء مصلحة المنشأة.

أولا : إجراءات اختيارية وتقييم المدققين الداخليين:

1- إجراءات اختيار المدققين الداخليين: [1]

- يتم اختيار المدققين الداخليين من عدة مصادر مثل: الجامعات والكليات حيث يجب أن يكون المدقق حاصل على شهادات جامعية أو مهنية وغيرها.

وقد يكون اختيار المدققين من داخل الشركة أو من خارجها.

- يتم إجراء مقابلات مع طالبي الوظيفة إلى فترة تجريبية تدريبية قد تكون ثلاثة إلى ستة أشهر أو ما يقارب ذلك.

- يجب حسم قبول أو عدم قبول طالب الوظيفة خلال أو في نهاية الفترة التجريبية.

2- كيفية تقييم المدققين الداخليين:

من الأهمية وجود سياسة واضحة لتقييم موظفي التدقيق الداخلي حيث يجب أن يراعي التقييم الآتية:

- تحديد معايير وطرق التقييم
- أن يتم التقييم دوريا مرة في السنة على الأقل وقد يكون بعد إنهاء كل مهمة تدقيق.
- تحديد عناصر الأداء بوضوح.
- الأخذ بعين الاعتبار العناصر الشخصية.
- توضيح فوائد وإيجابيات البرنامج مثلا:
- يكشف نقاط الضعف ويعمل على معرفتها بأنفسهم وبإمكانياتهم.
- التحفيز واكتشاف الإمكانات والطاقات لدى المدققين.

[1] أحمد حلمي جمعة، "**التدقيق الداخلي و الحكومي** ." مرجع سبق ذكره، ص 50 .

– وضوح الرؤية المستقبلية للمدقق وإمكانيته على ضوء ذلك التقدم والرقي.

3– تقييم الأمور العملية:

1– الأهداف التي تم تحديدها ومدى كونها واقعية بالنسبة للانجاز.

2– الالتزام بدليل التدقيق الداخلي.

3– عدد التوصيات التي تم تقديمها وتمت متابعتها.

4– القدرة على إنجاز الأعمال ضمن أوقات الموازنات التقديرية.

4 – تقييم الموظف (المدقق الداخلي) لنفسه:

إن عملية تقييم أداء المدقق عملية ذات اتجاهين يعني تقييم الموظف المعني بواسطة المسؤول عن تقييم و بحث أدائه معه بحثا عملا صريحا و للمساعدة في تنفيذ العملية وإنجازها تحتوي نماذج التقييم قسما خاصا لتقييم الموظف لنفسه الهدف هو توفير الفرصة لكل موظف لتقييم نفسه بنفسه على أساس توفير المعلومات بصورة واقعية لكي يتمكن المسؤول عن التقييم من مقارنة رأيه بالرأي الشخصي يساعد على تحديد المناطق التي تثير الخلافات في الرأي[1].

المبحث الثاني: الأداء المالي و دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

يتصف مفهوم الأداء بكونه مفهوما واسعا ومتطورا، كما أن محتوياته تتميز بالديناميكية نظرا لتغير وتطور مواقف وظروف المؤسسات بسبب تقلب بيئتها الداخلية والخارجية على حد سواء، ومن جهة أخرى فقد أسهمت هذه الديناميكية في عدم وجود اتفاق بين الكتاب والدارسين في حقل التسيير في ما يخص المحتوى التعريفي لمفهوم الأداء رغم كثرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا المفهوم، ويرجع ذلك إلى اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في دراسة الأداء وقياسه والمعتمدة من قبل كل كاتب.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الأداء، الأداء المالي ودور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول :ماهية الأداء

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الأداء، أنواعه و مجالاته.

الفرع الأول : تعريف الأداء

لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء ، وتجدر الإشارة بداية إلى أن الإشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الإنجليزية (to perform) و اشتقت هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية

[1] أحمد حلمي جمعة، "**التدقيق الداخلي و الحكومي** ." مرجع سبق ذكره، ص 52

(performer) و الذي يعني : " تنفيذ مهمة أو تأدية عمل "[1]

أما اصطلاحا يمكننا تقديم مجموعة من التعاريف بما يفي بالغرض من الدراسة .

1- تعريف الأداء حسب (A – kherakhe) : من وجهة نظر هذا الكاتب فإن الأداء يدل على : "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة ، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة .[2]

2- تعريف الأداء حسب (Larousse) : يعرف الأداء بأنه : " نتيجة كمية محصلة من طرف فرد أو مجموعة بعد بذل جهد معين ، و يتم الحكم عليه كالأمثل ، الكفء ، الجيد ..... الخ ". [3]

3- تعريف الأداء حسب (H – Boislandelle) : " يبقى مفهوم الأداء قضية إدراك تبعا لإستعماله ، أي أنه ينتقل بين عدة معاني حسب المستعملين "[4].

4- تعريف الأداء حسب (J – Judith) : " يعرف الأداء على أنه مجموع الرضا في كل ما يتعلق بالنتائج المادية و غير المادية المنشأة من الأطراف المكونة للمؤسسة و المتضمنة لمستوى الثقة في قدرات المؤسسة على إنتاج هذا الرضا بشكل دائم ، فالمؤسسة التي تتميز بأداء جيد هي التي من أهم مميزاتها الإستثمار الدائم ا لزبائنها، لعمالها ، لمنتجاتها و لمهامها"[5] .

5- تعريف الأداء حسب (Angellier) : "عرف بأنه يتجسد في قدرة المؤسسية على تنفيذ إستراتيجيتها وتمكنها من مواجهة القوى التنافسية، أي قدرة المؤسسة في الاستمرار بالشكل المرغوب فيه في سوق تنافسية متطورة و هذا ما يتطلب في آن واحد الكفاءة و الفعالية[6] ".

كما هو موضح في الشكل التالي :

---

[1] وهيبة ديجي، " **دور إستراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013، ص 51

[2] مجلة الباحث،" **دورية علمية محكمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية**" ، جامعة ورقلة ، العدد السابع ،2010 ، ص 218

[3] **Dictionnaire Larousse , 1988,P686**

[4] فلاح حسن عداي الحسني ،" **الإدارة الإستراتيجية**" ، دار وائل للنشر ، ط1، عمان ،2000 ،ص 231.

[5] عريف عبد الرزاق ، "**أهمية التحليل المالي في تقسيم المؤسسات الإقتصادية** "، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2007، ص 29

[6] عبد المليك مزهودة، "**الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقسيم**" محلة العلوم الإنسانية، عدد أول ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2010 ص 87 .

الشكل رقم (01) : الأداء من منظور الكفاءة و الفعالية

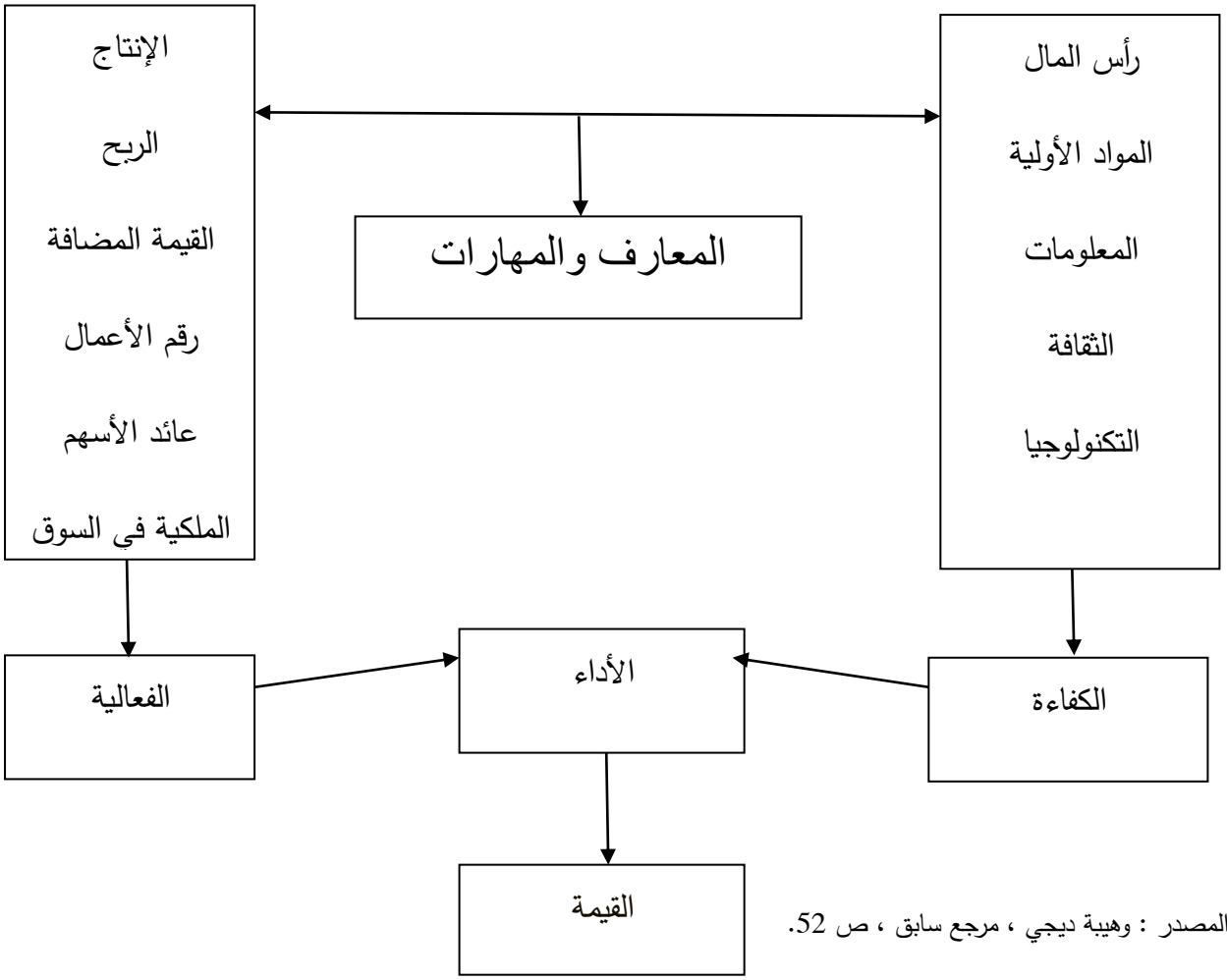

المصدر : وهيبة ديجي ، مرجع سابق ، ص 52.

6- **تعريف الأداء حسب (Larino –PH) :** "الأداء هو القدرة على الإنتاج بفعالية (استهلاك القليل من المواد) للسلع و الخدمات التي تستجيب لطلب السوقبما يسمح بتحقيق فائض لتحريك النظام الإقتصادي".[1]

7- **تعريف الأداء حسب (Druker – P):** "هو قدرة المؤسسة على الإستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال "، نستنتج من هذا التعريف أن الأداء يعد مقياسا للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيسي ، وهو البقاء في السوق واستمرارها في النشاط في ظل التنافس ، ومن ثم تتمكن من المحافظة على التوازن في مكافأة كل المساهمين والعمال .[2]

ومما سبق نستنتج بأن الأداء مفهوم واسع ويشتمل في مضامينه على العديد من المفاهيم المتعلقة بالنجاح

[1] وهيبة ديجي ، مرجع سابق ، ص 51.

[2] مجلة الباحث، مرجع سابق، ص 218.

أو الفشل، والكفاءة والفعالية والمخطط الفعلي ، الكمي والنوعي وغيرها ولذلك فإن الأداء يمثل ذلك النشاط الشمولي المستمر والذي كان يعكس نجاح المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة ، أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها وفقا لمتطلبات نشاطها ، وعلى ضوء الأهداف طويلة الأجل.

وعلى الإستراتيجية فإن الأداء قد حظي باهتمام استثنائي وذلك لكونه يعكس نجاح التوجه الإستراتيجي للمؤسسة، واختبارا فعليا و واقعيا لمصداقية الخيار الإستراتيجي للمؤسسة، كما أنه يوضح أبعاد وحالات التكيف الإستراتيجي للمؤسسة مع بيئتها ، وقد اتفق معظم الاستراتيجيين على أن هذه الأخيرة و التي تشمل ثلاث مراحل هي:

الصياغة، التنفيذ والرقابة، تتم من خلال الأداء، وبواسطته تعتمد المؤسسات أسلوبا محددا للتغذية العكسية وذلك بهدف إعادة النظر سواء بالإستراتيجيات أو الأهداف المحددة، أو في صيغ وأساليب التنفيذ والرقابة.

الفرع الثاني: أنواع الأداء

يتخذ الأداء صورا عديدة لكن يمكن تصنيفها حسب أربعة معايير وهي: الشمولية، الطبيعة، المصدر والوظيفة.

1) معايير الشمولية :

وتنقسم إلى[1]:

• الأداء الكلي: وهو عبارة عن تفاعل مجموع الأداءات الجزئية أي أنه يتجسد في الإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنشطة الفرعية في تحقيقها ،ومن أهم مؤشراته : الفعالية، الكفاءة، التقدم في العمل.

• الأداء الجزئي: ويقصد به الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة النوعية للمؤسسة والوظائف الأساسية والأداء الجزئي في الحقيقة هو عبارة عن تفاعل أداءات الأنظمة الجزئية وهو ما يعزز فكرة أو مبدأ التكامل والتسلسل بين الأهداف في المؤسسة .

2) معايير الطبيعة:

يمكن تقسيم أداء المؤسسات حسب هذا المعيار تبعا للأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والتي تنقسم إلى[2]:

• الأداء الاجتماعي : ويتمثل في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تقديم الخدمات للمجتمع الذي تعملفيه المؤسسة والوفاء بالتزاماتها تجاهه وأداء مستوياتها ، ويرى البعض أن فعالية المؤسسة تكمن في قدرتها على تحقيق درجة من الرضا لدى الفئات المطلوب دعمها للمؤسسة سواء كانت في البيئة الداخلية أو الخارجية.

---

[1] عبد المليك مزهودة ، مرجع سابق، ص 75.

[2] حفصي رشيد، "**تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص 20.

• الأداء الاقتصادي: إن الدور التنموي للمؤسسات يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمستوى أداء هذه المؤسسات العمومية التي تساهم في تحريك المصادر المالية من أجل التنمية الشاملة.

• الأداء السياسي: تسعى بعض المنظمات التسطير الأهداف السياسية كتمويل المحلات الإنتاجية من أجل إيصال أشخاص معنيين إلى حكم مناصب سياسية لاستغلالهم لصالح المؤسسة والتي لها البقاء والنمو في نفس الوقت .

• الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط التكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون هذه الأهداف التي ترسمها المؤسسة إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

3) معايير الوظيفة :

يقسم الأداء حسب هذا المعيار تبعا للتنظيم المعتمد في المؤسسة (الهيكل التنظيمي) الوظيفي ، وهذا الأخير كما هو معلوم هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات المختلفة التي يجب أن تمارس في المؤسسة، حيث أكد أحد الباحثين أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض عليها دراسة الأداء على مستوى مختلف الوظائف ومن ثم حصر الوظائف الرئيسية للمؤسسة فيما يلي: التموين، الإنتاج ، المالية ، الموارد البشرية، التسويق البحث والتطوير، وتبعا لهذا التقسيم تم تصنيف الأداء إلى مايلي[1]:

• أداء وظيفة التموين: يتمثل الأداء حسب هذه الوظيفة في قدرة المؤسسة على الحصول على المواد بجودة عالية في الآجال المحددة، وبأقل التكاليف من خلال قيام المؤسسة بالتفاوض على آجال تسديد الموردين تفوق آجال الممنوحة للعملاء والاستغلال الكفء والجيد لأماكن التخزين.

• أداء وظيفة الإنتاج : يقصد بأداء هذه الوظيفة ، تمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مقارنة بنظيراتها من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع ، أو المنطقة الجغرافية ، من خلال إنتاج منتجات ذات جودة عالية بتكاليف منخفضة وتفادي تأخر في الطلبيات من خلال الاستغلال الكفء لتجهيزات الإنتاج وصيانتها.

• أداء الوظيفة المالية: يتمثل أداء الوظيفة المالية في قدرة المؤسسة على توليد إيرادات مالية سواء كانت منأنشطتها الجارية، الرأسمالية أو الإستثنائية ، وتحقيق الفوائض المالية من خلال الإبتعاد عن العسر المالي وظاهرة الإفلاس بواسطة توفير السيولة وتحقيق معدل المردودية الجيد بتكاليف منخفضة، والبحث عن المصادر المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها بأقل تكاليف والإستخدام الكفء لهذه الموارد المتاحة.

• أداء وظيفة الموارد البشرية: يتجلى أداء وظيفة الموارد البشرية في قدرة الفرد على القيام بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله تبعا لما يناسب قدراته وطبيعة عمله، فضمان استخدام موارد المؤسسة بكفاءة وفعالية لا يتم إلا من خلال الأفراد ، وهو ما يعطي أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه المورد البشري في المؤسسة

[1] حفصي رشيد، مرجع سابق، ص، ص17-18

، ومن ثم يجب على هذه الأخيرة أن تقوم بجلب واستخدام الموارد البشرية ذات الكفاءة والمهارة العالية وأن تقوم بتسييرهم تسييرا فعالا.

• أداء وظيفة التسويق : يتجسد هذا الأداء في قدرة المؤسسة على الإستحواذ على حصص سوقية كبيرة من خلال إرضاء العملاء بالمنتجات ذات الجودة ، وتسليمها لهم في الأوقات المتفق عليها، وكذا السمعة الجيدة التي تكتسبها المؤسسة في السوق من خلال مردودية كل منتج وجودته والحرص على تطويره ودخول أسواق جديدة .

• أداء وظيفة البحث والتطوير : يقصد بها قدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة، ومدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة مع استخدامها في الإنتاج والتسويق ، وكذا توفير جو ملائم للإختراع، الإبتكار والإبداع من خلال تحفيز العاملين على التجديد وخلق جو المنافسة بينهم في هذا المجال[1] .

ويمكن تمثيل أداء هذه الوظيفة في الشكل أدناه :

الشكل رقم (02) : أداء المؤسسة حسب معايير الوظيفة

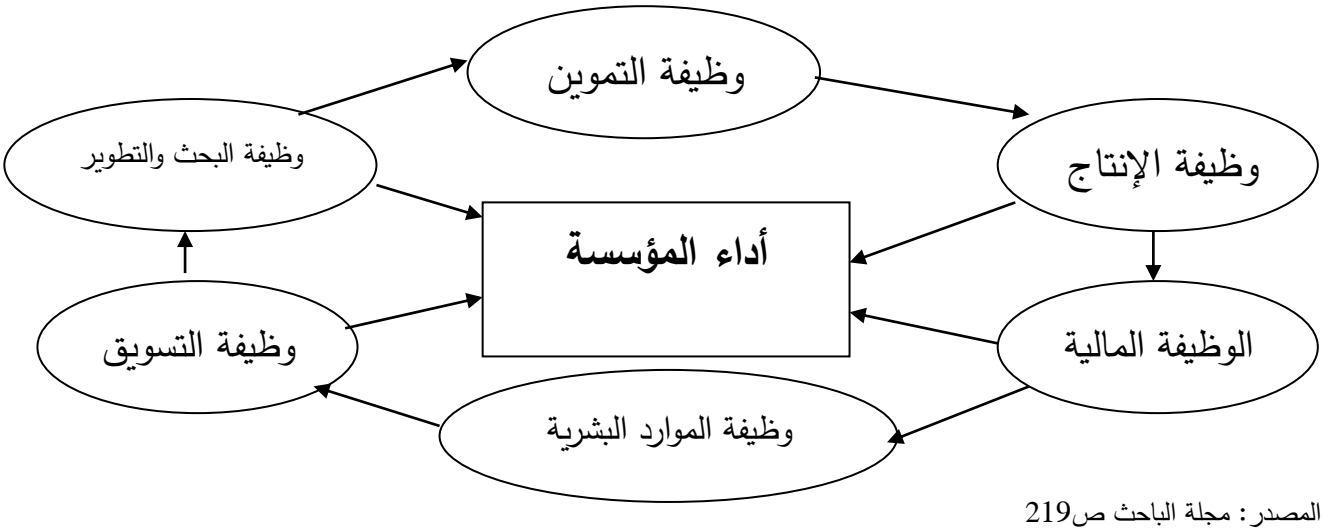

المصدر: مجلة الباحث ص219

4) حسب معايير الجهة التي أنجزت الأداء :

يتم تقسيم الأداء حسب هذا المعيار تبعا لمصدر الأداء، إلى أداء داخلي (ذاتي) و أداء خارجي وهي كلها تساهم في الأداء بدرجات متفاوتة وهي تقسم كما يلي[2] :

[1] حفصي رشيد، مرجع سابق، ص ص18-19

[2] شباح نعيمة، "**دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2007/2008 ص 10.

• الأداء الخارجي (الظاهري): يتمثل الأداء الظاهري في الفرص التي توفرها البيئة الخارجية للمؤسسة ، حيث تستفيد المؤسسة من هذه الفرص وتجنب المخاطر التي يمكن أن تعترضها من خلال التكيف مع هذه المتغيرات، ومن هذه الفرص نذكر منها : انفتاح المؤسسة على أسواق جديدة وواعدة ، براءات اختراع التي يتم استثمارها ، مشاكل تعاني منها مؤسسات مماثلة أخرى ، ظهور قوانين حكومية مدعمة لسياسة المؤسسة كل هذه الفرص يجب على المؤسسة استغلالها بكفاءة عالية ، لأن هذه المتغيرات يمكن أن تؤثر عليها سلبا أو إيجابا .

• الأداء الداخلي (الذاتي): يتمثل في الأداء الذي تقوم به المؤسسة من تلقاء نفسها دون أن يكون العوامل الخارجية دور فيها ، أي بفضل المجهودات التي يبذلها القادة الإداريين والمرؤوسين في العمل وكذا مختلف الموارد المستغلة بكفاءة داخل المؤسسة ، وهو ينتج من مجموع الأداءات التالية:

1- الأداء البشري:

يقصد بالأداء البشري أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة و تحقيق أفضلية التنافسية من خلال استغلال معارفهم ومهارتهم أحسن استغلال.

2- **الأداء المالي:**

يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها التحليل ومؤشرات التوازن و النسب من أبرز مؤشرات الأداء المالي.

3- الأداء التجاري:

يصف الأداء التجاري فعالية وكفاءة الوظيفة التجارية أو التسويقية في تحقيق أهداف المبيعات ورضا الزبائن ويعتبر: رقم الأعمال ، المردودية ، عدد الزبائن، معدل شراء المنتجات من أبرز مؤشرات الأداء التجاري.

4- الأداء التقني:

يتمثل الأداء التقني في قدرة المؤسسة على استخدام واستغلال تجهيزات الإنتاج الإستثمارات في العملية الإنتاجية مع ضمان صيانتها، وتعتبر كمية الإنتاج، نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية ، من أبرز مؤشرات الأداء التقني للمؤسسة.

5- الأداء التمويني:

يقصد به أداء المؤسسة في وظائف الشراء ، النقل والتخزين لتزويد المؤسسة بالمواد الأولية ، المعدات والتجهيزات الإنتاجية بالنوعية والكمية المناسبة وفي الوقت المناسب ويعتبر معدل دوران المخزون ، زمن وصول الطلبية من أبرز مؤشرات الأداء التمويني.

والشكل التالي يوضح الأداء الداخلي والخارجي في المؤسسة الإقتصادية[1] :

[1] شباح نعيمة ، مرجع سابق ، ص ص 10-11.

الشكل (03) الأداء الداخلي والخارجي في المؤسسة

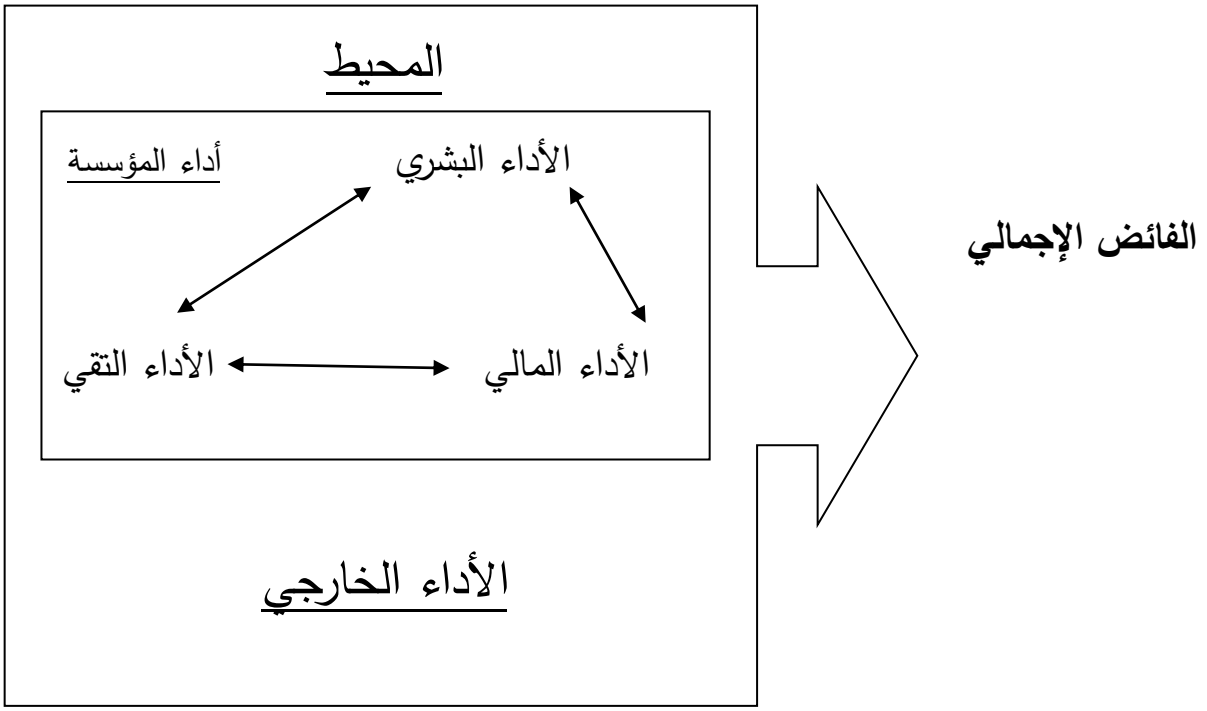

المصدر : عادل عشي ، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير ، جامعة بسكرة، 2002، ص 06.

يتضح من الشكل أعلاه أن أداء المؤسسة ككل ما هو الإنتاج من تفاعل بين الموارد البشرية ، التنمية والمالية يضاف اليها التفاعل الموجود بين المنظمة و بيئتها الخارجية وكلما أحسست المؤسسة التعامل مع بيئتها الخارجية من خلال التعامل الجيد مع الفرص والتهديدات أدى إلى زيادة كلية في أداء المؤسسية سواء كان هذا الأداء داخلي أو خارجى .

المطلب الثاني :ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من مجموع الأداءات الهامة في المؤسسة الإختصاصية ، كون هذا الأخير يساهم في مختلف الأداءات المتنوعة في استمرارية المؤسسة ، سوف نتعرض في المبحث إلى مختلف المفاهيم المقدمة للأداء المالي ، و كذا المؤشرات و المعايير المستخدمة لتقييمه في المؤسسة .

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي ، كون أن كل باحث ينظر إلى مفهوم الأداء المالي حسب الزاوية التي ينظر إليها ، و نتيجة لذلك قدمت العديد من التعاريف منها :[1]

إن الأداء المالي هو : "تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية متحدة ، و مدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع و رغبات أطرافها المختلفة ".

و يعرف كذلك على أنه :"تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة و محاكمة المستقبل من خلال الإعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج و الجداول الملحقة و لكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الإقتصادي و القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة ، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم معاينة المردودية الإقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح ".

وهناك من الباحثين من يرى أن الأداء المالي هو : " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية "[2]

على الإستغلال الأمثل لموارد المؤسسية وتحقيق أقصى عائد أما ميلتون فرديمان فيرى أن :" الأداء المالي يتوقف ممكن".

وأيضا يمكن أن يعرف الأداء المالي من خلال العوامل التالية :

– العوامل المؤثرة في المردودية المالية.

– أثر السياسات المالية المعتمدة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة .

– مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق فوائض مالية .

ونتيجة لذلك ، فإن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة ، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة من خلال الإعتماد على الميزانيات ، جدول حسابات النتائج ، الجداول الملحقة ... إلخ، مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة.

وما يمكن ملاحظته من التعاريف السابقة ،أنه لا يوجد إجماع بين الباحثين حول مفهوم الأداء المالي فكل طرف يعرفه بما يخدم مصالحه ، فالمساهم يسعى لتعظيم ثرائه ، بينما إدارة المؤسسة تسعى نحو الإستمرارية والبقاء ، واليد العاملة تسعى إلى رفع الأجور والحوافز المغرية ، بالإضافة إلى عطل مدفوعة الأجر ، بينما الدولة والممثلة في الجهاز الضريبي تسعى إلى إنهاء حصيلتها الضريبة .

ويعود سبب تباين مقاربات تحديد مفهوم الأداء عموما، والأداء المالي خصوصا لعدة أسباب من بينها:

– اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم دقيق للوظيفة المالية .

---

[1] حفصي رشيد، مرجع سابق، ص 34.

[2] بن خليفة حمزة، "**دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013، ص 64.

– تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية المالية المعاصرة نتيجة لتطور المتغيرات الإقليمية والإتجاهات الإقتصادية الحديثة.

– تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية وإقتصادية .[1]

الفرع الثاني: الأهداف المالية ومصادر معلومات المؤسسات الاقتصادية

لا يمكن الحديث عن الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دون الحديث عن الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها ، وبصفة عامة يمكن حصر تلك الأهداف في مايلي:

- إنشاء القيمة.
- المردودية
- السيولة واليسر المالي.
- التوازن المالي.

بالإضافة إلى التعرض إلى مختلف المصادر المستعملة في المؤسسة لجلب المعلومات التي تعتبر ضرورية للقيام بعملية التقييم المالي.

أولا: الأهداف المالية للمؤسسة الإقتصادية .

1– إنشاء القيمة:

نعني بإنشاء القيمة ، قدرة المؤسسة على إنشاء قيمة للمساهمين من خلال تمكنها من تحقيق مردودية الأموال المستثمرة تفوق تكلفة مختلف مصادر التمويل ، حيث يجب أن تكون هذه المردودية كافية ولا تقل عن المردودية التي يمكن للمساهمين الحصول عليها من خلال استثمار أموالهم في مشروعات أخرى ذات مستوى خطر مماثل.

2– السيولة واليسر المالي:

نعني باليسر المالي أو السيولة ، قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية عند تاريخ استحقاقها بما تمتلكه من أموال جاهزة وأصول أخرى ، يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا .

3– التوازن المالي:

يقصد به تحقيق الفائض في الخزينة ، حيث تمول الأصول الثابتة بالأموال الدائمة ، إذ يستوجب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الإستثمارات ، مما يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء من السيولة | لمواجهة مختلف الإلتزامات ، وتحقيق تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة ، وهذا ما يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات ، وبالتالي فإن التوازن المالي مهم جدا للمؤسسة فهو يساهم في توفير السيولة واليسر المالي .

[1] حفصي رشيد ، مرجع سابق ، ص 35.

4- المردودية:

تعتبر من الأهداف الرئيسية للمؤسسة الإقتصادية ، حيث أنها تمثل أحد العناصر المحددة لمستوى أدائها حيث يرى Peter – Drucker بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب على المؤسسة أن تحدد فيها أهدافها وهي على التوالي كما يلي : الإنتاجية – المردودية- الموارد المالية- الحصة السوقية – أداء المسيرين- المسؤولية الإجتماعية للأفراد – الموارد الفيزيائية .

فالمردودية كمفهوم تعرف على أنها : "ذلك الإرتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها ، حيث تحدد مستوى مساهمة رأس مال المستثمر في تحقيق النتائج المالية ، أو قدرة الوسائل على تحقيق النتائج من استعمال الرأس مال الإقتصادي والمالي معا، أي من خلال المردودية المالية والإقتصادية معا .

ثانيا : مصادر معلومات المؤسسة الإقتصادية

و تتمثل في مصادر خارجية و مصادر داخلية :

1- المصادر الخارجية:

تقوم المؤسسات الإقتصادية بنشر تقاريرها المالية عادة لإبراز ما قامت به الوحدة الإقتصادية من نشاط خلال مدة زمنية معينة خاصة المدرجة منها في البورصة ، فهي تستعمل هذه المعلومات في عملية تقييم الأداء المالي، حيث يمكن أن يكون مصدر المعلومات خارجي والمتمثل في معلومات عامة، حيث تكون هذه الأخيرة متعلقة بالظرف الإقتصادي تبين فيه الوضعية العامة للإقتصاد، أو المعلومات القطاعية من خلال نشرها ، لتستفيد منها مؤسسات أخرى في إجراء دراسات المالية والإقتصادية من خلال تجميعها في حسابات مجمعة واستخلاص منها نسب ومعلومات قطاعية وهذا ما يتم إعداده غالبا في معظم الدول النامية .

2- المصادر الداخلية :

أما المصدر الثاني للمعلومات فهي المصادر الداخلية ، والتي تعتمد عليها كثيرا في إجراء عملية التقييم المالي للمؤسسات ، و تتمثل عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة والممثلة في الميزانية العمومية ، جدول حسابات النتائج ، الملاحق وتقارير للنشر.

تقوم الميزانية بتقديم معلومات متعلقة بمصادر الأموال و أوجه استخدامها ، وذلك في زمن معين عادة ما يكون في هاية السنة وتعرف على أنها :"جدول مرتب ومقوم لعناصر الموجودات ومطالب المؤسسة في تاريخ معين". وتنقسم إلى جانبين هما : الأصول والخصوم ، فالأصول تجمع بنود متعلقة بحقوق المؤسسة وما تمتلكه من أموال في شكل أصول ثابتة أو متداولة ونقدية جاهزة ، بالإضافة إلى حسابات التسوية في حال ما إذا كانت نتيجة الدورة خسارة ، وترتب هذه العناصر تبعا لمدة الإستعمال ، أما الخصوم فهي تجمع البنود المتعلقة بالإلتزامات التي هي على عاتق المؤسسة والتي تتمثل في الأموال الخاصة ، يضاف إليها مختلف القروض المحصل عليها لتمويل العمليات الإستثمارية ومختلف المؤونات الموجهة للمخاطر والتكاليف وحسابات التسوية في حال كانت نتيجة الدورة ربح وترتب بنودها تبعا لتاريخ استحقاقها .

أما جدول حسابات النتائج فيقوم بتقديم ملخص عن نشاط المؤسسة دوريا ، في شكل تكاليف و إيرادات التي ساهمت في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة وكيفية تشكلها خلال دورة معينة، وقد حدد النظام المحاسبي المالي من خلال هذا الجدول مستويات عدة للنتائج ، بغية الوصول إلى نتيجة الدورة والممثلة في: مستوى الهامش الإجمالي، مستوى القيمة المضافة، مستوى نتيجة الإستغلال (الإقتصادية) ، مستوى نتيجة خارج الإستغلال، مستوى نتيجة الدورة، والتي تعبر عن النشاط الحقيقي للمؤسسة في تاريخ معين .

أما الملاحق فهي تجمع كل المعلومات الإضافية التي تشرح وتفصل تلك الأرقام والمعطيات الموجودة في الوثائق المحاسبية، ويتكون الملحق عادة من وثائق أخرى (الحسابات السنوية ، جداول التمويل ، جدول تخصيص النتيجة ،جرد القيم المتداولة ، المبادئ المحاسبية ،... الخ)

يضاف إلى كل ما سبق تقارير التسيير والتي تعتبر بدورها مكملا للوثائق المحاسبية الشاملة ، فهي تبين وتعطي تفسيرات حول البيانات المعروضة، وتعرض كذلك آفاق تطور المؤسسة والمخاطر وبعض التوصيات، كما يعطي معلومات عن المساهمين ومحددات الرقابة، بالإضافة إلى معلومات متعلقة بتسيير الموارد البشرية وطريقة التسيير في المؤسسة.

الفرع الثالث: مؤشرات الأداء المالي

تعتبر دراسة مؤشرات الأداء المالي جانب بالغ الأهمية تمليه متطلبات التخطيط المالي السليم ، باعتباره يمكن الإدارة من الحكم على الأداء السابق للمؤسسة و التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق ، ولا يتم ذلك إلا من خلال وضع خطط مالية كفيلة بتحقيق أهداف المؤسسة ، بالإضافة إلى الرقابة المالية التي تهتم بتقييم كفاءة العمليات المالية عن طريق مجموعة من المعلومات المتوافرة في الميزانية وجدول حسابات النتائج السنة مالية محددة ، ومقارنتها بنتائج التحليل السنة مالية سابقة أو مقارنتها بنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع أو بالمؤشرات المعيارية. وتعرف النسب المالية على أنها: "علاقة بين رقمين، وناتج هذه المقارنة يتم استخدامه لتقييم موقف معين".

وتعرف كذلك أنها: "تعبير رياضي عن علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية المعدة عن فترة معينة وتأخذ شكل كسر عادي أو عشري أو نسبة مئوية "، والنسب المالية أيضا عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة .

ولا تكون هذه النسب ذات مدلوليه في التحليل إلا إذا تم مقارنتها بنسب ذاتها على مدار عدة سنوات سابقة للتعرف على التطور في هذه النسب واتجاهات هذا التطور، أو مقارنة هذه النسب بالنسب المرجعية (المعيارية) لتحديد درجة الإنحراف أو المقارنة بالنسبة لنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع، وفي مايلي أكثر مؤشرات الأداء المالي شيوعا[1]:

[1] حفصي رشيد ، مرجع سابق، ص 39.

أولا: مؤشرات السيولة

وهي مجموعة النسب المالية التي تتمكن من خلالها المؤسسة قياس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية ، عند استحقاقها بما تمتلكه من أموال جاهزة وأصول أخرى يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية دون أن يؤدي تحويل تلك الأصول إلى خسائر تؤثر سلبا على المركز المالي للمؤسسة ، ويقصد كذلك بما قدرة الأصول المتداولة على التحول إلى نقدية سائلة تكفي للوفاء بالإلتزامات المتداولة (ديون قصيرة الأجل) في مواعيد استحقاقها ودون تأخير ، وتهدف هذه النسب إلىتقييم قدرة المؤسسة المالية في الأجل القصير ، وهي تختلف بإختلاف الأطراف المستفيدة منها ويقع ضمن هذه النسب مايلي[1] :

1- نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة .

كلما زادت هذه النسبة عن الواحد صحيح دل ذلك على وجود هامش أمان للمؤسسة ، يمكنها من سداد التزاماتها قصيرة الأجل ، ولكن ارتفاع هذه النسبة قد لا يترجم دائما بوضع سيولة جيدة ، فقد يكون ناتج عن تضخم بنود الأصول المتداولة بسبب عدم التسيير الجيد للإدارة، غير أنه في بعض المؤسسات الخاصة بقطاع الكهرباء والهاتف فغالبا ما تكون نسبة التداول فيها أقل من الواحد وسببه يرجع إلى طبيعة النشاط بحد ذاته، بالإضافة لضخامة الأصول الثابتة ، لكن ما يعوض هذا الإنخفاض هو انتظام التدفقات النقدية لتلك المؤسسات .

وهذا ما أدى بالباحثين إلى إعتبار أن النسبة المثالية للسيولة العامة هي بين (1، 2) ، وهي تحدد تبعا لنوع القطاع وطبيعة الموجودات المتداولة ومدى انتظام التدفقات.

2- نسبة السيولة السريعة (السيولة المختصرة):

وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الإلتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = أصول متداولة – المخزون / ديون قصيرة الأجل.

[1] مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير، "التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2010، ص 37.

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0. 3 كحد أدنى و 0 . 5 كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والغير جاهزة نصف الديون القصيرة أو أقل، وإذا كانت منخفضة فتدل على صعوبة الدفع.

3- نسبة السيولة الحالية (الفورية):

وهي النسبة التي تتم بأكثر أصول المؤسسة سيولة وهي النقدية وذلك في علاقتها بالتزامات المؤسسة قصيرة الأجل، وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة السيولة الحالية = النقدية / إجمالي الخصوم المتداولة .

ملاحظة : إذا كانت أكبر من الواحد فهذا يدل على تراجع نشاط المؤسسة، نقص الإستثمارات، فائض النقدية

ثانيا: مؤشرات المديونية :

وهي النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين ، حيث تظهر مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الإلتزامات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في تمويل أصول المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك ومن هذه النسب[1] :

- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:

نقيس هذه النسبة نسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي أصول المؤسسة حيث كلما زادت النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الإقتراض الخارجي بالمستقبل وتساوي:

نسبة الديون إلى إجمالى الأصول =[(المطلوبات المتداولة + المطلوبات طويلة الأجل)]x100/ الأصول

2- نسبة الديون إلى حقوق الملكية :

تعتبر هذه النسبة مهمة جدا بالنسبة للمؤسسات، فهي توضح لها مدى التوازن الموجود في الهيكل المالي بين مصادر التمويل الذاتي ومصادر التمويل الخارجية وتعطى بالعلاقة التالية:

[1]إسماعيل إسماعيل ، عبد الناصر نور ، منير شاكر محمد، " التحليل المالي"،دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية ،عمان ،الأدرن ،2005، ص56

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = [(الديون 100x) حقوق الملكية]

3- معدل تغطية الفوائد:

هذا المعدل يوضح مدى قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة ، وكلما كان هذا المعدل كبيرا كلما دل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها وهذا المعدل يؤكد عليه المقرضون والدائنون من أجل الإطمئنان قبل إعطاء أي قرض[1]

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضريبة / الفوائد المدفوعة .

المصدر : خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة ،" **التحليل المالي للقوائم المالية**"، دار المسيرة للنشر ، الأردن، 2000، ص 65.

ثالثا: مؤشرات النشاط :

يطلق عليها أحيانا نسب إدارة الموجودات، وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على الأصول المختلفة، وتأتي أهمية هذه النسبة من خلال سرعة تشغيل أصول المؤسسة (دورانها)، حيث أنها تؤثر في الدورة الإنتاجية للمؤسسة من خلال تحويل النقد إلى الصناعة ثم إلى النقد مرة أخرى، وهذا ما يؤثر على ربحية المؤسسة وسيولتها ومن أبرز نسب النشاط مايلي[2]:

1- معدل دوران مجموع الأصول:

يقيس هذا المؤشر درجة استغلال أصول المشروع على اختلاف أنواعها (أصول ثابتة ومتداولة في توليد الأرباح من المبيعات وتعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول الصافية

[1] خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة ،" **التحليل المالي للقوائم المالية**"، دار المسيرة للنشر ، الأردن، 2000، ص 65.

[2] محمد محمود يوسف، "**البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر ،2005، ص57-52

وتنقسم هذه النسبة إلى نوعين هما:

معدل دوران مجموع الأصول الثابتة و معدل دوران مجموع الأصول المتداولة .

***معدل دوران مجموع الأصول الثابتة = صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة**

***معدل دوران مجموع الأصول المتداولة = صافي المبيعات / صافي الأصول المتداولة**

المصدر: محمد محمود يوسف، مرجع سابق ، ص 53

2- معدل دوران المخزون:

يقيس هذا المعدل مدى سلامة السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسة في إدارتها للمخزون من خلال ربط تكلفة التخزين مع تكلفة المبيعات خلال دورة مالية معينة أي عدد مرات التي يمكن أن يتحول فيها المخزون إلى مبيعات ودرجة سيولة المخزون وتعطى بالعلاقة التالية:

***معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون**

***متوسط رصيد المخزون = (رصيد أول مدة رصيد آخر مدة)/ 2**

*** معدل دوران المخزون باليوم = معدل دوران المخزون/ 360يوم)**

3- معدل دوران المدينين (العملاء):

يعكس هذا المعدل عدد المرات التي تتحول فيها الحسابات المدينة في المؤسسة إلى نقدية في الدورة المالية ويعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران العملاء = صافي المبيعات الآجلة / متوسط المدينين.

يعبر هذا المعدل عن سرعة حركة الإستثمار في الحسابات المدينة ، أي عدد مرات البيع بالإئتمان ثم التحصيل حيث أن ارتفاع هذا المعدل يعكس كفاءة المؤسسة في تقديم الإئتمان وتحصيله، أما فيما يتعلق بمتوسط الفترة فهي تعكس المدة التي تبقى فيها المبيعات الآجلة ديونا بذمة الآخرين وتعطى بالعلاقة التالية :

فترة التحصيل الحسابات المدينة بالأيام = 360 يوم /معدل دوران الحسابات المدينة.

حيث أن معدل دوران الحسابات المدينة وفترة تحصيلها يتعلقان بسياسة البيع بالأجل وهذه السياسية تختلف من مؤسسة الأخرى.

4- معدل دوران الدائنين (الموردين):

تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على إدارة الموردين من خلال سداد إلتزاماتها المتداولة حيث تعطى بالعلاقة التالية :

***معدل دوران الموردين = صافي المشتريات الآجلة / متوسط الدائنين .**

***فترة التسديد الممنوحة للمؤسسة = 360 يوم/ معدل دوران الحسابات الدائنة .**

رابعا : مؤشرات المردودية :

تعتبر هذه المجموعة من النسب المحصلة النهائية لأداء المؤسسة، كون أن النسب السابقة تختص في تقييم جوانب معينة من الأداء بينما هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها وبالتالي الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة وتنقسم هذه النسب إلى مايلي[1]:

[1]بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة جامعة بومرداس، الجزائر ، 2009، ص 90 -92

1- مردودية استثمارات المساهمين :

ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

مردودية استثمارات المساهمين = الربح الصافي بعد الضريبة استثمارات المساهمين.

2- مردودية القيمة الصافية :

وتحسب بالعلاقة التالية:

مردودية القيمة الصافية = صافي الأرباح بعد الضرائب صافي المبيعات

3- مردودية مجموع الأصول:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

مردودية مجموع الأصول = الربح الصافي بعد الضريبة / مجموع الأصول

4- المردودية التجارية:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة الهامش الصافي = الربح الصافي رقم الأعمال.

5- المردودية المالية:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

نسبة المردودية المالية = الربح الصافي / إجمالي الأصول الصافية.

6- نسبة المردودية: ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية = هامش التمويل الذاتي رأس المال المستثمر الحالي.

7- نسبة مردودية الأموال الخاصة :

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة مردودية الأموال الخاصة = الربح الصافي / الأموال الخاصة .

خامسا: مؤشرات التوازن

تتمثل مؤشرات التوازن في[1] :

- رأس المال العامل .
- احتياجات رأس المال العامل .
- الخزينة.

1- رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة (أي مجموع الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وفي فترة زمنية لا تتعدى السنة) وبين الخصوم المتداولة (الإلتزامات التي تستحق الدفع خلال فترة لا تتعدى السنة)، ويتم حسابه كما يلى:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة الأصول الثابتة .

رأس المال العامل الأصول المتداولة ديون قصيرة الأجل.

[1] شعيب شنوف ، "**محاسبة المؤسسة ج1**"، **مكتبة الشركة الجزائرية** ، بودواو ، الجزائر ،2008، ص 210-217

ويمكن تقسيمه إلى أربعة أنواع هي:

• رأس المال العامل الخاص ، رأس المال العامل الأجنبي.

• رأس المال العامل الإجمالي، رأس المال العامل الصافي

***رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.**

***رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي – رأس مال العامل الخاص.**

***رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.**

***رأس مال العامل الصافي = الأموال الدائمة الأصول الثابتة.**

ملاحظة:

• عندما يكون رأس مال العامل الصافي أكبر من الصفر يعبر عن وجود توازن مالي.

• عندما يكون رأس مال العامل الصافي يساوي الصفر يدل على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط.

• عندما يكون رأس مال العامل الصافي أقل من الصفر يعبر عن وجود عجز مالي وعدم قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها.

2- احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريف الاحتياج من رأس مال العامل على أنها رأس مال العامل الأمثل ، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة ، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري ، وتظهر هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية[1]:

(احتياجات رأس المال العامل = رقيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – سلفات)

[1] شباح نعيمة، مرجع سابق، ص . 69

3- الخزينة:

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، و الحزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب كما يلي[1]:

***الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – سلفيات مصرفية**

*** الخزينة الصافية = رأس المال العامل –احتياجات رأس المال العامل**

ملاحظة:

- عندما تكون الخزينة صفرية فهي تدل على الحالة المثلى و تعبر عن وجود توازن مالي .
- عندما تكون الخزينة موجبة فهناك فائض في رأس المال العامل مقارنة باحتياج رأس المال العامل.
- عندما تكون الخزينة سالبة أي رأس المال العامل أقل من الاحتياج أي أن المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية احتياجاتها المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

لقد كان التدقيق الداخلي يتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبة فقد كان اكتشاف الغش و الأخطاء وضبط البيانات يمثل العمل الأساسي للتدقيق الداخلي أي التحقيق من سلامة السجلات والبيانات والمحافظة على أصول المؤسسة بعدها حدث تطور منطقي لوظيفة التدقيق الداخلي فهو نشاط التقييم المساعدة الإدارة في حكمها عن الأداء في المؤسسة وعن كيفيته التنفيذ للأنشطة المختلفة وذلك من خلال تأسيسي برامج للتدقيق الداخلي من استقلاله التنظيمي لذلك ظهرت صورة جديدة للمدقق الداخلي اتجاه الأفراد الذي يراجع أعمالهم فهو ينصح ولا يأمر و يصلح ولا يفصح بل يساعدهم في تطوير وتحسين أعمالهم و كذلك توصيل المعلومات إلى الإدارة العليا و التوجيه الإرشاد بالوسائل و الأدوات المتعارف عليها.

الفرع الاول : الطرق المتبعة للتحسين من الاداء المالي

لقد أخذت وظيفة التدقيق الداخلي مكانة بارزة في معظم المؤسسات و ارتباطه على مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية بل كنشاط تقييمي للتدقيق و فحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها وما كانت التبليغ هذه المرتبة التنظيمية لولا تضافر العديد من العوامل التي تساعد

[1] بن خروف جليلة، مرجع سابق، ص 92.

على نموها و تطويرها وإزدياد أهميتها ووقائي من خلال تدقيق الأحداث والوقائع الماضية و إنشائي لتشمل التأكد من كل نشاط من الأنشطة المؤسسة و ذلك من خلال وضع برامج التدقيق .

إن التدقيق الداخلي في جوهرة يهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية و كفاءة أنه يسعى إلى تحسين الأداء، وذلك في جميع مستويات سواء كانت عالية أو دنيا و ذلك من خلال التحليلات و التوصيات المنشورة التي يقدمها لمختلف المسيرين و العملين في المؤسسة فالتدقيق الداخلي يقوم على مجموعة من القواعد و الأسس و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– تدقيق و تقويم فعالية و كفاءة و تطبيق الرقابة المالية و الرقابة على العمليات الأخرى و العمل على جعلها أكثر فعالية و بتكلفة معقولة .

– التحقيق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المؤسسة من جميع أنواع الخسائر.

– التحقيق من إمكانية الإعتماد أو الوثوق بالبيانات الإدارية.

– تحسين نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملون بالقيام بها و تقديم النوعيات المناسبة لتحسين عمليات المؤسسة و تطويرها .

– رفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق التدريب بإقتراح اللازم منها.

– تقصي و تحديد أسباب المشاكل التي تحدث في المؤسسة و تجيد الخسائر و الأضرار الناجمة عنها و اقتراح ما من شأنها معالجتها و منع حدوث مثل ذلك في المستقبل.

– إجراء الدراسات و الاختبارات الخاصة بناءا على طلب من الإدارة.

الفرع الثاني: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات

إن للتدقيق الداخلي دور في تحسين الأداء من خلال مساهمته في اتخاذ القرارات في المؤسسة.

أولا: تعريف القرار

عرف القرار على أنه "عملية الإختيار بين بدلين أو أكثر بينما عملية اتخاذ القرار هي ، تلك العلمية المبنية على دراسة و التفكير الموضوعي الواعي للوصول إلى القرار[1] .

كما عرف على أنه " هو الإختبار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة و اختبار الحل الأمثل من بينها "[2]

1– مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات

هناك خطوات منطقية ينبغي إتباعها للوصول إلى القرارات الرشيدة و الجيدة و تتمثل في تحليل و تشخص الموقف و تحديد البدائل ، تقييم البدائل إختيار البديل الأمثل تنفيذ البديل الذي تم اختياره و تقييم النتائج كما

[1] نهاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي، "**دور المعلومات المحاسبة في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي الى قسم المحاسبة والتمويل** " مذكرة ماجستير، جامعة الإسلامية، غزة ، 2011، ص 27 .

[2] ناصر مول المجهلي ". **خصائص المعلومات المحاسبة و أثرها في اتخاذ القرارات** "، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ، قسم علوم التسيير، جامعة اخضر، باتنة، 2009، ص 111

يلعب التدقيق الداخلي أدوارا مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة موصفات كاملة و كافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على القرارات ذات جودة و فعالية، وبالموازاة مع خطوات علمية اتخاذ القرارات فإن التدقيق الداخلي له دوره حياة يكون آخرها الوصول الى تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ الإدارية و تبدأ عملية التدقيق بإعطاء نظرة حول موضوع العملية و إعداد إجراءات التدقيق المناسبة لذلك الموضوع و بذلك يتم تشخيص الوضع المحيط و تحديد و درجة الخطر الناجم و من ثم وضع إستراتيجية للقيام بعملية التدقيق لتليها وضع الخطة و من ثم وضع إستراتيجية للقيام بعملية التدقيق لتلبيتها وضع الخطة اللازمة لذلك ليبدأ المدقق بتنفيذها مع العمل في كل مرة على ضبط الأداء و يتم ذلك من قبل المدير المسؤول على مديرية التدقيق الداخلي و يقوم بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص و هكذا في كل مرة يتم إعداد تقرير حول كل هذه الخطوات معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات و تساهم بذلك في إعداد قرارات ذات جودة و فعالية[1] .

حيث تكشف كل تقارير التي يعدها المدقق الداخلي أهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات و اقتراح التحسينات ، ويعطي هذه التقرير قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين وهذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الاستثمار والتمويل حيث تعتمد الإدارة العليا على هذه التقارير لاتخاذ قراراتها التي تكون في صالحها، حيث أن اتخاذ الإدارة العليا التوصيات المدقق بعين الاعتبار وعلى أساساها يتم اتخاذ قراراتها هذا يساهم في التحسين من أداء المؤسسة و يعطيها مركز تنافسي في السوق و يستوجب في ذلك أن يتمتع المدقق الداخلي في المؤسسة بالاستقلالية الكافية لقيام مهامه .

الفرع الثالث : تقييم المدقق الداخلي لنتائج المؤسسة:

إن النتائج النهائية عن الانتهاء من عملية التدقيق تعتمد على نشاط الفعلي و الأهداف و التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها فالتدقيق الداخلي أداة من أدوات الرقابة، فهو المسؤول عن متابعة كافة العمليات ومراقبة أنشطة المؤسسة وأقسامها ومن أهم مخرجاتها تقارير تقدم إلى مجلس الإدارة أو لجان التدقيق.

يهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الأفراد على الأداء مسؤولياتهم بكل دقة و كفاءة ذلك من خلال توفير لهم جو مناسب و تقديم لهم مختلف التحاليل و التوصيات التي تتعلق بأنشطة التي سيتم تدقيقها.

يقوم قسم التدقيق الداخلي بفحص وتقيم فعالية الأداء وذلك بمقارنة الأداء الفعلي بالخطط والمعايير والأهداف والسياسات الموضوعية داخل المؤسسة.

ويعتبر هذا النوع من تدقيق الأداء هو تدقيق الإجراءات الرقابية حيث تعتبر كل من السياسات والخطط أجزاء من نظام الرقابة الداخلية، ومن ناحية أخرى تستخدم مراجعة الأداء كجزء من عملية تقييم الأداء الكلي التي تقوم به الإدارة و حتى يتمكن عنه أن يتسموا بالموضوعية و الاستقلالية في جميع مراحل عملية التدقيق

[1] عزيز لوجاني، " **دور المراجعة الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي** "، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 148

الداخلي وتمتد قائمة مسؤوليات التدقيق الداخلي لتقييم الإدارة دائما نظرا لأن الإدارة هي المسؤولية عن استخدام تلك الموارد .

ترتكز مراجعة تقارن على كفاءة والفعالة ويتطلب القيام بها وضح أهداف مقبولة تقارن بها نتائج الأداء الفعلي، فالتدقيق الداخلي يعتمد على جزء كبير من المقاييس الموضوعية لتنفيذ مراجعة الأداء.

أولا: الخدمات الاستشارية :

تساهم مهنة التدقيق مساهمة كبيرة في هذه الخدمات الاستشارية التي تضمن لها قدرة على العمل في عدة من الأنشطة المتعلقة بها و تتمثل فيما يلي:

1- تطوير المؤسسة ووضع سياستها: فنظرا لخبرة المدقق يستطيع أن يحدد نواحي الضعف والقوة وتقديم النصح بشأن تكوين و تنظيم أي وظيفة في المؤسسة.

2- إدارة الإنتاج: وهنا يستطيع المدقق تحديد الأثار المالية للعمليات القائمة وتخطيط الإنتاج وسياسات المخزون و الرقابة عليها.

3- نظم المعلومات الإدارية ومعالجة البيانات : فنظر إلى برنامج التدقيق يتطلب القدرة على اختيار الجوانب التنظيمية في النظم المعلومات الخاصة لمعالجة البيانات والإلمام الكبير بالعمليات المحاسبية لأن للمدقق القدرة و المعرفة في هذا المجال.

4- إدارة الموظفين و التعيينات: ليستطيع المدقق أن يساهم بفعالية و كفاءة في اختبار العاملين في الحسابات كما أنه يستطيع الإسهام في تطوير السياسة العامة والخاصة بالموارد البشرية ونظام دفع الأجور والرواتب.

ثانيا: مراحل خطوات الخدمات الاستشارية الإدارية .

1- تحديد المشكلة: وتعتبر الخطوة الأولى التي يقوم بها المدقق الداخلي عند تقديم الخدمات الاستشارية الإدارة وهي تحديد المشكلة و الهدف منها تقديم النتائج المتوقعة و العمل الذي ينبغي إنجازه.

*** إنجاز مهمة الخدمة الاستشارية :** و الواقع يحتم إتباع المراحل التالية :

- تقصي الحقائق.
- تحليل الحقائق.
- صياغة الحلول والاقتراحات.
- التنفيذ.

*** تقصي الحقائق :** إن هذه الخطوة تحوز على جانب كبير من الأهمية و الخطورة و ذلك لأن المدقق يتأكد من خلالها من صحة أو خطأ البيانات الأولية ، وإذا التعديلات اللازمة.

2- تحليل الحقائق: و تحتوي على تطبيق الحقائق وتحليل الأساليب و العلاقات و إجراء المقارنة بالجميع بين العناصر.

3- صياغة الحلول والاقتراحات: تتمثل في صياغة الحلول و طرحها على الجهة المسؤولة بأسلوب منطقي ويتطلب إيجاد الحلول البديلة واختيار الحل المناسب، لذلك يجب أن يتمتع المدقق بالخبرة والإبداع والقدرة على قياس البدائل لمناسبة وتقديم النصح والإرشاد كذلك.

4- التنفيذ : هذه الخطوة تتمثل في تنفيذ العمل و توزيع المسؤوليات و تحديد الزمن و التكلفة لكل عميل وإبداء النصح و التوجيهات الى موظفي المؤسسة و توفير المساعدة اللازمة .

نظرا لخبرة المدقق الداخلي نتيجة تدقيقه لعدة عمليات مختلفة وفضلا عن خبرته في تفسير و تحليل البيانات المالية فإننا نجد الطلب على خدمات تحليل النظم و تحسين و تطوير النظم الموجودة تتعلق هذه الخدمات بالمجالات التالية:

- نصح الإدارة و تقديم المساعدة لها بخصوص تخطيط و تحليل و تنظيم و رقابة الوظائف المختلفة.
- القيام بالدراسات الخاصة مثل: الجوانب المحاسبة والإدارية وإعداد التوصيات وإقتراح الخطط والبرامج وتقديم المساعدة لتنفيذها .
- العمل على تقييم و تطوير للسياسات والإجراءات والعلاقات التنظيمية .
- تقديم الأفكار والمفاهيم الحديثة للإدارة وابتكار كل ما هو موجودة في إدارة المؤسسة.
- تقديم خدمات التدقيق الداخلي لتلبية احتياجات المؤسسة .
- تشجيع الالتزام بالمعايير والإجراءات المهنية، والمعايير الأخلاقية للمهنة والعمل على تطبيقه.

المبحث الثالث :مناقشة و تحليل دراسات سابقة

وخصصنا هذا المبحث لعرض مذكرات الماجستير والدكتوره الوطنية والأجنبية التي اتخذنها دراسات سابقة.

المطلب الأول: تحليل و مناقشة دراسات محلية

سنتطرق لأهم الدراسات الجزائرية السابقة المرتبطة بالموضوع والتي قسمت إلى فرعين:

الفرع الاول : اطروحة الدكتورة

دراسة الطالب يعقوب ولد أحمد بورة تحت عنوان التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان 2015 / 2014 تحت إشكالية: ما هو تدقيق الحسابات وما هي الخطوات اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق، وما هو الإطار التنظيمي لعملية تدقيق الحسابات في الجزائر وموريتانيا؟ حيث كان الهدف من هذه الدراسة محاولة تشخيص الواقع النظري والعملي لمهنة تدقيق الحسابات في الجزائر وموريتانيا، ومعرفة المشاكل والمصاعب التي تواجه مهنة التدقيق في كل من البلدين.

كان المنهج المتبع من أجل دراسة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع بين الدراسة النظرية والميدانية. وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن مهنة التدقيق في الجزائر وموريتانيا لازالتا تحتاج إلى المزيد من التطور حتى يرقى أداؤها إلى المستوى اللائق، كما أن القوانين والتشريعات التي تنظم مهنة التدقيق لا تستجيب لمتطلبات الممارسة للمهنة.

الفرع الثاني: مذكرات ماجستير

الدراسة الاولى :

إعداد الطالب عزوز ميلود مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات تحت عنوان دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية حيث كانت الاشكالية كيف تساهم المراجعة الخارجية في تحسين الرقابة الداخلية و بالتالي تحقيق نجاعة المؤسسة الاقتصادية؟ والهدف من الدراسة كان محاولة إظهار وإبراز دور المراجعة الخارجية في المؤسسة الاقتصادية باعتبارها أداة فعالة ومحاولة إبراز مهام المراجعة الخارجية ومدى مساهمتها في خلق التوازن داخل المؤسسة الإقتصادية.

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية الموضوع وهذا البحث إرادة منا لتحسين أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، وكذا المنهج التاريخي التحليلي لدراسة التطور التاريخي للمراجعة في الفصل الأول.

الدراسة الثانية :

من إعداد الطالب شعباني لطفي تحت عنوان المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية السنة الجامعية : 2004/ 2003 جامعة الجزائر حيث كانت الإشكالية فيما تكمن فعالية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع الداخلي ؟ حيث كان الهدف من هذه الدراسة محاولة إبراز أهمية المراجعة الداخلية بالمؤسسة باعتبارها أداة فعالة بها؛ محاولة إظهار الأعمال التي تقوم بها المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة في حالة ما إذا تم استغلالها من طرف المديرية العامة للمؤسسة .

للإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم إتباع المنهج التاريخي التحليلي لدراسة التطور التاريخي للمراجعة، و من ثم تم إتباع على كل من المنهجين الوصفي في و التحليلي و كذا أسلوبي الاستقراء و الاستنتاج.

المطلب الثاني: تحليل و مناقشة دراسات خارجية

سنتطرق لأهم الدراسات الخارجية السابقة المرتبطة بالموضوع والتي ايضا قسمت إلى فرعين.

الفرع الاول : الدراسات العربية

الدراسة الاولى :

من إعداد الطالب إيهاب ديب مصطفى رضوان تحت عنوان أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية لنيل الماجستير في المحاسبة والتمويل 2012 م بالجامعة الإسلامية – غزة كلية التجارة قسم محاسبة وتمويل، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقا لمعايير التدقيق الدولية، حيث كانت الاشكالية ما أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية للمصارف الفلسطينية العاملة بقطاع غزة؟

تمثلت أهداف الدراسة في :

1- التعرف على مقاييس جودة أداء التدقيق الداخلي من خلال معاييره الحديثة.

2- توضيح دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر.

3- تبيان مدى إمكان تطبيق معايير التدقيق الداخلي الحديثة في البنوك الفلسطينية في قطاع غزة.

منهج الدراسة:

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة استنادا إلى طبيعة الموضوع وإلى الدراسات والمراجع العلمية والمعلومات التي تم الحصول عليها ولكونه من أكثر المناهج استخدامه في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية.

الدراسة الثانية :

إعداد خلدون عودة الله عبد الله البطوش بعنوان دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية للتحصل على الماجستير في تخصص المحاسبة قسم المحاسبة كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط 2015 حيث تمثلت اشكالية الدراسة في كيفة تفعيل دور التدقيق الداخلي للمساهمة في تخفيض المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية؟

أهداف الدراسة :

1- تحديد المخاطر التي تواجه شركات الكهرباء الأردنية.

2- توضيح دور لجان التدقيق في تخفيض المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية .

3- معرفة دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية.

4- معرفة المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية.

5- بيان مدى عمق فهم لجان التدقيق في شركات الكهرباء الأردنية لواجباتها ومسؤولياتها، واظهار انعكاس هذا الفهم على قدرة الشركة لإدارة المخاطر.

الفرع الثاني : الدراسات الاجنبية :

الدراسة الاولى :

Insights into the effectiveness of internal audit: a multi-method and multi-perspective study
By Rainer LEN
نظرة لفعالية التدقيق الداخلي: دراسة متعددة الأساليب ومتعددة المنظورات

الهدف من هذه الدراسة هو توضيح الظاهرة الغامضة لفعالية التدقيق الداخلي من خلال مراجعة الأدبيات التجريبية ذات الصلة ، والنظر عمومًا في المنشورات المراجعة الأخيرة لتعريف التدقيق الداخلي ، ولكن يتم تضمين المراجع القديمة إذا كانت ذات أهمية خاصة ، ولكن لا يزال يُنظر إلى فعالية المراجعة الداخلية إلى حد كبير على أنها "صندوق أسود" في البحث الأكاديمي. ولهاذا تمت مراجعة الدراسات التجريبية ذات الصلة القائمة على التقييمات الذاتية للمراجعين الداخليين ومنظورات أصحاب المصلحة الآخرين من خلال "عدسة الفعالية". يتم تحديد الأنماط الرئيسية في الأدبيات الحالية واقتراح جدول أعمال للبحوث المستقبلية حول فعالية التدقيق الداخلي.

نتائج الدراسة:
– تأثير القوى المؤسسية على فعالية التدقيق الداخلي ولكنها غير قادرة على تشرح التعددية بشكل كامل في الممارسة ، حيث تختلف هذه القوى في قدرتها ، فيمكن أن تتباعد وأن تكون في صراع.
– حدود مفهوم فعالية التدقيق الداخلي في السياق. يتم قياس فعالية التدقيق الداخلي مقابل الأهداف المؤسسية، أي فعالية التدقيق الداخلي تختلف وفقًا للسياق.
– لا تعمل فعالية التدقيق الداخلي بمعزل عن بعضها البعض: حيث يمارس أصحاب المصلحة القوة المحاكاة ويلبون توقعات العملاء نظرًا لتحدي مرجع فعالية التدقيق الداخلي.

الدراسة الثانية :

The Effectiveness of Internal Audit and Internal Control Systems in Greek Banks
Student: Theodoridou Paraskevi
فاعلية التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك اليونانية

الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أهمية وظيفة الرقابة الداخلية ، بالإضافة إلى عرضها التقديمي المفصل كما هو مطبوع من طرف الموظفين في البنوك ، لمحاولة الوصول الى وجهة نظ، وتحقيق بعض التحسينات الممكنة و مقترحات بشأن المراجعة الداخلية للحسابات. أيضا تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تعقيد وطبيعة النشاط المصرفي.

كما تبحث هذه الدراسة في أهمية فعالية المراجعة الداخلية وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك اليونانية. حيث تم جمع البيانات من خلال استبيان من خمسين موظفا في البنك في أربعة بنوك يونانية. تم إجراء النهج الكمي للبيانات من خلال التحليل الإحصائي ، والرسومات باستخدام Microsoft Office Excel 2016.

إن نتائج هذا الاستطلاع ، أدت إلى استخلاص بعض الاستنتاجات كمبادئ توجيهية لتحسين الرقابة الداخلية وزيادة فعاليتها في البنوك اليونانية.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يمكن القول أن هدف أي مؤسسة اقتصادية هو العمل من أجل تحقيق أحسن أداء مالي حيث يعتبر المحرك الرئيسي من أجل التوسع في نشاطها وتحقيق الاستقلالية المالية والاستمرار في مزاولة النشاط، ويتوقف تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على التحكم الجيد في مختلف وظائفها عن طريق أساليب رقابية محكمة تشمل جميع نشاطات وعمليات المؤسسة، ألا وهو التدقيق الداخلي الذي يعمل في صالح المؤسسة بتقديم توصيات حول تقييم الوضع المالي والحد من الفساد المالي ويعمل التدقيق الداخلي على معالجة العمليات من حيث الكفاءة والفعالية، وبالتالي المساهمة في تحقيق أقصى كفاءة في إدارة المشروعات الاقتصادية عن الأداء المالي من خلال مساهمتها في عملية التحسين التي تكون في صالح المؤسسة كون أن القرارات المتخذة داخل المؤسسة لها انعكاسات على الأداء المالي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وعليه ومن أجل تحسين أداء المؤسسات المالي يستوجب توفر آلية تدقيق الداخلي التي تعمل في صالح المؤسسة.

الفصل الثاني :الإطار التطبيقي في شركة تحويل المعادنSOTRAMET

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصلين السابقين للجانب النظري ، سنحاول خلال هذا الفصل القيام بدراسة تطبيقية من شأنها أن تساعدنا على تحديد و إبراز مدى مطابقة موضوع بحثنا للواقع المعيشي داخل المؤسسات الصناعية الجزائرية ، هذا من خلال إسقاط دراستنا على عينة من هذه المؤسسات و المتمثلة في مؤسسة تحويل المعادنSOTRAMET حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث يتضمن الأول تقديم المؤسسة محل الدراسة، أما المبحث الثاني فيتضمن دراسة تطبيقية لعملية التدقيق الداخلي اما المبحث الثالث تطرقنا إلى دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: التقديم العام لشركة تحويل المعادن.

يتضمن هذا المبحث تقديم لشركة تحويل المعادن التي هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري خاص بصناعات الثقيلة الواقعة المختصرة في خميس مليانة.

للإيضاح أكثر عنها والوظائف التي تقوم بها سنقوم بإعطاء تعريف لها وبتاريخها وعدد موظفيها وأهدافها والموقع الجغرافي ونقوم بدراسة هيكلها التنظيمي، كما نتطرق كذلك إلى تحليل وظيفة المحاسبة والمالية بالمؤسسة باعتبارها الوظيفة التي تمثل الإدارة المالية.

المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة

في هذا المطلب سنجد التطور التاريخي للشركة ،تعريفها وموقعها الجغرافي .

1-لمحة تاريخية عن شركة تحويل المعادن.

بدأت الشركة كوحدة واحدة متمثلة في ورشة تقوم بأعمال السباكة التي يعود تاريخها إلى المخطط الرباعي الأول بأمر 3869 المؤرخ في 1975/01/25، وبقرار670074 LABC المؤرخ بتاريخ 1975/01/25، ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء شركة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بناء على المرسوم الوزاري رقم 4964/م ع و م المؤرخ في 1979/05/26 والمنفذ للمداولة المؤرخة في 1975/04/29 للمجلس الشعبي الولائي بشلف المتضمن إنشاء مؤسسة تحويل المعادن بخميس مليانة. تم القرار الوزاري DEL 46/91 المؤرخ في 1976/09/28 والمحدد للشروط نشأة تنظيم وعمل المؤسسة وحدد نشاطها بفرع الصناعات الثقيلة والمختصرة في اسم "SOTRAMET".[1]

2-التعريف بشركة " SOTRAMET".

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، وهي من اهم شركات المنشأة من طرف ولاية عين الدفلى، مقرها خميس مليانة شركة ذات اسهم رأسمالها يقدر بـ423640000.00دج.

بما ان نشاط المؤسسة يقتصر على الصناعات الثقيلة، تقوم شركة تحويل المعادن بتزويد المنطقة والمناطق المجاورة للولاية بكل الوسائل الخاصة بالقطاعات التالية:

- القطاع الفلاحي: بحيث معظم منتجات هذه المؤسسة تنصب في هذا القطاع نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في الاقتصاد.
- قطاع السكن: نسبة استفادة هذا القطاع من المنتجات أقل مقارنة بالقطاع الأول.
- القطاع العمومي **الخاص بقطاع الطرقات**:والذي يلقى اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة مما زاد الحاجة إلى طلب المنتجات الخاصة في هذا القطاع.

بلغ عدد عمالها خلال شهر مارس 2018، 63 عاملا موزعة كما يلي :

[1] بالإعتماد على الوثائق المسلمة من قبل مصلحة الموارد البشرية.

- مجموع عقود العمل غير محددة في المدة CDI:53.
- مجموع عقود العمل محددة المدة CDD:08.
- مجموع عقود العمل المدعمة CTA: 02.

3- الموقع الجغرافي للشركة

تقع شركة تحويل المعادن بشركة خميس مليانة التابعة لولاية عين الدفلى، يحدها شمالا خط السكة الحديدية شرق غرب الرابط بين عين الدفلى وخميس مليانة، البليدة والجزائر. ومن الجنوب الطريق الوطني رقم 04 الرابط بين الولايات: عين الدفلى، البليدة والجزائر، مما يساهم في نقل المنتجات وتزويد معظم ولايات الوطن بها، كما يحدهامن الغرب مصنع الزجاج ومن الشرق مؤسسة صناعة المواد الحمراء.
تتربع المؤسسة على مساحة تقدر ب 27800م^2 5854 م^2 مغطاة والباقي شاغرة.[1]

المطلب الثاني: أهداف المديرية العامة للمؤسسة

من المعروف ان كل شركة تعمل تسيطر على مجموعة من الأهداف، ثم تسعى إلى تحديدها الوصول إليها، وهذا من اجل تنمية نشاطها وشركة تحويل المعادن كغيرها من المؤسسات لديها مجموعة من الأهداف وهي كالآتي:

- تسيير وتنمية نشاطاتها الإنتاجية.
- ضمان بيع منتجات في إطار الأهداف المسطرة والالتزام بتعهداتها.
- ضمان التموين للتمكن من توفير المواد الضرورية للإنتاج .
- التعاون مع الهياكل والمؤسسات التي لها علاقة بصناعة وتحويل المعادن، وذلك من اجل تحقيق جودة اكبر للإنتاج.
- إعداد برامج تموين على ضوء احتياجات الزبائن .
- توسيع شركة المنتجات الموزعة وبتالي التعامل مع موردين وزبائن جدد.
- تحقيق أقصى الأرباح أي مضاعفة رقم الأعمال.
- المساهمة في تموين الشركات لإنجاز مباني تحتية على المستوى الوطني.

[1] بالإعتماد على الوثائق المسلمة من قبل مصلحة الموارد البشرية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة SOTRAMET

في هذا المطلب قمنا بعرض الهيكل التنظيمي لشركة SOTRAMET (مكان الدراسة الميدانية) ودراسته للتحصل على زاوية نظر المدقق الداخلي للمؤسسة.

1- الهيكل التنظيمي للشركة.

تضم شركة تحويل المعادن عدة مصالح ووظائف إدارية التي سنوضحها في المخطط التالي:

الشكل رقم 04: هيكل تنظيمي لشركة تحويل المعادن.

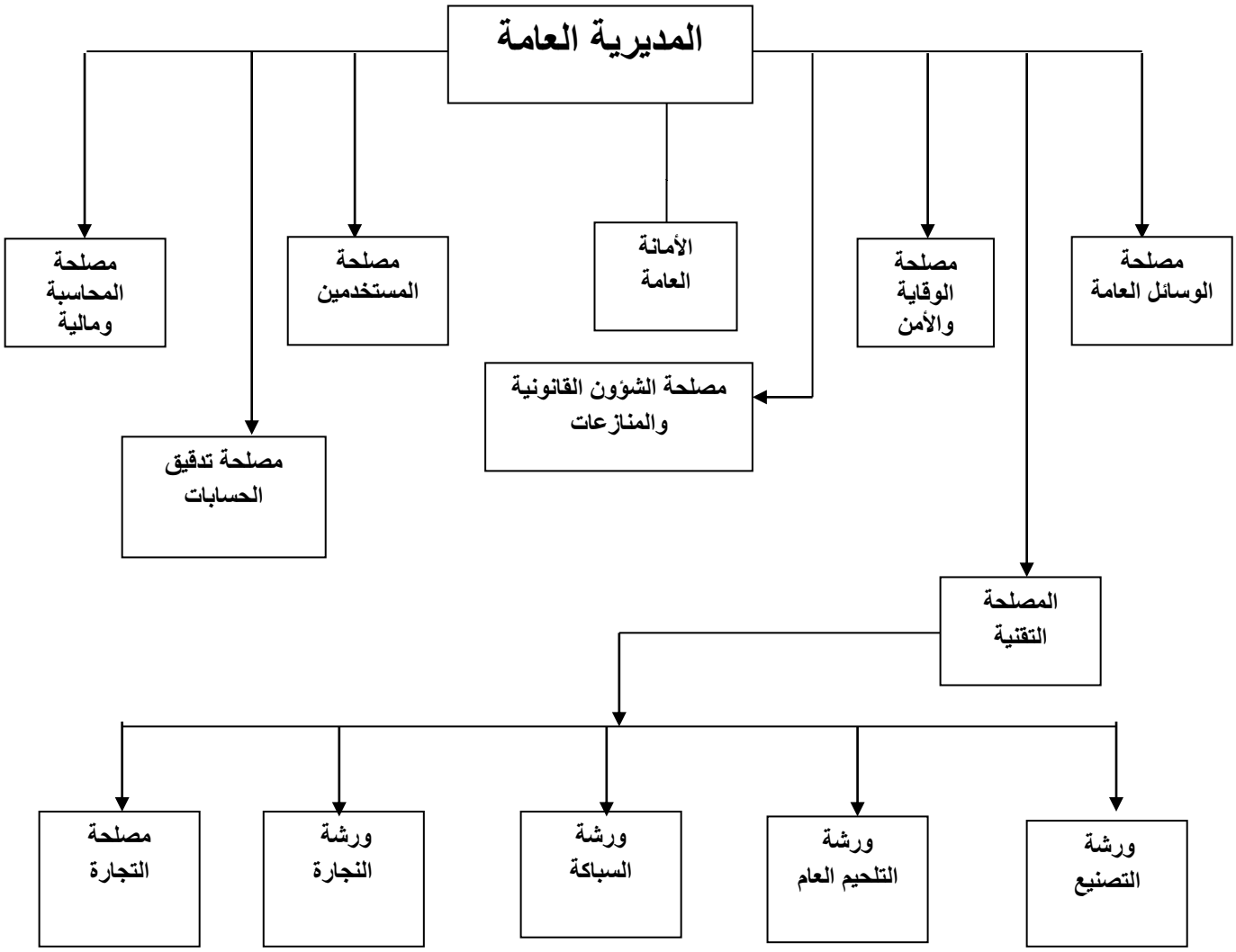

المصدر: من وثائق المؤسسة

2- دراسة الهيكل التنظيمي.

يتعلق الهيكل التنظيمي بالجانب الوظيفي التنظيمي المعتمد من قبل المؤسسة وتصميم هذا الهيكل يرتبط بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة كما يحدد العلاقة بين مختلف المصالح والأقسام ومراكز اتخاذ القرار ومركز تنفيذها وهو تغير مستمر وذلك بسبب التحولات الاقتصادية التي عرفتها المؤسسة منذ بداية نشاطها.[1]

* **المديرية العامة:** وهي من أهم الأقسام المكونة لإدارة المؤسسة والمحرك الرئيسي لها، فهي مصدر القرارات التي تسير عليها المؤسسة تتمثل في التنسيق بين المصالح المكونة لشركة .

* **الأمانة العامة:** تقوم بالأعمال الإدارية المتعلقة بالمدير، كضبط المواعيد، استقبال و إرسال الوثائق، البريد الوارد....إلخ.

* مصلحة المحاسبة والمالية: تقوم هذه المصلحة بتقديم الميزانية الختامية الإجمالية وتحرير التقرير المتعلقة بإخراج الإدخالات وكذا مراقبة الميزانية.

* **مصلحة المستخدمين:** تحتوي على قسمين مندمجين هما:

القسم الأول: مصلحة المستخدمين التي تقوم بتسيير ومراقبة الموارد البشرية وكذلك إعداد المخططات التكونية وتضم هذه المصلحة:

- دائرة المستخدمين: تظم كل ما يتعلق بحقوق وواجبات العمال من أجور، عطل واحترام القوانين.
- دائرة الشؤون الاجتماعية: تقوم بجميع الإجراءات الاجتماعية كالتقاعد والضمان الاجتماعي.
- دائرة التكوين: تقوم بتكوين العمال الإطارات وهذا من اجل تتطور التكنولوجي.

القسم الثاني: مصلحة المنازعات وتمثل السلطة القانونية للمؤسسة وتقوم بالمهام التالية:

- تمثيل الشركة أمام الهيئات الرسمية: (مفتشية العمل، أعمال إدارية مع المحاكم) والهيئات القضائية.
- تقديم المعلومات والوثائق للمحامي من قبل المؤسسة ليتكفل بملفات النزاعات القانونية أمام المحاكم.
- إعلام مدير المؤسسة بمستجدات مسيرة الملفات في المحاكم ليتمكن من أخذ القرار المناسب.

* **المصلحة التقنية:** تندرج تحت إدارتها عدة فروع تتمثل في:

- مصلحة التجارة: تهتم بالبحث عن زبائن، وتنسيق وتوجيه العمليات التجارية كالبيع والشراء.
- ورشة التلحيم العام: تقوم بإنتاج نقل العربات نقل النفايات المصنفة كما يلي:
  - مقطورة قلابة للأوساخ 4م^3.
  - مقطورة قلابة فلاحية 4000كغ.
  - عجلة يدوية لرمي الأوساخ
  - عجلة يدوية للبناء.

[1] بالإعتماد على الوثائق المسلمة من قبل مصلحة الموارد البشرية.

– ورشة السباكة: من ضمن منتجاتها مايلي:

- سداد ثقيل للطرقات نوع 850/850.
- سداد خفيف لطرقات نوع 800/800.
- سداد خفيف من نوع 500/500.
- قضبان مسطحة من نوع 600/600.
- قضبان مسطحة من نوع500/500.
- قضبان مسطحة من نوع400/400.
- حافة الرصيف.

– ورشة النجارة: ومن ضمن منتجاتها الثالث المنزلي من كل أنواعه وتعتبر هذه الورشة كممون لورشة السباكة إذ تقوم بوضع نماذج خشبية على أساسها يتم استخراج الشكل النهائي للنموذج في ورشة السباكة كما أنها تزود الشركة بما تحتاج إليه من طاولات، كراسي....إلخ.

* **مصلحة الوسائل العامة:** بعد تغير الهيكل التنظيمي تم دمج مصلحة الحضيرة، الصيانة وخراطة حيث كانت مصنفة ضمن مصلحة الوقاية والأمن في مصلحة واحدة، هذه المصلحة هي المسؤولة عن عملية الشراء أي تعمل على تموين الورشات والمصالح بمختلف المواد الأولية الضرورية للإنتاج، أما مصلحة الحضيرة، الصيانة والتصنيع فهي مكلفة بتجاوز كل الأخطاء والعمال التي تتعرض لها تجهيزات وآلات الإنتاج ومن حمايتها من التلف وهي على ورشتين:

– ورشة الميكانيك العام: تقوم بصيانة الآلات والمعدات الميكانيكية.

– ورشة التصنيع والخراطة: تقوم بصيانة القطعة الميكانيكية وتموين ورشة التلحيم لكل القطع الميكانيكية والفنية.

* **مصلحة الأمن والصيانة:** يتمثل دورها أساسا في:

- حماية المؤسسة من تعرض التجهيزات إلى الإتلاف أو السرقة.
- التحقق في القضايا التي تخص المستخدمين والتجهيزات من الأخطاء.
- تطبيق القوانين الخاصة بالنظافة والأمن متابعتها.[1]

[1]بالإعتماد على الوثائق المسلمة من قبل مصلحة الموارد البشرية .

المبحث الثاني: طريقة التدقيق الداخلي و الأداء المالي في شركة تحويل المعادنSOTRAMET

إن الغرض من المبحث هو توضيح كيف تعمل عملية التدقيق بشكل عام في المؤسسة.

المطلب الأول: كيفية التدقيق الداخلي في المؤسسة:

يستند كل تدقيق ناجح إلى التخطيط السليم وجو من المشاركة البناءة والتواصل بين الجهة الخاضعة وإدارة التدقيق .

يستند التخطيط في التدقيق على تغطية جميع أنشطة المؤسسة على الأقل مرة واحدة في العام وفق ما ورد في نص البند 2000 من معايير الاداء خاصة. فالتخطيط يحول دون تجاهل المراحل الهامة من التدقيق ويشمل التعرف على المشاكل الهامة. والاستجابة للمهمات التي يتم تكليف الموظفين لها ويحول دون تكليف المدققين بمهمات لا تتناسب مع قدراتهم وخبراتهم. إجراءات التدقيق الداخلي يتضمن دليل إجراءات التدقيق الداخلي مخططا تدريبيا لعملية التدقيق. لقد حددت نشرة المعايير المتعلقة بالممارسة العملية للتدقيق الداخلي. مسؤولية المدقق الداخلي في تحديد نطاق العمل وبيان مجال العمل والاهداف التي يجب ان يحققها التدقيق والمجال الرئيسي الذي يجب مراجعتة وتقييمة.

بالرغم من الاختلاف في تحديد مراحل التدقيق الا انه يجمع على انها عمليات التخطيط، وتقييم للرقابة الداخلية والمخاط، والاختبارات الجوهرية ،وايصال النتائج، والمتابعة. إلا انه يمكن إجمال عملية التدقيق الداخلي[1].

التخطيط

خلال الجزء المتعلق بالتخطيط من التدقيق، يقوم المدقق بإخطار الجهة الخاضعة للتدقيق بعملية التدقيق ويناقش نطاق وأهداف الفحص في اجتماع رسمي مع إدارة النشاط، ويجمع المعلومات حول العمليات الهامة ويقيم الضوابط القائمة، ويخطط خطوات التدقيق المتبقية.

رسالة إعلان

تبدأ مهمة التدقيق باختيار النشاط الذي سيخضع لعملية التدقيق الداخلي، ويمكن للمدقق اختيار هذا النشاط بطرق مختلفة، وليس أمر هذا الاختيار مناطاً فقط برغبة المدقق ولكن بطلب من جهات أخرى داخل المنشأة ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يحدد الموارد المناسبة والكافية (المالية والبشرية) اللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق. ويتم إبلاغ الجهة الخاضعة للتدقيق بالتدقيق من خلال خطاب ارتباط من مدير التدقيق الداخلي. وتحدد هذه الرسالة نطاق وأهداف التدقيق ، وفريق التدقيق المكلفين بالتدقيق على النشاط، وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة.

[1] د.خلف عبدالله الوردات، خبير ومدرب واستشاري دولي للتدقيق والمحاسبة،blogue
مراحل-عملية-التدقيق-الداخلي/http://mqqal.com/2017/04

المسح الأولى

بعد اختيار الجهة أو النشاط الخاضع للتدقيق تأتي الخطوة التالية وهي المسح الأولى. يهدف المسح الأولى للنشاط الخاضع للتدقيق للحصول على فهم عام للعمليات والمخاطرة وأنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بالنشاط وذلك لكي يكون على بصيرة من أعمال النشاط، ولتحديد المواطن التي سيتم التركيز عليها وكذلك سماع اقتراحات وتعليقات إدارة وموظفي الجهة المدقق عليها.

الاجتماع أولي

تحضير عدد من الأسئلة الأساسية بهدف الاستعلام عن موضوعات تدقيقية محددة أو إطلاق مناقشات قد يكون من شأنها أن توصل إلى نتائج غير معروفة أو غير متوقعة.

خلال الاجتماع الافتتاحي ، يصف الجهة الخاضعة للتدقيق الوحدة أو النظام المراد تدقيقة، الموارد المتاحة (الأفراد، المرافق، المعدات، الصناديق)، وغيرها من المعلومات ذات الصلة. ويجتمع المدقق الداخلي مع الموظف الأقدم المسؤول مباشرة عن الوحدة قيد الاستعراض وأي موظف يرغب في إدراجه. ومن المهم أن يحدد الجهة الخاضعة للتدقيق القضايا أو المجالات ذات الأهمية ألخاصة التي ينبغي معالجتها. ويمكن أن يكون عامل المفاجأة مطلوباً لدى إجراء بعض المقابلات وذلك عندما تنطوي المهمة على تدقيقات متعلقة بالنقدية أو للتحري عن وجود احتيال.

مسح أولي

في هذه المرحلة يجمع المدقق المعلومات عن النشاط الذي يجري فحصه دون الدخول في عملية التحقق التفصيلي حولها. وفهم النشاط الذي تتم مراجعته ،وتحديد المخاطر والضوابط الرقابية بهدف تحديد المجالات الهامة التي تستدعي تركيزا خاصا. والحصول على معلومات يمكن استخدامها في أداء مهمة التدقيق.وتحديد إن كان من المهم إجراء مزيد من التدقيق.ويستعرض التقارير والملفات، وغيرها من مصادر المعلومات[1] .

مراجعة الرقابة الداخلية

فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به ومن ثم تحديد نقاط الضعف في هذا النظام، لتقديم التوصيات بهدف تحسين نظام الرقابة. فقد نص معيار الأداء يجب على نشاط التدقيق الداخلي مساعدة المنشأة في إيجاد رقابة فعالة بواسطة تقييم فعاليتها وكفاءتها وتعزيز التحسين المستمر إذا كانت كافية . وهي عملية تستغرق وقتا طويلا عادة. وفي القيام بذلك، يستخدم المدقق مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات لجمع وتحليل المعلومات حول العملية. ويساعد استعراض الضوابط الداخلية المدقق في تحديد مجالات المخاطر العالية واختبارات التصميم التي يتعين القيام بها في قسم العمل الميداني.

[1] د.خلف عبدالله الوردات، خبير ومدرب واستشاري دولي للتدقيق والمحاسبة،blogue مراحل–عملية–التدقيق–الداخلي/http://mqqal.com/2017/04

إجراءات التدقيق التحليلي

مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التحليل والمقارنة المنظمة للأرقام والمعدلات والنسب والاتجاهات أو أي علاقة أخرى بين الأرقام والبيانات بهدف الحصول على البيانات والمعلومات التي قد تعطي مؤشرات تساعد في توجيه إجراءات التدقيق بشكل سليم او تعطي أدلة رقابية تدعم استنتاجات المدقق، وتستخدم إجراءات التحليل في جميع مراحل التدقيق.

برنامج التدقيق

على المدققين الداخليين وضع برامج عمل لتحقيق أهداف المهمة، ويجب تدوين برامج العمل وإجراءات لتعريف، تحليل ،تقييم، وتدوين المعلومات أثناء المهمة. يجب ان يعتمد برنامج التدقيق قبل بدء العملية.من خلال دراسة وتقييم مدى كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية ، يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينة المناسبة ويختتم إعداد برنامج التدقيق مرحلة الاستعراض الأولي. ويحدد هذا البرنامج العمل الميداني اللازم لتحقيق أهداف التدقيق.

العمل الميداني

يركز العمل الميداني بالحصول على أدلة التدقيق من مزيج مناسب من اختبارات الضبط والإجراءات الجوهرية الهامة. إن نوع الاختبار مهم في فهم تطبيق إجراءات التدقيق عند جمع أدلة التدقيق للاختبارات. خلال هذه المرحلة يحدد المدقق ما إذا كانت الضوابط التي تم تحديدها خلال التدقيق الأولية تعمل بشكل صحيح وبالطريقة التي يصفها الجهة الخاضعة للتدقيق. وتختتم مرحلة العمل الميداني بقائمة من النتائج الهامة التي سيقوم المدقق بإعداد مسودة لتقرير التدقيق.

اختبار المعاملات

بعد الانتهاء من التدقيق الأولية، يقوم المدقق بتنفيذ الإجراءات في برنامج التدقيق. وعادة ما تختبر هذه الإجراءات الضوابط الداخلية الرئيسية ودقة المعاملات وملاءمتها. وتتم اجراءات الفحص التفصيلي للحصول على دليل موضوعي يؤيد صحة القيم المسجلة بالدفاتر او مكونات اية قيمة واكتشاف مخاطر العمل واكتشاف مخاطر الرقابة والقيام بفحص الرقابة.

مرحلة العمل الميداني.

ومع تقدم العمل الميداني، يناقش المدقق أي نتائج هامة مع الجهة الخاضعة للتدقيق. يمكن للجهة تقديم رؤى والعمل مع المدقق لتحديد أفضل طريقة لحل الملاحظات. وعادة ما تكون هذه الرسائل شفوية. ومع ذلك، في الحالات الأكثر تعقيدا، المذكرات و / أو رسائل البريد الإلكتروني مكتوبة من أجل ضمان الفهم الكامل من قبل الجهة الخاضعة للتدقيق والمدقق. هدفنا: لا مفاجآت .

ملخص التدقيق

وعند الانتهاء من العمل الميداني، يلخص المدقق نتائج التدقيق والاستنتاجات والتوصيات اللازمة لمشروع مناقشة مسودة التقرير.

أوراق العمل

وتمثل أوراق العمل أداة حيوية يجب ان يقوم المدقق باعداد اوراق العمل التي تستعمل كاثبات للتدقيق وان يقوم بمراجعتها من قبل المستوى الاداري المناسب في نشاط التدقيق الداخلي. ويجب توثيق اثباتات مراجعة المراقبة من خلال اوراق عمل التدقيق. يجب ان تسجل المعلومات التي تم الحصول عليها والتحليلات التي تمت في اوراق العمل كما يجب ان تدعم هذه الاوراق ومحتوياتها الاساس الذي بنيت عليه النتائج والاحكام والتوصيات التي يحتويها تقرير التدقيق وهي الملف الدائم والملف الجاري.

تقرير التدقيق

إن منتجنا الرئيسي هو التقرير النهائي الذي نعبر فيه عن آرائنا، ونعرض نتائج التدقيق، ونناقش التوصيات المتعلقة بالتحسينات. ولتسهيل التواصل والتأكد من أن التوصيات الواردة في التقرير النهائي عملية، يناقش التدقيق الداخلي التقرير مع الجهة الخاضعة للتدقيق قبل إصدار التقرير النهائي .

الاجتماع الاختتامي

يلتقي التدقيق الداخلي مع فريق إدارة الوحدة لمناقشة نتائج وتوصيات وتعمل المجموعة للتوصل إلى اتفاق على نتائج التدقيق. لتأكد بأنه لا يوجد هناك أي سوء فهم أو سوء تفسير للحقيقة من خلال تقديم الفرصة للأطراف المدقق عليهم لتوضيح بنود أو أمور معينة والتعبير عن رأيهم بالنسبة للنتائج والاستنتاجات والتوصيات .

مسودة للمناقشة

بعد اتمام تقييم نظام الرقابة الداخلية واجراء الاختبارات الجوهرية لهذا النظام ومن ثم اعادة تضمينها المدقق الى الاستنتاجات في ورقة خاصة في ملف العمل يتم ادراج هذه الاستنتاجات والتوصيات في التقرير الذي سيتم اعداده عن نتائج التدقيق ويجب على المدققين الداخليين إيصال نتائج المهمة مباشرة وفي ختام العمل الميداني، يقوم المدقق بصياغة التقرير. تقوم إدارة التدقيق بمراجعة أوراق عمل التدقيق ومشروع المناقشة بشكل دقيق قبل عرضها على الجهة الخاضعة للتدقيق للتعليق عليها. يتم إعداد مسودة المناقشة هذه للإدارة التشغيلية للوحدة ويتم تقديمها لمراجعة الجهة الخاضعة للتدقيق قبل مؤتمر الخروج.

استجابة الجهة الخاضعة للتدقيق:

ويتاح للجهة فرصة الرد على نتائج التدقيق قبل إصدار التقرير النهائي الذي يمكن إدراجه أو إرفاقه بتقريرنا النهائي. ومع ذلك، إذا قرر الجهة الخاضعة للتدقيق الرد بعد إصدار التقرير، فإن الصفحة الأولى من التقرير النهائي هي رسالة تطلب رد الجهة الخاضعة للتدقيق المكتوب على توصيات التقرير.

في الرد، يجب على الجهة الخاضعة للتدقيق شرح كيفية حل نتائج التقرير وتضمين جدول زمني للتنفيذ. وفي بعض الحالات، قد يختار المديرون الاستجابة بقرار بعدم تنفيذ توصية مراجعة الحسابات وقبول المخاطر المرتبطة بنتائج مراجعة الحسابات. على الجهة الخاضعة للتدقيق أن ينسخ الرد على جميع مستلمي التقرير النهائي إذا قرر عدم إدراج ردهم مرفق بالتقرير النهائي للتدقيق.

تعليقات الجهة الخاضعة للتدقيق:

وأخيرا، وكجزء من برنامج التقييم الذاتي للتدقيق الداخلي، نطلب من االجهة التعليق على أداء التدقيق الداخلي. وقد أثبتت هذه التغذية المرتدة أنها مفيدة جدا.

متابعة التدقيق:

تتم مراجعة خطاب استجابة الجهة الخاضعة للتدقيق وقد يتم اختبار الإجراءات المتخذة لحل نتائج تقرير التدقيق للتأكد من تحقيق النتائج المرجوة. وسيختتم بتقرير متابعة يتضمن قائمة بالإجراءات التي اتخذها الجهة الخاضعة للتدقيق لحل نتائج التقرير الأصلية. وستظهر النتائج التي لم يتم حلها أيضا في تقرير المتابعة، وستتضمن وصفا موجزا للنتائج، وتوصية التدقيق الأصلية، واستجابة الجهة الخاضعة للتدقيق والحالة الراهنة. يتم تعميم مسودة مناقشة لكل تقرير مع النتائج التي لم يتم حلها مع الجهة الخاضعة للتدقيق قبل إصدار التقرير. وستعمم نتائج استعراض المتابعة على المستفيدين الأصليين من التقرير وغيرهم من مسؤولي حسب الاقتضاء.

تقرير التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق

وبالاضافة إلى التوزيع الذي تم مناقشته في وقت سابق، فإن محتويات تقرير التدقيق واستجابة الجهة الخاضعة للتدقيق وتقرير المتابعة قد يتم إحالتها أيضا إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الادارة كجزء من التقرير الدوري للتدقيق الداخلي.

رأي المدقق

من المفروض إن يتصرف المدقق الداخلي كخبير يراعي في تعامله مع الآخرين تلك الخاصية البشرية فيذكر في تقريره ملاحظات عن الإعمال الناجحة والمبتكرة ويذكر إلى جانبها أسماء الأشخاص الذين قاموا بها كيف والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي تطلب منه إبداء الرأي بالإجمالي عن النشاط حيثما كان ذلك مناسبا.وفضلا عن ذلك يتطلب الشكر والثناء من المدقق إلى الجهة الخاضعة للتدقيق إن يشيد بالإعمال التي تقوم بها أدارة النشاط إمام رؤسائهم وقد يوصي لهم بصرف مكافأة لهواء المبدعين أو الثناء بكتاب شكر أو وضع اسم الشخص على لائحة الشركة بأنه الموظف المثالي للتعامل مع المدققين. وكما أشير إلى ذلك، فكل مرحلة من مراحل عملية التدقيق – التدقيق الأولية، والعمل الميداني وتقارير التدقيق والمتابعة – يتمتع الجهة بفرصة المشاركة. ليس هناك شك في أن هذه العملية تعمل بشكل أفضل عندما يكون لدى إدارة الجهة الخاضعة للتدقيق علاقة عمل متينة تقوم على التواصل الواضح والمستمر.

وفي مجال التدقيق الداخلي فان المدققين يتعاملون دائما مع صور ذهنية وعاطفية بحته ، لذلك يجب عليهم إن يدركوا رغبة كل إنسان يتعاملون معه في التعبير عن أفكاره الخاصة ورغبته في الشعور بأنه قادر على القيام بعمله وانه حر في اتخاذ قراراته الذاتية ويتطلع باستمرار إلى قيام الآخرين بإعلان اعترافهم بجهوده وأفكاره .لذلك فكثير ما يشعر الإنسان بالسعادة عند توجيه إطراء أو ثناء أو شكر على إعمال التميز الذي

قام بها لان ذلك الإطراء والثناء يعد بمثابة اعتراف من الآخرين بما قدمه من أفكار أو انجاز من الإعمال ويكمن الجزم بأنه هذه الشعور هو خاصية بشرية عامة[1].

المطلب الثاني: واقع الأداء المالي في المؤسسة

سوف نقوم في النقاط الموالية بعرض الميزانية وجدول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة خلال الفترة 2016-2017:

الجدول رقم 04:الميزانية المالية المفصلة للأصول المؤسسة

الأصول	اجمالي	اهتلاك	صافي 2017	صافي 2016
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية	390300.00	235693.38	154606.62	211666.62
تثبيتات عينية				
أراضي	307362672.00	0.00	307362672.00	307362672.00
مباني	199097604.84	15581864.14	43515740.70	47026224.99
تثبيتات عينية أخرى	393605756.81	337580033.63	56025723.18	56025723.18
تثبيتات جاري انجازها	2409422.46	0.00	2409422.46	1837183.86
تثبيتات مالية				
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	1734176.13	0.00	1734176.13	2516295.77
ضرائب مؤجلة علي الأصل	1731815.47	0.00	1731815.47	1283244.52
مجموع الأصل غير الجارية	**906331747.71**	**493397591.15**	**412934156.56**	**417035487.32**
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	99961011.79	0.00	99961011.79	73698200.80
الزبائن	118484440.68	6125057.93	112359382.75	98155725.54
المدينون الآخرون	1698774.88	0.00	1698774.88	990378.68
الضرائب وما شابها	3677038.28	0.00	3677038.28	3746163.41
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	0.00	0.00	0.00	0.00
الخزينة	28656133.06	0.00	28656133.06	79895309.69
مجموع الأصول الجارية	**252477398.66**	**6125057.93**	**246352340.73**	**256485778.12**
مجموع الأصول	**1158809146.37**	**499522649.08**	**659286497.29**	**673521265.44**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

[1]د.خلف عبدالله الوردات، خبير ومدرب واستشاري دولي للتدقيق والمحاسبة،blogue مراحل-عملية-التدقيق-الداخلي/http://mqqal.com/2017/04/

الجدول رقم 05 : الميزانية المالية المفصلة لخصوم المؤسسة

الخصوم	ملاحظة	2017	2016
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		0.00	0.00
رأس مال غير مستعان به		0.00	0.00
إحتياطات		0.00	0.00
نتيجة صافية حصة المجمع		0.00	0.00
رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد		0.00	0.00
حصة الشركة المدمجة		0.00	0.00
		228569108.97	241481705
المجموع		**228569108.97**	**241481705.38**
الخصوم غير الجارية			
قروض ديون مالية		321328151.08	321328151.08
ضرائب مؤجلة ومرصده لها		0.00	0.00
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		21135494.70	20338397.68
مجموع الخصوم غير الجارية		**333463645.78**	**332666458.76**
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		20600674.93	25404588.48
ضرائب		771200.00	419381.00
ديون أخرى		75881867.60	73549041.82
خزينة الخصوم		0.00	0.00
مجموع الخصوم الجارية		**97253742.54**	**99373011.30**
مجموع الخصوم		**659286497.29**	**673521265.44**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم 06: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة

رح	البيان	2017	2016
70	المبيعات والمنتوجات المحققة	136723152.07	151521721.24
72	الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون	25470976.27	12927816.71
73	الإنتاج المثبت	788709.66	1043398.57
74	إعانات الاستغلال	25000.00	4711136.80
	إنتاج السنة المالية	**163007838.00**	**170204073.32**
66	المشتريات المستهلكة	79665193.89	75804351.53
62-61	الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	12783480.82	22578156.96
2	**استهلاك السنة المالية**	**92448674.71**	**98382508.49**
3	**القيمة المضافة للاستغلال**	**70559163.29**	**71821564.83**
63	أعباء المستخدمين	52069011.69	53840850.90
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	173534.00	1595581.00
	4- إجمالي فائض الاستغلال	**1673617.60**	**163851320.93**
75	المنتوجات العملياتية الأخرى	635812.09	180221870
65	الأعباء العملياتية الأخرى	2013446.60	337948.40
68	المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	19634112.68	14638175.92
78	استرجاع على خسائر القيمة	145466.72	1526248.87
	5- النتيجة العملياتية	**-4144050.76**	**4737476.18**
76	المنتوجات المالية	0.00	0.00
66	الأعباء المالية	14387.89	416235.12
	6- النتيجة المالية	**-14387.89**	**-416235.12**
	7 - النتيجة العادية قبل الضرائب	**-4144050.79**	**4321241.06**
698+695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	0.00	0.00
693+692	الضرائب المؤجلة(تغيرات) عن النتائج العادية	-448570.95	165338.82
	مجموع منتوجات الأنشطة العادية	136789116.81	173532540.89
	مجموع الأعباء الأنشطة العادية	167484596.62	169376638.65
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**-3695479.81**	**4155902.24**
77	عناصر غير عادية- منتوجات	0.00	0.00
67	عناصر غير عادية- أعباء	0.00	0.00
	9- النتيجة غير العادية	**0.00**	**0.00**
	10- صافي نتيجة السنة المالية	**-3695479.81**	**4155902.24**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

و لتسهيل الدراسة ارتأينا إعداد الميزانية المالية المختصرة بالاعتماد على الميزانية المفصلة .

جدول رقم (07) : الميزانية المالية المختصرة 2016-2017

الأصول	2017	%	2016	%	الفرق
القيم الثابتة	412934156.56	**60%**	417035487.32	**61%**	**(4101331)**
قيم الاستغلال	99961011.79	**15%**	98155725.54	**14%**	**(2296045)**
القيم القابلة للتحقق	117804321.04	**17%**	102892267.63	**15%**	**14912054**
القيم الجاهزة	28656133.06	**4%**	79895309.69	**11%**	**(51239176)**
المجموع	**659286497.29**	**100%**	**673521265.44**	**100%**	**(42724498)**
الخصوم	**2017**	**%**	**2016**	**%**	**الفرق**
الأموال الخاصة	228569108.97	**34%**	241481705.38	**35%**	**(12912597)**
ديون طويلة الأجل	333463645.78	**50%**	332666458.76	**49%**	**797187**
ديون قصيرة الأجل	97253742.54	**14%**	99373011.30	**14%**	**(2119269)**
المجموع	**659286497.29**	**100%**	**673521265.44**	**100%**	**(14234679)**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

القيم الثابتة = الأصول الثابتة

قيم الإستغلال = المخزونات

القيم القابلة للتحقق = العملاء + مدينون آخرون + خرائب و ما شابهها + حسابات دائنة أخرى

قيم جاهزة = النقدية

أولا: التوازن المالي:

كما تطرقنا في الجانب النظري، فإن مؤشرات التوازن المالي تتمثل في رأس المال العامل FR ، إحتياجات رأس المال العامل BFR ، والحزينة TR.

الجدول رقم (08) : مؤشرات التوازن المالي

البيان	طريقة الحساب	2017	2016	الفرق
رأس مال العامل الإجمالي	الأصول الجارية (ق. إستغلال + ق. ق. للتحقق +ق. جاهزة)	**246352340.73**	**256485778.12**	**(10133437.39)**
رأس مال العامل الدائم	الأموال الدائمة – الأصول الثابتة	**149098598.19**	**157112676.82**	**(8014078.63)**
إحتياجات رأس المال العامل	احتياجات الدورة – موارد الدورة (أ. جارية – ق. جاهزة) – (د.ق. أ–ت. بنكية)	**120442465.13**	**77217457.13**	**(64774992)**
رأس مال العامل الخاص	الأموال الخاصة – الأصول الثابتة	**(184365047.59)**	**(175553781.94)**	**(8811265.65)**
رأس مال العامل الخارجي	الديون (د.قصيرة الأجل +د. طويلة الأجل)	**430717338.32**	**432039470.06**	**(1322131.74)**
الخزينة	رأس المال العامل – إحتياجات رأس المال العامل	**28656133.06**	**79895309.69**	**(51239176.63)**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

• نلاحظ أن **رأس المال العامل الإجمالي** موجب وهناك تناقص بمقدار **10133437.39** سنة 2017 و هذا راجع إلى إنخفاض القيم القابلة للتحقق في حين نلاحظ أن إرتفاع في قيم الإستغلال و إنخفاض كبير في القيم الجاهزة مما يدل على أن هذا الإنخفاض في رأس المال العامل الإجمالي يعكس كثرة المتخلفين عن السداد (عدم تسديد العملاء لديونم) .

• نلاحظ أن **رأس المال العامل الدائم** موجب خلال السنتين. هذا يعني أنها تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، أي أنه يوجد فائض في السيولة على المدى القصير وبالتالي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل، وهو يعتبر بمثابة هامش أمان بالنسبة للمؤسسة.

• نلاحظ أن **إحتياجات رأس المال العامل** موجب خلال السنتين بحيث تناقصت بمقدار **64774992** سنة 2017 وهذا يعني أنها لم تتمكن من تغطية إحتياجات الدورة الإستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، فهي بحاجة إلى وسائل و موارد مالية أخرى.

• نلاحظ أن **رأس المال العامل الخاص** سالبا خلال السنتين وهذا ما يؤكد عدم الإستقلالية المالية للمؤسسة حيث أنها ليست قادرة على تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة و أنها تقوم باللجوء إلى الديون.

• من خلال الجدول نلاحظ أن **رأس المال العامل الخارجي** في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى و هذا نتيجة تسديد المؤسسة جزء من ديوما القصيرة و طويلة الأجل ، ومنه نستنتج أن الشركة تعتمد علي الديون الطويلة الأجل التمويل إحتياجاتها وذلك لعدم توفرها على السيولة الكافية لتوسيع نشاطها.

• نلاحظ أن **الخزينة** موجبة خلال الفترة 2016/2017 وهي في تناقص من سنة لأخرى و السبب يعود لنقص السداد بالنسبة للسنة السابقة و ايضا تناقص المبيعات و مايدل على ذالك هو زيادة في مخزونات.

ثانيا: النسب المالية:

مثلما تم التطرق إلى مؤشرات التوازن المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة هناك نسب أخرى نستطيع بما تقييم الأداء المالي للشركة هي نسب السيولة و النشاط ، الربحية و المديونية، و سنوضح ذلك في الجداول الموالية:

الجدول رقم (09): النسب المالية * السيولة *

البيان	2017	2016
نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية/ الديون القصيرة الأجل	**2.53**	**2.58**
نسبة السيولة المختصرة = القيم الجاهزة + ق . التحصيل/ الديون القصيرة الأجل	**1.5**	**1.83**
نسبة السيولة الجاهزة = النقديات و ما يعادلها/ الديون القصيرة الأجل	**0.29**	**0.8**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

• نلاحظ أن نسبة **السيولة العامة** أكبر من الواحد، أي أن المؤسسة لديها قدرة على تسديد الديون من جهة ومن جهة أخرى لديها إمكانية الحصول على قروض أخرى ، و بالتالي يمكن القول بأن المؤسسية استطاعت مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها وذلك بفضل السيولة التي لديها، و ذلك يعني أن وضعها المالي متوازن نسبيا .

• من خلال الجدول نلاحظ أن **نسبة السيولة المختصرة** تفوق الحالة المثلى (0.5) وعليه فإن هذه الوضعية تعبر على أن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل بالنسبة للمؤسسة.

• تكشف **نسبة السيولة الجاهزة** أن المؤسسة في موقف غير مريح من وجهة نظر السيولة مقارنة بالسنة السابقة من و بالتالي يجب على المؤسسة اتخاذ كل الإجراءات الضرورية و التي من شأنها أن تؤدي إلى خلق مركز مالي سليم للمؤسسة.

الجدول رقم (10): النسب المالية * النشاط *

البيان	2017	2016
معدل دوران إجمالي الأصول= صافي المبيعات / مجموع الأصول	**0.39**	**0.4**
معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة	**0.66**	**0.63**
معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة	**0.24**	**0.25**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

• يوضح معدل **دوران إجمالي الأصول** مدى نشاط الأصول و مقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة نلاحظ من جدول تطور نسب النشاط خلال فترة الدراسة أن معدلات الدوران صغيرة و في انخفاض حيث تبين إيراد كل دينار من الأصول، فنجد أنها حققت في سنة 2016 نسبة دوران تقدر ب 0.4 يعنى كل دينار تستثمره تجني المؤسسة عليه إيراد يقدر ب 0.4 و في سنة 2017 انخفضت نسبة الدوران إلى0.39 أي على كل دينار تستثمره تحني المؤسسة عليه إيراد يقدر0.39 و يرجع سبب الانخفاض إلى نقص المبيعات.

• يوضح معدل **دوران الأصول الثابتة** مدى مقدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح للمؤسسة نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة تغير بحيث حققت خلال سنة 2016 معدل دوران قدره0.63 . و ارتفع هذا المعدل في سنة 2017 ليصير 0.66.

• نلاحظ من الجدول أن معدل دوران الأصول المتداولة لكلا السنتين كان في تذبذب، فنلاحظ أن في سنة 2016 حققت المؤسسة معدل دوران قدر ب 0.25 أي كل دينار تستثمره في الأصول المتداولة تحقق عليه ايراد يقدر ب 0.25 كما نلاحظ أنه في سنة 2017 انخفض المعدل ليصبح 0.24 .

الجدول رقم (11): النسب المالية * الربحية *

البيان	2017	2016
نسبة هامش الربح الإجمالي = النتيجة الإجمالية/ رقم الأعمال الصافي	**-0.02**	**0.02**
نسبة هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية/ رقم الأعمال الصافي	**-0.027**	**0.027**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

• نسبة هامش الربح الإجمالي موجبة في السنة2016 حيث قدرت ب2% ثم حققت خسارة بنسبة 2% في سنة 2017

• نسبة هامش الربح الصافي موجبة في السنة2016 حيث قدرت ب27% ثم حققت خسارة بنسبة 27% في سنة 2017 .

المطلب الثالث: تحليل الحالة المالية للمؤسسة

سوف نقوم بعرض الميزانية و القيام بالتعليق على أهم النقاط وشرح سبب التغيرات بين 2016 و 2017.

الجدول رقم 12: تطور الميزانية العمومية

البيان	2016	2017	الفرق	الفرق %
التثبيتات الصافية	413235947.03	409468164.96	-3767782.07	-0.916 %
المخزون	73698200.80	99961011.76	26262810,96	35.64%
الزبائن	98155725.54	11239382.75	14203657.21	14.47%
الخزينة	79895309.69	28656133.06	-51239176.63	-64.13%
مجموع الأصول	673521265.44	659286497.29	-14 234768.15	-2.11%
رؤوس الأموال الخاصة	241481705.38	228569108.97	-12912596.41	-5.35%
قروض ديون مالية	312328151.08	312328 151.08	0.00	0.00%
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	20338397,68	21135494,70	797097.02	3.92%
موردون	25404588.48	20600674.93	-4803913.55	-18.91%
ديون أخرى	73549041,82	75881 867.61	2332825,79	3.17%
مجموع الخصوم	673521265.44	659286497.29	-14234768.15	-2,116%
رقم الاعمال	151521721.24	136723152.07	-14798569.17	-9.77%
إنتاج السنة المالية	170204073.32	163007838.00	-716235.32	-4,23%
استهلاك السنة المالية	98 382508,49	92448 674.71	-5933833.78	-6.03%
القيمة المضافة للاستغلال	71821564.83	70559163.29	-1262401.54	-1.76%
أعباء المستخدمين	53840850.90	52069011.69	-1771839.21	-3.29%
مجموع الأعباء الأنشطة العادية	16385132.93	16736617.60	351484.67	2.15%
صافي نتيجة السنة المالية	4155902.24	-3695479.81	-7851382.05	-188.92%

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الزبائن و ديون المستحقة

عرف هذا الحساب زيادة ب21 مليون دج في ديسمبر 2017 مقارنة بنفس الفترة من عام 2016 والتي تم تفسيرها بتباطؤ عملية الاسترداد أو معدل استرداد الديون السابقة لعام 2017 بمعدل 30٪ من المبلغ إجمالي الديون في 2017/12/31 .

لاحظت أن هناك مخصصًا بمبلغ 61.25 مليون دج للعام خصص للإنتاج وأفادت أيضًا أن 61 مليون دج يمثل الديون المدينة في السنة المالية 2017.

أما بالنسبة للديون الأخرى ايضا عرفت زيادة.

الموردون وديون أخرى

خصوم الحسابات المستحقة الدفع عرفت انخفاض قدره 48.04 مليون دج في نهاية ديسمبر 2017 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2016 والتي يتم تفسيرها في التوفير في المشتريات لعدم زيادة نسبة الديون وتسوية الديون الحالية لان **الخزينة** حاليا في موقف مطمئن.

بالنسبة للديون المتداولة الأخرى ، أفيد أن 90 ٪ من المبلغ الإجمالي يتعلق باستلام تسبيق على أعمال المشروع وحدة Milia مقابل 68 مليون دج.

إنتاج السنة المالية

سجل إجمالي الإنتاج لعام 2017 انخفاضًا بلغ 7.196 مليون دج مقارنة بعام 2016 وبانخفاض قدره 10،373 مليون دج مقارنة بالتوقعات وهذا بسبب الإغلاق مؤقت لنشاط المسبك بعد أعمال التطوير في ورشة العمل (تغطية الأسقف وأعمال الصيانة) تحسبا لتنفيذ عملية تحديث المعدات الإنتاج.

تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج المتوقع لمنتجات الحديد لعام 2017 هو 20 مليون دج.

رقم الاعمال

لم يتحقق هدف الإيرادات لعام 2017 فسجل انخفاضًا قدره 33.277 مليون دج مقارنةً بالتوقعات وبانخفاض قدره 14.798 مليون دج ، مقارنة بعام 2016 والذي هو بسبب إغلاق ورشة المسابك ، بالإضافة إلى عدم تسويق حظائر L'EPE التي يتم إنتاجها بمبلغ تحقق في 2017/12/31 بقيمة 66.531 مليون دج مقابل تقدم تسبيق 68.432 مليون دج.

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في شركة تحويل المعادنSOTRAMET

سوف نعرض في هذا المبحث تقرير المراجعة الداخلية لعام 2017 المقدم لنا من طرف المدقق الداخلي للشركة ثم تقديم نتائج الدراسة في المؤسسة وتحليل وتفسير هذه النتائج .

المطلب الأول: تقرير المراجعة الداخلية لعام 2017

تقرير المراجعة الداخلية لعام 2017 لشركة الأثاث والبناء المعدني وحدة تحويل المعادن سابقا.

يحتوي هذا التقرير على ثلاثة أجزاء:[1]

اولا : الدراسة

1 – نقاط القوة والضعف الظاهرة:

نقاط الضعف: نقاط الضعف في الشركة التي تترجم إلى إجراءات الشراء والتي تتم ببطء بعد إتباع نظام صفقات العمومية وهي:

– التشاور بعد اقتراح الشراء، والذي يأخذ الكثير من الوقت بعد الإجراء المعمول به.

[1] المدقق الداخلي لشركة تحويل المعادنSOTRAMET؛ تقرير المراجعة الداخلية لعام 2017

– أعاق هذا العمل الشركة أكثر من اللازم من حيث الوقت والذي يتسبب في انتهاء المخزونات التي يتم الانتهاء منها عن طريق تجاوز أوقات التسليم.

نقاط القوة: قوة الشركة التي تترجم بوجود ملفات الموردين ممتدا على مستوى الوطني ومهارات العاملين في عملية الشراء وكذلك وسائل الاتصالات مثل (الفاكس والهاتف والإنترنت) أيضًا وجود وسيلة نقل تساهم في تقدم إجراءات التوريد.

2 التوجيهات: نقترح تخفيف إجراءات الشراء الموضوعة وضمان المخزون الأمني.

3 برامج التحكم: تتحكم الشركة في جميع المعلومات من شراء إلى بيع وهدا عن طريق التكنولوجيا وتسجيلات المحاسبية و جداول الإرسال و تحقيقات الشهرية للانتاج.

ثانيا: التحقق

1 إجراءات الاستلام: ينقسم إجراء الشراء إلى عدة عمليات:

أ– تبرير الاحتياجات؛

ب– إعداد الشراء (التشاور مع الموردين)؛

ج– مراحل الأمر بشراء؛

د– الاستلام والدخول إلى المخزون وفقًا لأمر التسليم ؛

هـ– استلام والتحقق من الفاتورة مع مذكرة التسليم ونموذج الطلب؛

و – التحقق من الفاتورة من قبل قسم التدقيق.

ز – ترحيل الفاتورة؛

ح– دفع الفاتورة بعد تأشيرة إدارة التدقيق.

2 المبيعات والفوترة: إجراء المبيعات:

أ– تلبية الحاجة؛

ب– إعداد التقدير أو فاتورة شكلية أو استرداد المواصفات (التقديم) ؛

ج– استلام أمر الشراء؛

د– وضع أمر العمل ،

هـ– مخزون المنتج النهائي؛

و – خروج المنتج النهائي وفقًا لأمر التسليم ؛

ز – تسليم البضائع؛

ح- إعداد وحساب الفاتورة.

ك- استلام مبلغ الفاتورة ونشره.

ملاحظة يتم تطبيق إجراءات الشراء والبيع وفقًا للشروط والإجراءات التي تنفذها الشركات،

ثالثا :تـــحـــلـيـل:

مقارنة بين المحقق والمتوقع لعام 2017

الجدول رقم 13 : مقارنة بين المحقق والمتوقع لعام 2017

الاهداف	التقديري	المحقق	الفرق-/+	معدل التطور
رقم الإعمال	139.134	147.092	79.58	5+
الإنتاج العام	147.800	170.204	224.04	15+
الاستهلاك العام	57.484	75.804	183.20	31+
الخدمات	12.652	22.024	9.372	74+
القيمة المضافة	77.664	72.376	52.88	6-
مصاريف العمال	48.872	53.840	49.68	10+
الضرائب ورسوم	3.440	1.595	18.45	53-
فائض الاستغلال الإجمالي	25.352	16.941	84.11	33-
مصاريف مالية	1.200	416	7.84	65-
منتجات أخرى	/	1.802	1.802	100+
رسوم أخرى	2.580	337	22.43	86-
الاهتلاكات	10.880	14.638	37.58	34+
النتيجة الصافية	10.692	3.352	73.40	68-

المصدر: المدقق الداخلي لشركة تحويل المعادنSOTRAMET؛ تقرير المراجعة الداخلية لعام 2017

رقم الأعمال التي تمت ملاحظته بين المخطط والمنفذ تعطينا رؤية حول تطور مبيعات الشركة وهذه نقطة إيجابية لأنها تواصل نموها من سنة إلى أخرى.

من ناحية أخرى ، نلاحظ هشاشة النتيجة وفقًا لتحليلنا ترجع بشكل أساسي إلى زيادة أسعار شراء المواد الخام مما أضعف معدل القيمة المضافة مقارنةً للتوقعات وكذلك ارتفاع مصاريف العمال مقارنة بالتوقعات وكذالك انخفاض الأرباح لهذا العام ويعود أساس هدا إلى أن تعتمد المؤسسة على الطلبية ،

نقترح دراسة أفضل في المستقبل لإعداد الموازنة المؤقتة حتى لا يكون هناك خلل في الأداء.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة في المؤسسة (إيجابيات – سلبيات)

سوف نعرض في هذا المطلب ما تتميز به المؤسسة من ايجابيات وسلبيات من وجهة نظرنا.

نقاط القوة للشركة :

تتميز الشركة ببعض الصفات أو المميزات التي تعتبر في الحقيقة نقاط قوة للمؤسسة وهي كالتالي:

– تقوم المؤسسة باستعمال الإعلام الآلي في التقيد المحاسبي من اليوميات المساعدة ووصلات الإدخال والإخراج وهذا ما يجعل إمكانية حدوث الأخطاء ضئيلة .

– إن تحميل مسؤولية كل موظف على وظيفته يعطي للموظف حرص أكثر على صورة حقيقية وبم يسمح به قانون الشركة .

– المراقبة المستمرة للحساب والمصالح وهذا يتم كذلك من طرف مصلحة المالية والمحاسبة.

– إنشاء الميزانية التقديرية للشركة بداية كل دورة .

– استقلالية كل مصلحة من الأخرى وعدم تدخل كل مصلحة في شؤون الأخرى إلى في الحالات الضرورية وبما يسمح به قانون الشركة.

– القيام بالجرد الشهري للمخزن والذي تشرف عليه مصلحة المالية .

– وجود الجرد الحقيقي لممتلكات الشركة خلال كل دورة

– وجود موقع إلكتروني يعرف بالشركة .

– وجود إدارة مالية منفصلة بحد ذاتها.

نقاط الضعف للشركة :

إن نقاط القوة المشار إليها سابقا، لا تعني خلو نظام الرقابة المطبق من مواطن الضعف التي نحصرها على حسب رأينا فيما يلي :

– عدم قيام الشركة بحملات اشهارية لترويج منتجاتها، فيمكن أن نجد الكثير من الأشخاص لا يعرف مؤسسة SOTRAMET (تحويل المعادن) وهذا لا ينقص من قيمة المؤسسة وإنما من خلال الإشهار والتسويق يقوم في المساهمة في تعريف الناس بالشركة ويعزز ثقتهم بها وبجودة منتجاتها.

– عدم قيام الشركة بإعداد ميزانية التقديرية الخاصة بكل عنصر .

– لا يهتم المدقق الداخلي بتدقيق المؤشرات المالية للمؤسسة.

– نقص عدد الأشخاص المساعدين للمدقق الداخلي.

المطلب الثالث: تحليل و تفسير نتائج الدراسة

النتائج :من خلال التربص الذي قمنا به على مستوى شركة تحويل المعادن – بخميس مليانة – تبين لنا بعض النقاط التالية :

– الإعتماد على الإنتاج بالطلبية فقط دون اللجوء إلى الإنتاج والتسويق مخافة كساد المنتوجات وصعوبة بعضها في الأسواق .

– سياسة الإنتاج بالطلبية تضمن للمؤسسة تصريف منتجاتها .

– عدم الاحتفاظ بالمخزون أمان لمواجهة الظروف الطارئة .

– أما فيما يخص عملية التقدير المحاسبي فالمؤسسة تستعمل برامج الإعلام الآلي لتقليل من حدوث الأخطاء.

– لدى المؤسسة مجموعة من الطاقات والمؤهلات غير المستغلة خاصة فيما يتعلق بتجديد الهياكل العامة الورشات .

وبناءا على دراسة السابقة والملاحظات المتوصل إليها يمكن أن نعطي اقتراحات أو حلول لتمكن المؤسسة من التقدم مستقبلا (إنشاء الله رب العالمين).

المقترحات:

اولا: بصفة عامة

تملك المؤسسة إمكانيات في مجال تحويل المعادن إلى وأنه لم تستغل هذه الطاقة الإنتاجية وتلخيصها في أفكار جديدة، وهذا قد يقلل من فرض الربحية للمؤسسة وعلى هذا الأساس نقوم بوضع اقتراحات موجهة إلى إدارات المؤسسة وهي كالتالي:

– تقوم بتشهير المنتجات والتسويق والتوجه إلى الإنتاج بدون طلبية لمحاولة كسب زبائن جدد .

– البحث عن أفضل البدائل لتوظيف فائض النقدية وتحقيق عوائد للمؤسسة . تحديد حجم كل عنصر من الأصول المتداولة لضمان نجاح المؤسسة في الأجل القصير وخلال الدورة التشغيلية .

– فتح فروع بسم المؤسسة على مستوى الولاية من أجل التوسع الإقتصادي وزيادة النفوذ .

– تقديم عروض للزبائن بتخفيضات على المبيعات من أجل كسب ثقتهم.

– السعي إلى تطوير والابتكار وذلك بتقديم نماذج منتجات جديدة للسوق.

ثانيا : من ناحية التدقيق الداخلي

لكي تقوم إدارة التدقيق الداخلي بدورها الحيوي في حماية المؤسسة من مخاطر عديدة ومساعدة الإدارة التنفيذية في تحقيق أهدافها ضمن مناخ رقابي فعّال فلابد من توافر مقومات وعوامل نجاح في غاية الأهمية نوردها فيما يلي[1]:

أولاً: الارشاد التنظيمي في التدقيق الداخلي:

1- ميثاق التدقيق الداخلي:

يجب تحديد أهداف، صلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تنسجم مع تعريف التدقيق الداخلي ومبادىء اخلاقيات المهنة و" المعاييرالدولية المهنية للتدقيق الداخلي"، وجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مراجعة وثيقة التدقيق الداخلي بصفة دورية ، وتقديمة الى الادارة العليا ومجلس الادارة للموافقة .وان يكون وضع هيكية التدقيق الداخلي واضح جليا ضمن هيكيلية المنشاة ومستقلا عن الأنشطة التنفيذية.

2- استراتيجيات الارشاد التنظيمي:

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا، كما يجب أن يكون المدققون الداخليون موضوعيين في تنفيذ أعمال التدقيق التدقيق الداخلي ليس مجرد عدد ، أي فرد او اكثر، يقومون باعمال التدقيق انما هو عبارة عن فريق عمل او مجموعة عمل متكاملة تسمى التدقيق الداخلي ، وهم يعملون بصورة رئيسية لضمان كفاءة نظام الرقابة الداخلية. و يسمح الوضع التنظيمي للتدقيق الداخلي القيام بمسؤولياته دون قيود ، وتحديد نوعية وعدد الموظفين، وكتابة الوصف الوظيفي،وشرح المهام الرئيسية للدائرة.

3- البراعة وبذل العناية المهنية:

يتعين على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي التأكد من أن موظفي التدقيق الداخلي و قسم التدقيق الداخلي يمتلكون المهارات المطلوبة بالنسبة لنطاق العمل ومستوى المسؤولية. من خلال توفر صفات مكتسبة سواء اثناء دراستهم أو أثناء ممارسته لواجبه المهني، وتحسين معرفتهم، مهاراتهم، والكفاءات الأخرى من خلال التطوير المهني المستمر . وإن من مسؤولية كل مدقق أن يستمر في التدريب المناسب كي يحتفظ بمهاراته وكفاءته.

[1] د.خلف عبدالله الوردات" خبير ومدرب واستشاري دولي للتدقيق والمحاسبة"، http://mqqal.com/2017/04/ضرورات-التدقيق-الداخلي

3- الرقابة النوعية وبرنامج التحسين:

على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يضع برنامجاً للرقابة النوعية، وبرنامج التحسين، والذي يغطي جميع أعمال التدقيق الداخلي، ويراقب فاعليته بشكل مستمر. يجب أن يصمم هذا البرنامج لمساعدة نشاط التدقيق الداخلي لإضافة قيمة للمنشأة، وتحسين عملياتها، ويوفر التوكيد بأن نشاط التدقيق الداخلي منسجم مع المعايير، وأخلاقيات المهنة.ويتضمن كذلك البرنامج تقييم كفاءة وفاعلية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد فرص التحسين فيه.

ثانيا: ارشادات الاداء للتدقيق الداخلي

1- أسس إدارة دائرة التدقيق الداخلي:

على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إدارة نشاط التدقيق الداخلي بفعالية وانه يضيف قيمة ، وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي، منسجمة مع أنظمة(اهداف) المؤسسة. وتقديم تقارير منتظمة (دورية) للمجلس والإدارة التنفيذية عن أهداف، صلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي، والإنجاز بالنسبة للخطة.يجب ان يشمل التقرير، مواقع المخاطرة الهامة، مواضيع الرقابة، وأمور التوجيه العامة، أية أمور تحتاجها او تطلب من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

2- طبيعة العمل:

يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم – والإسهام في تحسين – عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ، وذلك من خلال اتباع اسلوب منهجي منظم.

3- تخطيطٌ مهام التدقيقٌ الداخلي (برنامج التدقيق) :

يقوم المدققون الداخليون بتدوين وتوثيق خطة عمل لكل مهة من مهام التدقيق تتضمن اهداف المهة ونطاقها توقيتها والموارد المخصصة لها.

4- تنفيذ مهام التدقيقٌ الداخلي:

من خلال تعريف، تحليل، تقييم وتدوين معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة، مع مراعاة موازنة التكلفة بالمنفعة. ويجب ان تكون هذه المعلومات ملائمة ويمكن الاعتماد عليها

6- تبليغ النتائج:

يجب على المدققين الداخليين إيصال نتائج المهمة مباشرة بتقرير مكتوب وموقع بعد الانتهاء من اعمال التدقيق.قد تكون هناك تقارير مرحلية مكتوبة او شفوية ويمكن تقديمها رسميا او بصفة غير رسمية. وقد تستخدم التقارير المرحلية لتبليغ معلومات تتطلب اهتماما عاجلا او للحصول على تفسيرات وايضاحات من

قبل الادارة المعنية،أو الابلاغ عن تغير في نطاق التدقيق للنشاط محل الفحص،او لاخطار الادارة بمدى التقدم في عملية التدقيق اذا كانت عملية التدقيق تستمر لفترة طويلة.

7- مراقبة سيرٌ العمل:

على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع أسلوب متابعة لمراقبة والتأكد من أن توجيهات الإدارة قد تم تطبيقها بفعالية أو قررت تحمل مسؤولية عدم اتخاذ إجراء. ومراقبة استبعاد نتائج المهمات الاستشارية الى المدى المتفق عليه مع الجهة المستفيدة .ومتابعة اتخاذ الاجراء المناسب المترتب على نتائج التدقيق التي تم التقرير عنها.

خاتمة الفصل

تعتبر شركة تحويل المعادنSOTRAMET فرع مهم ذات إمكانيات قادرة على تحقيق أرباح معتبرة.

فوجود نظام رقابة داخلية فعال بالوحدة يعتبر ضرورة حتمية لحماية أصولها وأموالها وتحقيق الأهداف المسطرة للوحدة والذي يستعمل لضمان وجود هذا النظام وفعاليته وذلك بتقييم أداء المؤسسة وتحسينها وكذا تحديد مدى كفاءة النظام فالنسبة للمهمة التي قمنا بها على مستوى الوحدة و ذلك بإتباع المراحل المنهجية للتدقيق الداخلي في تقييمنا النهائي و الأخير و الذي سجلنا فيه مجموعة من النقائص أهمها:

- عدم قيام الشركة بإعداد ميزانية التقديرية الخاصة بكل عنصر .
- عدم اهتمام المدقق الداخلي بتدقيق المؤشرات المالية للمؤسسة.
- نقص عدد الأشخاص المساعدين للمدقق الداخلي.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

من خلال بحثنا هذا عرضنا مهنة التدقيق الداخلي وأبرزنا بعض الصفات التي يجب على المدقق الداخلي أن يتصف بها و هي إما أن تكون متعلقة بذاته أو بميدان عمله، كأن يكون مؤهلا علميا وصاحب خبرة في المجال، حيث تضع فيه المؤسسة الثقة من أجل التحقق من صحة مركزها عن طريق الكشف عن مواطن الضعف والقوة وكذا تحديد الفرص وإلغاء الانحرافات وهذا ما يسمح لها باستغلال مواطن القوة لتدعيمها، ومحاولة معالجة نقاط ضعفها باتخاذ القرارات المناسبة، وعليه بات من الضروري أن تعتمد كل المؤسسات مهما كان حجمها و طبيعة نشاطها التدقيق الداخلي، فعلى المؤسسات الاقتصادية التي تسعى للنمو والبقاء التحكم الأفضل في أساليب التسيير الحديثة لتحسين أدائها ككل. و عليه حاولنا معالجة موضوع الدراسة المتمثل في دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، و ذلك بمعالجة إشكالية البحث التي تدور حول "إلى أي مدى يمكن للتدقيق الداخلي أن يساهم في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية؟ وفيما يتمثل دوره؟ لما له من تأثير على السير الحسن لأنظمة الرقابة المتعلقة بالأداء، من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة التطبيقية من جهة أخرى، والتركيز على النقاط التي تساهم في تحسين أداء المؤسسات، وهذا بالتعرف على أساسيات الأداء وتبيان مختلف العناصر المعتمد عليها في التدقيق الداخلي، وبعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع نظريا وإسقاطها على واقع المؤسسة الوطنية في شركة تحويل المعادن SOTRAMET توصلنا إلى نتائج عامة مع وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

1- **اختبار صحة الفرضيات:**

توصلنا إلى النتائج التالية:

- **تحقق الفرضية الأولى:** و ذلك لأن التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية ويساعد على تحسين الأداء وترشيد القرارات ويتوقف نجاحه على اتباع مجموعة من المعايير المتعارف عليها.
- **تحقق الفرضية الثانية:** للمدقق الداخلي دور هام وفعال في تحقيق فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية.
- **تحقق الفرضية الثالثة:** يؤثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية بحيث يلعب دورا معتبرا في ذلك.

2- نتائج الدراسة:

من خلال هذا البحث نستعرض النتائج التالية :

- يعمل التدقيق الداخلي على منع والتقليل من حدوث الأخطاء وهذا ما يؤدي الحاجة إليه ، فبالإضافة إلى تقديم النصائح للمديرين في محاولة التقليل من الأخطاء ومنع حدوثها ، يسعى التدقيق الداخلي أيضا إلى الحد من الإسراف و ضياع الشيء الذي يزيد من المردودية ويحسن الأداء ويزيد من الكفاءة والفعالية، وبتالي زيادة الأرباح المسجلة من طرف المؤسسة ؛
- تحتاج وظيفة التدقيق الداخلي لكي تحقق دورها المطلوب إلى ركائز ودعائم أساسية وجملة من المعايير المتعارف عليها علميا لتحدد مسؤولياتها، والمبادئ والقواعد المتحكمة فيها وبمهمة التدقيق الداخلي، والقوانين واللوائح التي تنظمها وتحكمها، وقواعد السلوك المهني التي يجب أن يتحلى بها المدقق الداخلي والتقنيات والأدوات المؤطرة لعملية التدقيق الداخلي والذي يعتمد عليها للقيام بأعماله بالكفاءة والفعالية المطلوبة؛
- تقييم الأداء يقوم على تحديد وضعية المؤسسة من خلال قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء المعايير المحددة مسبقا؛
- كذلك يقوم تقييم الأداء على تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها؛

3- التوصيات:

- ضرورة الاهتمام أكثر بالتدقيق الداخلي في الجزائر من خلال على إرساء معايير وإجراءات عمل خاصة بها وأخرى ترتبط بالشخص أي المدقق الداخلي؛
- ضرورة اعتماد معايير واضحة للعمل الميداني ترتبط بتخطيط عملية التدقيق الداخلي، ضبط برنامجه أدلة الإثبات، التحقق من سلامة السياسات المحاسبية، وثائق العمل، حيث تكون هذه المعايير مؤطرة وموجهة لعمل المدقق ابتداء من مباشرته للعمل الى غاية الانتهاء منه؛

أما فيما يخص وظيفة التدقيق الداخلي بشركة تحويل المعادنSOTRAMET فيمكننا إضافة بعض التوصيات:

- ✓ خلق لجنة للتدقيق على مستوى مجلس الإدارة على طريقة أكبر المجمعات الاقتصادية، وهذا بصدد تحسين أدائها ومتابعة مهمات التدقيق الداخلي بالمجمع.
- ✓ الإهتمام أكثر بمؤشرات الأداء المالي.
- ✓ زيادة عدد الموظفين في قسم مصلحة تدقيق الحسابات

4- أفاق الدراسة:

إن أفاق البحث في الموضوع مازالت مفتوحة في تتيح المجال أمام بحوث أخرى تتعلق ب:

- دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء في المؤسسات.
- دور وظيفة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات.

و في الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في معالجة هذا الموضوع وإصابة الهدف من دراسته ، وما التوفيق إلا من عند الله عز وجل.

المراجع

قائمة المراجع

أولا–الكتب:

- أحمد حلمي جمعة ." **مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا لمعايير الدولية للتدقيق**" ، دار الصفاء، عمان، الطبعة الثانية، 2015.
- أحمد حلمي، "**جمعة التدقيق الداخلي و الحكومي**" دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى 2011 .
- إسماعيل إسماعيل ، عبد الناصر نور ،منير شاكر محمد، " **التحليل المالي**"،دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية ،عمان ،الأدرن ،2005.
- خالدأمينعبدالله، "**علم تدقيق الحسابات**" ،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الرابعة 2007 .
- خالد أمين عبد الله، **علم التدقيق الحسابات من الناحية النظرية و العملية** الطبعة الأولى عمان دار وائل 2000.
- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة ،" **التحليل المالي للقوائم المالية**"، دار المسيرة للنشر ، الأردن، 2000.
- خلف عبد الله الواردات، "**التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدخلي الدولية**" دار الوراق للنشر و التوزيع الطبعة الأولى عمان 2006 .
- خلف عبد الله الواردات، **دليل التدقيق الداخلي الصادرة عن IIA** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، عمان 2014.
- رزقأبوزيدالشحنة،**تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، الطبعةالأولى 2015 ،الأردن.
- شرقي أحلام حسنية. "**دور التدقيق الداخلي في تحسين المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية.**
- شعيب شنوف ، "**محاسبة المؤسسة ج1**"، **مكتبة الشركة الجزائرية** ، بودواو ، الجزائر ،2008.
- صالح العقدة و آخرون، " **التدقيق و الرقابة الداخلية على المؤسسات بحوث محكمة منتقاة**، مصر الجديدة القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات 2012.
- عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، "**أسس المراجعة** "، الدار الجامعية، الإسكندرية2004 .
- غسان فلاح المطارنة. "**تدقيق الحسابات المعاصر**". دار المسيرة للنشر والتوزيع طبعة الأولى، الأردن 2006.

- فلاح حسن عداي الحسني ،" **الإدارة الإستراتيجية**" ، دار وائل للنشر ، ط1، عمان ،2000.
- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، "**المراجعة وتدقيق الحسابات**" ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003 .
- محمد محمود يوسف، "**البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر ،2005
- محمد مصطفى سليمان، "**الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر2014.
- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، "**التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد** "، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر،2010.

ثانيا–المذكرات:

- إيهاب ديب مصطفى **رضوان** "**أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**" لنيل الماجستير في المحاسبة والتمويل 2012 م بالجامعة الإسلامية – غزة كلية التجارة قسم محاسبة وتمويل.
- بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة جامعة بومرداس، الجزائر ، 2009.
- بن خليفة حمزة، "**دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013.
- بولنوار خيرة ." **التدقيق الداخلي كأداة لتحليل و تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، تخصص تدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2017.
- حفصي رشيد، "**تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.
- خلدون عودة الله عبد الله البطوش "**دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية**" للتحصل على الماجستير في تخصص المحاسبة قسم المحاسبة كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط2015 .
- شباح نعيمة، "**دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2007/2008.

- الطالب شعباني لطفي "**المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة**" لنيلشهادة ماجستير في العلوم الاقتصاديةالسنة الجامعية : 2004/ 2003جامعة الجزائر.
- عادل عشي ، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير ، جامعة بسكرة، 2002.
- عبد الغني فضل علي ، "**مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك**". مذكرة ماجيستر، جامعة اليرموك ، عمان 2003.
- عثمان عبد اللطيف، "**دور التدقيق الداخلي في تحسين الرقابة والأداء**" مذكرة ماجستير التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير الجزائر جامعة مستغانم 2015 .
- عريف عبد الرزاق ، "**أهمية التحليل المالي في تقسيم المؤسسات الإقتصادية** "، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2007.
- عزوز ميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر،جامعة (20أوت 1955)سكيكدة، 2006 .
- عزيز لوجاني، " **دور المراجعة الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي** "، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
- محمد امين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية و مدى إمكانية تطبيقها في الجزائر** ، مذكرة ميل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، عام 2011.
- ناصر مول المجهلي ". **خصائص المعلومات المحاسبة و أثرها في اتخاذ القرارات** "، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ، قسم علوم التسيير ، جامعة اخضر ، باتنة، 2009.
- نهاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي ، "**دور المعلومات المحاسبة في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي الى قسم المحاسبة والتمويل** "مذكرة ماجستير ، جامعة الإسلامية ، غزة ، 2011.
- وهيبة ديجي، " **دور إستراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013.
- يعقوب ولد أحمد بورة "**التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية**"، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان 2015 / 2014.

ثالثا: المجلات:

- عبد المليك مزهودة، "**الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقسيم**" محلة العلوم الإنسانية، عدد أول ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2010
- مجلةالباحث،"**دورية علمية محكمة**"، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العددالأول 2002.
- مجلة الباحث،" **دورية علمية محكمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية**"، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2010.

رابعا:المواقع الاكترونية:

د.خلف عبدالله الوردات"**خبير ومدرب واستشاري دولي للتدقيق والمحاسبة**"،http://mqqal.com/2017/04/ضرورات-التدقيق-الداخلي

د.خلف عبدالله الوردات، خبير ومدرب واستشاري دولي للتدقيق والمحاسبة،blogue مراحل-عملية-التدقيق-الداخلي/http://mqqal.com/2017/04

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية:

-Dictionnaire Larousse , 1988,P686

-Insights into the effectiveness of internal audit: a multi-method and multiperspectivestudy ,By Rainer LEN

Student: TheodoridouParaskevi

-The Effectiveness of Internal Audit and Internal Control Systems in Greek Banks

الملاحق

الملاحق

Fournisseurs et autres dettes

U : K/DA

Désignation	Montant A fin 12/ 2016	Montant A fin 12/ 2017	Evol %
Fournisseurs et comptes rattachés	25.404	20.600	-19
Autres Dettes courantes	73.549	75.881	03
Total	**98.953**	**96.481**	-2

Les dettes fournisseurs en connue une diminution d'un montant de 4.804 KDA a fin décembre 2017 par rapport a la même période 2016 et qui s'explique par la métrise des achats payements Pour ne pas aggravé le taux d'endettement et le règlement des dettes antérieur vu que l'Unité possède actuellement une trésorerie rassurante.

Pour les autres dettes courantes, il est a signalé que 90% du montant global concerne l'encaissement d'une avance sur travaux projet Unité Milia pour un montant de 68.432 KDA.

الملحق 1: جدول النتائج

COMPTES DE RESULTAT

Production de l'Exercice :

Production de l'exercice	A fin 12/ 2016	A fin 12/ 2017	Objectifs A fin 12/ 2017
En K/DA	170.204	163.007	173.380

La production globale pour l'année 2017, a connue une régression de 7.196 KDA par rapport a l'exercice 2016 et un recul de 10.373 KDA par rapport au prévu et cela est du a l'arrêt temporaire de l'activité de fonderie suite au travaux d'aménagements au sein de l'atelier (couverture de la toiture et travaux d'entretien) en prévision de la mise en œuvre de l'opération de modernisation des équipements de production dans le cadre du PLD. A noté que la production prévue pour les produits fonte pour l'exercice 2017est de 20MDA.

Ventes et Produits Annexes (Chiffre d'affaires) :

Ventes et produits annexes « Chiffre D'affaires »	A fin 12/ 2016	A fin 12/2017	Objectifs A fin 12/ 2017
En K/ DA	151.521	136.723	170.000

L'objectif en matière de chiffre d'affaires pour l'année 2017 n'a pas été atteint ou nous constatons un recul de 33.277 KDA par rapport au prévu et une régression de 14.798 KDA, par rapport a l'exercice 2016 et qui est du a la mise à l'arrêt de l'atelier de fonderie, ainsi qu'a la non commercialisation des hangars pour l'EPE [illegible] qui sont en cours de production pour a montant réalisé au 31/12/2017 de 66.531KDA contre une avance reçue de 68.432KDA.

الملحق 2: جدول النتائج

Créances et Emplois Assimilés

Désignation	Montant A fin 12/ 2016	Montant A fin 12/ 2017	Evol %
Clients	98.155	118.484	21
Autres débiteurs	990	1.698	72
Total	**99.145**	**120.182**	**21**

Les créances en connues une augmentation de 21MDA a décembre 2017 par rapport a La même période 2016 et qui s'explique par la lenteur de l'opération de Recouvrement ou le taux de recouvrement des créances antérieur à 2017 a atteint Un taux 30% du montant global des créances au 31/12/2017.
A noté qu'une provision d'un montant de 6.125 a été faite pour l'exercice en cour et a signalé aussi que 61MDA représente des créances sur l'exercice 2017.
Pour les autres débiteurs nous noterons une augmentation et qui sont suivit régulièrement.

الملحق 3: جدول النتائج

الملحق 4: جدول تطور الميزانية العمومية

2-2 BILAN DU 01/01/2017 AU 31/12/2017
EVOLUTION DES PRINCIPAUX AGREGATS

LIBELLE	MONTANT 2016	MONTANT 2017	VARIATION	EVOLUT EN %
IMMOBILISATIONS NET	413 235 947,03	409 468 164,96	-3 767 782,07	-0,91%
STOCKS	73 698 200,80	99 961 011,76	26 262 810,96	35,64%
CREANCES CLIENTS	98 155 725,54	112 359 382,75	14 203 657,21	14,47%
TRESORERIE	79 895 309,69	28 656 133,06	-51 239 176,63	-64,13%
TOTAL ACTIF	673 521 265,44	659 286 497,29	-14 234 768,15	-2,11%
CAPITAUX PROPRES	241 481 705,38	228 569 108,97	-12 912 596,41	-5,35%
EMPRUNTS	312 328 151,08	312 328 151,08	0,00	0,00%
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE	20 338 397,68	21 135 494,70	797 097,02	3,92%
FOURNISSEURS	25 404 588,48	20 600 674,93	-4 803 913,55	-18,91%
AUTRES DETTES	73 549 041,82	75 881 867,61	2 332 825,79	3,17%
TOTAL PASSIF	673 521 265,44	659 286 497,29	-14 234 768,15	-2,11%
CHIFFRE D'AFFAIRES	151 521 721,24	136 723 152,07	-14 798 569,17	-9,77%
PRODUCTION GLOBALE	170 204 073,32	163 007 838,00	-7 196 235,32	-4,23%
CONSOMMATION DE L'EXERC	98 382 508,49	92 448 674,71	-5 933 833,78	-6,03%
VALEUR AJOUTEE	71 821 564,83	70 559 163,29	-1 262 401,54	-1,76%
CHARGES DE PERSONNELS	53 840 850,90	52 069 011,69	-1 771 839,21	-3,29%
E,B,E	16 385 132,93	16 736 617,60	351 484,67	2,15%
RESULTAT DE L'EXERCICE	4 155 902,24	-3 695 479,81	-7 851 382,05	-188,92%

الملحق 5: جدول النتائج

ANALYSE DES CHARGES :

Achats Consommés :

Achats Consommés	A fin 12/ 2016	A fin 12/2017	Objectifs 2017
En K/ DA	76.357	84.014	80.057

En matière des achats consommés, nous enregistrerons une augmentation de 7.657KDA par rapport à la même période de l'année 2016 et un surplus de 3.957KDA par rapport au prévu et qui est du a l'augmentation des pris d'achat de la matière première. A signalé qu'un montant de 4.349KDA représente les cession des PRD et Matières première inter Unité DIVINDUS –MCM-.

Services et Autres Services Extérieurs :

Services et Autres	A fin 12/2016	A fin 12/2017	Objectifs 2017
En K/ DA	22.024	8.434	13.070

Les services et autres services extérieurs en connues une régression de 13.590 KDA par rapport a la même période de l'année précédente et -4.636 KDA par rapport au prévu, l'acquisition des machines t'elles que l'oxycoupage et scie a ruban en permis a l'unité de réduire les charges et les services extérieur vu que l'unité été dans l'obligation de sous-traité les prestations de coupage avec des prestataires externe.

Les charges globale de l'exercice 2017 en connue une diminution de 5.933 KDA par rapport a la même période 2016 et -680 KDA par rapport au prévu.

DIVINDUS -MCM- Unité SOTRAMET

BP 69 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA

BILAN 01/01/2017 au 31/12/2017

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		135 820 716,79	147 092 570,09
Prestations de transport		902 435,28	4 429 151,15
Variation stocks produits finis et en cours		25 470 976,27	12 927 816,71
Production immobilis,e		788 709,66	1 043 398,57
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
Cessions matiŠres premiŠres		0,00	0,00
Cessions produits finis		25 000,00	4 711 136,80
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**163 007 838,00**	**170 204 073,32**
Achats consomm,s		79 665 193,89	75 804 351,53
Cessions matiŠres premiŠres		0,00	0,00
Cessions produits		4 349 390,80	553 600,00
Services ext,rieurs et autres consommations		8 434 090,02	22 024 556,96
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**92 448 674,71**	**98 382 508,49**
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**70 559 163,29**	**71 821 564,83**
Charges de personnel		52 069 011,69	53 840 850,90
Impots , Taxes et Versements Assimil,s		1 753 534,00	1 595 581,00
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**16 736 617,60**	**16 385 132,93**
Cessions produits		0,00	0,00
Autres produits op,rationnels		635 812,09	1 802 218,70
Autres charges op,rationnelles		2 013 446,60	337 948,40
Cessions charges		0,00	0,00
Dotations aux amortissements , provisions & pertes de valeur		19 634 112,68	14 638 175,92
Reprises sur pertes de valeur et provisions		145 466,72	1 526 248,87
V - RESULTAT OPERATIONNEL		**-4 129 662,87**	**4 737 476,18**
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financiŠres		14 387,89	416 235,12
VI - RESULTAT FINANCIER		**-14 387,89**	**-416 235,12**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		**-4 144 050,76**	**4 321 241,06**
Impots exigibles sur r,sultats ordinaires		0,00	0,00
Impots diff,r,s (Variations) sur r,sultats ordinaires		-448 570,95	165 338,82
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		163 789 116,81	173 532 540,89
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		167 484 596,62	169 376 638,65
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-3 695 479,81	4 155 902,24
El,ments extraordinaires (produits) (... pr,ciser)		0,00	0,00
El,ments axtraordinaires (charges) (... pr,ciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-3 695 479,81	4 155 902,24

الملحق 6: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة

الملحق 7: الميزانية المالية المفصلة للأصول

	A	B	C	D	E	F
1	DiVINDUS -MCM- Unité SOTRAMET					
2	BP 69 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA					
3	BILAN 01/01/2017 au 31/12/2017					
4	ACTIF					
5	ACTIF	NOTE	N_BRUT	N_AMORT.PROV	N_NET	N-1_NET
6	ACTIFS NON COURANTS					
7	Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	**0,00**	0,00
8	Immobilisations incorporelles		390 300,00	235 693,38	**154 606,62**	211 666,62
9	Immobilisations corporelles		0,00	0,00	**0,00**	0,00
10	Terrains		307 362 672,00	0,00	**307 362 672,00**	307 362 672,00
11	Batiments		199 097 604,84	155 581 864,14	**43 515 740,70**	47 026 224,99
12	Autres immobilisations corporelles		393 605 756,81	337 580 033,63	**56 025 723,18**	56 798 199,56
13	Immobilisations en concession		0,00	0,00	**0,00**	0,00
14	Immobilisations encours		2 409 422,46	0,00	**2 409 422,46**	1 837 183,86
15	Immobilisations financières		0,00	0,00	**0,00**	0,00
16	Titres mis en équivalence - entreprises associ,e		0,00	0,00	**0,00**	0,00
17	Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	**0,00**	0,00
18	Autres titres immobilisés		0,00	0,00	**0,00**	0,00
19	Prets et autres actifs financiers non courants		1 734 176,13	0,00	**1 734 176,13**	2 516 295,77
20	Impots diff,r,s actif		1 731 815,47	0,00	**1 731 815,47**	1 283 244,52
21	TOTAL ACTIF NON COURANT		**906 331 747,71**	**493 397 591,15**	**412 934 156,56**	**417 035 487,32**
22	ACTIF COURANT					
23	Stocks et encours		99 961 011,76	0,00	**99 961 011,76**	73 698 200,80
24	Créances et emplois assimilés		0,00	0,00	**0,00**	0,00
25	Clients		118 484 440,68	6 125 057,93	**112 359 382,75**	98 155 725,54
26	Autres d,biteurs		1 698 774,88	0,00	**1 698 774,88**	990 378,68
27	Impots		3 677 038,28	0,00	**3 677 038,28**	3 746 163,41
28	Autres actifs courants		0,00	0,00	**0,00**	0,00
29	Disponibilités et assimilés		0,00	0,00	**0,00**	0,00
30	Placements et autres actifs financ		0,00	0,00	**0,00**	0,00
31	Tresorerie		28 656 133,06	0,00	**28 656 133,06**	79 895 309,69
32	TOTAL ACTIF COURANT		**252 477 398,66**	**6 125 057,93**	**246 352 340,73**	**256 485 778,12**
33	TOTAL GENERAL ACTIF		**1 158 809 146,37**	**499 522 649,08**	**659 286 497,29**	**673 521 265,44**
34						

DIVINDUS -MCM- Unité SOTRAMET

BP 69 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA

BILAN 01/01/2017 au 31/12/2017

PASSIF

PASSIF	NOTE	MontantN	Montant_N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		0,00	0,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et reserves -(réserves consolidées)		0,00	0,00
Ecarts de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence		0,00	0,00
Resultat Net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report ... nouveau		0,00	0,00
Liaisons inter-unit,s		228 569 108,97	241 481 705,38
TOTAL I		**228 569 108,97**	**241 481 705,38**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financieres		312 328 151,08	312 328 151,08
Impots (diff,r,s et provisionn,s)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilis,s d'avance		21 135 494,70	20 338 397,68
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**333 463 645,78**	**332 666 548,76**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattach,s		20 600 674,93	25 404 588,48
Impots		771 200,00	419 381,00
Autres dettes		75 881 867,61	73 549 041,82
Tresorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**97 253 742,54**	**99 373 011,30**
TOTAL GENERAL PASSIF		**659 286 497,29**	**673 521 265,44**

الملحق 8: الميزانية المالية المفصلة للخصوم